Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع

عنوان البحث :

# الأبعاد الفكرية لظاهرة العولمة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالب :

عثامنة حمزة

إشراف الأستاذ :

خوضر رياض

السنة الجامعية (2016/2015)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صدق الله العظيم

[الآية 19 من سورة النمل]

## إهـــــداء :

إلى من أهتدي بنورهما في ظلماء ليل أشد . . وأستمر بفضل دعائهما في اليوم وفي الغد وإلى الأبد . . والله أسأل أن يمد في عمرهما ليريا ثمارًا حان قطافها بعد جهد وكد . .

إلى والدي الكريمين

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي . . الذين كانوا لي رفقة وسندًا في مسيرتي الدراسية . . إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل من يسعى لنشر العلم والدين والخير

إليكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي .

# كلمة شكر:

بعد الشكر لله تعال أن هدانا إلى نعمة العقل ونور العلم و الفهم، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد يد العون لإنجاز وإتمام هذا البحث ولو بنصيحة، ولو برأي، ولو بكلمة أو تشجيع على العمل، وأخص بالذكر هنا الأستاذ المشرف على هذه الرسالة الأخ خوضر رياض، والأخ عثامنة عبد القادر، والأستاذ زرروخي الدراجي، والأخ طرابلسي عمار، كما أسأل الكريم المنان أن يوفقنا دائمًا لما فيه رضا وطاعة له، وصلاح وخير لكل الأنام.

**مقدمة:**

لم تنل أي ظاهرة من الظواهر المعاصرة أو القديمة مثلما نالته ظاهرة العولمة من الاهتمام من طرف الأوساط الجامعية والتيارات الفكرية والمؤتمرات والندوات، سواء كانت تدور حول السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو التربية أو الإعلام أو الأسرة أو غيرها من المجالات، فلا تجد شخصًا هو في منأى عن معرفة الظاهرة مهما كان اختصاصه أو عمله أو سنه أو مستواه الثقافي، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على عظم الظاهرة وتشعبها وشمولها لكل ما يهم الإنسان، وكل الدراسات التي قدمت حول الظاهرة تميزت بالنقص وعدم القدرة على حصرها بشكل مفهوم وجلي، بل إنها لم تستطع حتى تعريفها تعريفًا دقيقًا وشاملاً، وبشكل مبسط فإن العولمة هي تعميم لمجموعة من أنماط وأساليب العيش لتشمل كل العالم شعوبًا ودولاً وأفرادًا، والشيء الذي ساعد في ذلك هو التطور التكنولوجي والعلمي الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة، أما الشيء الذي زاد في وتيرة العولمة وأظهرها بشكل واضح للعيان فهو الحدث المفصلي في تاريخ العلاقات الدولية وفي ميزان القوى العالمية، ألا وهو انتقال العالم من نظام يقوم على الثنائية القطبية إلى نظام يقوم على الأحادية القطبية بانهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تملك زمام الأمور وتسيطر على السياسة والاقتصاد العالميين، وبالتالي لها القدرة على نشر ثقافتها وتعميم فلسفتها، وهذا هو موضوع بحثنا بحول الله.

وبحكم أن موضوع العولمة هو موضوع واسع جدا ومتشعب يصعب إن لم يكن يستحيل الإلمام به، فلكي لا نتيه أو نفقد السيطرة على الموضوع، فإن ما يهمنا في هذا البحث هو الفكرة الفلسفية الرئيسية التي ترتكز عليها ظاهرة العولمة، وأبعادها التي أدركت مجالات مختلفة من حياة الإنسان، لأن عظم ظاهرة العولمة وأهميتها هذه ليست ناجمة إلا عن عظم وقوة الفكرة التي أسست لها، فكل ظاهرة من صنع الإنسان

وراءها تفكير وكل تفكير تفلسف، وانطلاقًا من مقولة أرسطو:"إن كل نقض للفلسفة يقتضي فلسفة"، فإننا سنترك للفلسفة مهمة تحليل ظاهرة العولمة والوقوف على محاسنها ومساوئها، ومعرفة أبعادها ومغزاها، ثم التنبؤ بما قد يؤول إليه مصير العالم في ظل تطور ونمو واستفحال هذه الظاهرة، ومن هنا تتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات هي:

- ما المقصود بالعولمة وما مدى تحققها في مجالات الحياة العملية ؟
- ما مصدر الأفكار التي جاءت بها العولمة ؟
- هل تستطيع الفلسفة أن تتحكم بالظاهرة وأن توجهها في الطريق الصحيح ؟

وهذا ما يجعل الإشكالية الرئيسية للبحث هي:

**ما هي حقيقة الأفكار التي تكمن وراء ظاهرة العولمة، وهل تصلح هذه الأفكار لأن تقود العالم ؟.**

ومن أجل حل هذه الإشكالية اعتمدت على خطة للبحث مؤلفة من ثلاث فصول، الفصل الأول يعرض العولمة كظاهرة ومراحل تطورها وكيفية شمولها لجميع مناحي الحياة، والفصل الثاني يعرض العولمة كفكرة فلسفية تسعى لأن تحكم العالم وترسم الطريق الذي يسير عليه، أما الفصل الثالث فهو تقرير لمدى صلاحية الأفكار التي جاءت بها العولمة، وماذا يمكن أن يجني سكان العالم من هذه الأفكار، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي النقدي، الذي يمكن من خلاله تحليل ظاهرة العولمة وإبراز مدى الفائدة أو المضرة منها، غير أن الفلسفة تبحث دائمًا عن المشاكل والأسئلة ولا تبحث عن ما تم حله أو ما لا يمثل إشكالاً، ولذلك فإن التركيز سيكون على مساوئ العولمة أكبر من التركيز على المحاسن، وفي سبيل ذلك اعتمدت على الكثير من المراجع لكن أهمها: كتابا "حوار الحضارات" و"وعود الإسلام" للفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه غارودي، وكتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر" لـ فرانسيس فوكوياما، وكتاب "صدام

الحضارات" لـ صامويل هنتنجتون، وكتاب "العولمة والتربية آفاق مستقبلية" لـ أحمد علي الحاج محمد، وكتاب "قضايا في الفكر المعاصر" لـ محمد عابد الجابري.

أما سبب اختياري لهذا الموضوع فهو اعتقادي بأنه من ضمن الأسباب الكثيرة لتدهور وانحطاط الأمة الإسلامية العربية، هو تعميم العولمة لثقافات تنافي الثقافة الإسلامية وتأثر الحضارة الإسلامية بهذه الثقافات، ما يجعل الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ظاهرة العولمة معرفة عميقة محيطة بجميع أبعادها النظرية وآثارها العملية، أي معرفة الظاهرة معرفة تتعدى مجرد وضع تعريفات ومفاهيم سطحية متداولة من قبل جميع الكتاب، وذلك من أجل تنبيه الإنسان العربي لما يجري من حوله وإعطائه صورة واضحة عن الأفكار التي تقود عالمه الذي يعيش فيه وإلى أين تقوده، لعله بالكشف عن حقيقة العولمة ومعرفة أبعادها وكيفية التعامل معها تنجلي أحد مشاكل أمتنا التي تزداد يوماً بعد يوم، وذاك هو هدف هذه الدراسة، والمشكلة التي واجهتني في هذا البحث هي تشعب الظاهرة المدروسة وشمولها لكافة جوانب الحياة وارتباط كل جانب بالآخر، فلكي تحيط بالعولمة الاقتصادية ينبغي عليك أن تكون عالم اقتصاد، ولكي تفهم العولمة السياسية يلزمك أن تكون على دراية بكافة المصطلحات السياسية والدستورية، كما لا يستطيع الإلمام بعولمة الثقافة إلا من لديه باع في علم الاجتماع، وفوق هذا فالعولمة هي ظاهرة في طور النمو ولم تكتمل بعد، وبالتالي فهي تحتاج إلى فيلسوف يتنبأ بما ستكون عليه في المستقبل.

وفي الأخير أتمنى أن يكون بحثي هذا قد ساهم ولو بقليل في نشر المعرفة والوعي، وأن يكون سندًا لكل من هو بصدد إعداد بحث آخر، ولكل من هو ساع إلى العلم والمعرفة.

# الفصل الأول: في مفهوم العولمة ومظاهرها

المبحث الأول: مفهوم العولمة

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لظاهرة العولمة

المبحث الثالث: مظاهر العولمة

يشير البعض إلى العولمة على أنها ظاهرة (phénomène) شأنها شأن الظواهر التي تحدث بتلقائية، ولكن البعض الآخر يفضل إطلاق وصف العملية (procès) أي أن العولمة عملية خطط لها ورتب لها من قبل، ومن ثمة يخلط الكثيرون بين العولمة كظاهرة أو عملية وبين العولمة كتعبير لغوي، وعليه فعند الحديث عن العولمة ينبغي بداية أن نميز بين العولمة كمصطلح لغوي وبين العولمة كظاهرة والشائع هو أن العولمة ظاهرة ولدت في الحقبتين الماضيتين وشملت كافة مجالات الحياة، إلا أن الجديد في العولمة والشيء المعاصر فيها ليس إلا المصطلح أو المفردة، أما ما تشير إليه فليس بجديد، وقد ظهرت هذه المفردة في الستينيات وانتشرت انتشارًا واسعًا في التسعينيات، وذلك بسقوط الاتحاد السوفييتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة تفرض سياستها على دول العالم، وقد جاءت المفردة لتصف العمليات والظروف والنظام والقوة والزمن، فما دلالة لفظ العولمة؟ وما مدى تحققها في مجالات الحياة العملية، وفي الواقع المعيش؟.

## المبحث الأول: مفهوم العولمة

قبل أن نخوض في موضوع العولمة ومظاهرها وأبعادها، ينبغي علينا أزلاً أن نتعرف على اللفظة في حد ذاتها، وأن نتفحصها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، عن طريق تتبع مجموع التعريفات والآراء التي قيلت في الظاهرة، سعيًا للوصول إلى معنى أكثر دقة وأكثر شمولاً، فما دلالة لفظ العولمة؟.

### المطلب الأول: لغةً

إذا رجعنا إلى مصطلح العولمة في أصوله العربية، نجد انه "مشتق من كلمة (عَالَمَ) و(العَالَمَ) تعني الخلق والجمع (العوالم) بكسر اللام (والعَالمون) أصناف الخلق"[1]، كما يقول محمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح، وذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي في **كتاب العين** أن "(العَالَمَ) هو الطمش، أي الأنام، يعني الخلق كله، والجمع:(عالمون)"[2].

ولفظ العولمة مشتق من (العالم) ويتصل بها فعل (عَولَمَ) على صيغة (فَوعَل)، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، ويلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل، والعولمة في معناها اللغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، كما يرتبط معناها بالانتقال من المجال الوطني إلى القومي إلى الكوني[3]،وهي بذلك تعني التعميم إلى أقصى قدر ممكن، "ذلك أن الصيغة الصرفية واحدة: (فوعله)، ولا يهم إذا كانت هذه الصيغة قد وردت في كلام العرب أم لم ترد، فالحاجة المعاصرة تفرض

[1] محمد بن أبي بكر الرازي: **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، (د ط)، 1988، ص189،190.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين**، الجزء الثاني، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د ن)، ص153.

[3] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، دار أبي الفداء، سوريا، (د ط)، 2013، ص19.

استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى مثل (قَولَبَة) من (قَولَبَ)، أي وضع الشيء في صيغة قالب...الخ، ويستعمل الكثيرون اليوم (أسلمه) من إسلام من (إسلام)"[1].

إن لفظ (عولمة) في بنائه اللغوي العربي، هو ترجمة للفظ الفرنسي(mondialisation) الذي هو بدوره ترجمة للفظ الانجليزي:"(globalization) المشتقة من كلمة:(globe) أي الكرة، والمقصود هنا هو الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن (global culture) اصطلاحًا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة"[2]، والعولمة كإجراء(globalization) هي ببساطة هذه الزيادة المتنامية في وتيرة التداخل بين الجماعات والمجتمعات البشرية في هذا العالم، ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحًا على صعيدي الاقتصاد والإعلام، ولكنه لا يقل عن ذلك شأنًا في مجالات الثقافة والسياسة[3].

وقد أشار البعض إلى أن مصطلح العولمة استعمل لأول مرة عام 1985 من قبل **تيودور ليفت*** عولمة الأسواق (globalization of markets)، وقد استخدم ليفت هذا المصطلح لتوصيف التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي، وأشار البعض الآخر إلى أن مصطلح العولمة قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أكسفورد الانجليزي مع أواخر عام1962[4]، ومنذ ذلك الوقت ازداد المصطلح انتشارًا وتوسع استعماله ليشمل كافة المجالات.

---

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص135.

[2] بركات محمد مراد: **ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي**، (د ن)، ص92.

[3] تركي الحمد: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي، بيروت، ط1، 1999، ص20.

* ثيودور ليفت: ولد في(1مارس 1925) بألمانيا، كان الخبير الاقتصادي الأمريكي وأستاذ في كلية هارفارد للأعمال . وكان أيضا رئيس تحرير مجلة هارفارد بيزنس ريفيو والمحرر الذي لوحظ خاصة لزيادة الدورة الدموية في المراجعة وعن تعميم مصطلح العولمة.

[4] رضا عبد السلام: **أفيار العولمة**،(د ن)، ص ص25،26.

كما يصاحب مصطلح العولمة عدة مصطلحات مماثلة كلها تدور في فلكه وترتبط فيما بينها، ومن هذه المصطلحات:

- **الكونية**: وأول من أطلقه معرفيًا العالم الكندي **مارشال ماك لوهان*** عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية جاعلاً من العالم مجرد قرية واحدة لجميع سكان الأرض[1].
- **الخوصصة**: هي نقل ملكية الدول إلى الخواص، فإذا كانت العولمة هي وضع الشيء على مستوى العالم فإن **الخوصصة** هي وضعه على مستوى الخواص، والخواص في عصر العولمة ليسوا بالضرورة من أبناء الوطن، بل هم (وينبغي أن يكونوا) من أصحاب الرأسمال الذي لا وطن له، وتتمثل العلاقة بينهما في أن **الخوصصة** تمثل خطوة نحو العولمة وشرط من شروطها[2].
- **الشمولية**: هذا المصطلح يجد أصله في الأدبيات المخصصة للشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في أسواق المال والخدمات[3].
- **العَلمَنة**: مبدأ الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع الديني في الدولة؛ الدولة لا تتدخل في الشؤون الدينية وهي تقف موقف الحياد واللامبالاة تجاه الأديان ومؤسساتها، كما أنه ليس لرجال الدين أية سلطة سياسية ولا يرعون شؤون الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وتترادف عقيدة العلمانية وفي الغالب مع مناهضة الإكليروس (رجال الدين) بتلونات مختلفة: عقلانية ،وضعية، إلحادية، عِلمَوية[4].

* مارشال ماك لوهان:(1911 . 1980م). كاتب كندي وأستاذ الإعلام السوسيولوجي بجامعة تورنتو، أحدثت نظرياته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيرًا، فهو يرى أن أجهزة الاتصال الإلكترونية . خاصة التلفاز . تُسيطر على حياة الشعوب، وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها.

[1] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، ص20.

[2] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص ص135_147.

[3] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين** ، ص20.

[4] أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2004، ص244.

- **المعلوماتية:** هناك علاقة متينة بين العولمة والمعلوماتية حيث يرى **محمد عابد الجابري*** أن العولمة هي من إفرازات المعلوماتية، وعرف **برهان غليون**** العولمة بأنها الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معًا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدًا أو نازعًا للتوحد، وحجة هؤلاء هي أن المعلوماتية وضعت العالم في متناول أي إنسان وبصورة أوضح فإن تكنولوجيا المعلومات تعتبر قاعدة نظام الاتصال الحديث، لأنها تعمل على تحسين عملية تحويل وتسيير المعلومات[1].

وعمومًا تعني العولمة اصطلاحًا تعميم الشيء وتوسيع دائرته وجعله عالميًا، فهذا المصطلح يعني إذًا جعل العالم عالمًا واحدًا، يحوي حضارة واحدة واتجاه واحد.

* **محمد عابد الجابري**: مفكر مغربي وأستاذ الفلسفة و الفكر العربي الإسلامي في كلية الآداب بالرباط، ولد في عام1936م.

** **برهان غليون**: من مواليد 1945، هو مفكر فرنسي سوري وأستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] عبد القادر تومي: المجتمع المعرفي أو قراءة في الثورة المعلوماتية في زمن العولمة، **مجلة rist**، المجلد19، العدد01، 2010، ص86.

**المطلب الثاني: اصطلاحًا**

إن اختلاف التعريفات لظاهرة العولمة وتنوعها تنوع الاتجاهات والانتماءات والأهداف السياسية منها والاقتصادية وكذا اتساع مفهوم العولمة وتشعبه وتغلغله في صميم النظم العالمية بكافة أوجهها، يجعل من الصعب إيجاد تعريف شامل جامع ومانع لظاهرة العولمة، إضافة إلى ذلك تعدد الآراء وانقسامها بين مؤيد لفكرة العولمة ورافض لها، فهناك من يرى فيها قطارًا سريعًا يسير نحو المدنية والتحضر، وهناك من يرى فيها طمسًا لمعالم الهويات الثقافية وسعيًا للسيطرة على الشعوب الضعيفة وإضعافها أكثر فأكثر، فما أشد اختلاف دلالات العولمة وتنوع النظرة التقييمية لها تمجيدًا وتنديدًا باختلاف وتنوع المواقف الإيديولوجية والأخلاقية وغلبتها على النظرة الموضوعية لها، فما هو مفهوم العولمة؟

إن من أهم الآراء حول مفهوم العولمة، هو ذلك الرأي الذي يعتبر أن العولمة مرتبطة بـ **الديمقراطية الليبرالية*** (Liberal democracy) القائمة على أساس المساواة والحرية، والتي يجب أن تنتشر لتشمل كافة دول العالم وتكون النظام السياسي المثالي الذي ينبغي الأخذ به، وعلى هذا يوضح **فرانسيس فوكوياما**** (Fukuyama Francis) علاقة كل من الليبرالية و الديمقراطية على أساس "القاعدة القانونية **لليبرالية**، (libéralisme) التي تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة أي تحرير المواطن من سيطرة الحكومة في الأمور التي لا يبدو بوضوح أنها تؤثر في صالح المجتمع كله تأثيرًا يحتم تدخل الدولة أما **الديمقراطية** (démocratie) فهي القاعدة القانونية التي تعترف بحق كافة المواطنين في الاقتراع والمشاركة في النشاط السياسي، ويمكن اعتبار حق المشاركة في السلطة السياسية حقًا ليبراليًا،

* الديمقراطية الليبرالية هي الديمقراطيات التي تقوم على الانتخاب المباشر للنواب ولرئيس مجلس الوزراء وللرئيس من قبل الشعب في مجتمعات تكون فيها الحرية السياسية والاقتصادية هي القيم العليا، وهي مرتبطة بالنظام الرأسمالي الاقتصادي، وتخفي الحكم الحقيقي للأقلية الرأسمالية (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة،(د ن)، ص244).

** **فوكوياما فرانسيس**: : كاتب ومفكر أمريكي الجنسية من أصول يابانية، ولد في مدينة شيكاغو الأمريكية سنة 1951م، ويعد من أهم مفكري المحافظين الجدد، من كتبه كتاب: (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) و (الانهيار أو التصدع العظيم).

ولهذا السبب كانت الليبرالية وثيقة الصلة تاريخيًا بالديمقراطية"[1]، وحسب **فوكوياما** فإن **الديمقراطية الليبرالية** تشكل أقصى ما يمكن أن يصل إليه تقدم وتطور المبادئ الإنسانية، وبما أن أمريكا هي التي تحرص على نشر **الديمقراطية الليبرالية** فإن هذا الرأي هو أشارة للدور الذي تلعبه أمريكا في نشر الحرية والمساواة على اعتبار أنهما مطلبان لكل إنسان وحق طبيعي له، وفي هذا السياق "وصفت مادلين أولبرايت الدولة الأمريكية بالقوة التي لا غنى عنها وأضافت قائلة: لأننا قادرون بفضل طول قامتنا أن نرى أبعد من الأمم الأخرى"[2]، وعلى هذا فالثقافة الأمريكية هي الأجدر بأن تكون ثقافة العالم، فإذا كانت الليبرالية التي دعا إليها **فوكوياما** تقوم على الحرية و **الديمقراطية** فهي إذن أسمى ما يطلبه الفرد، وبالتالي إذا تحققت الحرية للإنسان فلن يبحث بعد ذلك عن أشياء أخرى، وهذا ما يسميه **فوكوياما** بـ"**نهاية التاريخ**"، وإن سلمنا بهذا الرأي فنحن نعطي لأمريكا حق صنع التاريخ والإعلان عن نهايته، لأنها هي الدولة التي تدعو إلى **الديمقراطية** والليبرالية.

بناءًا على ما سبق يرى البعض أن العولمة لا تحمل أي تهديد ثقافي، بل تتيح للإنسان مضاعفة فعاليته في الانفتاح على الآخرين والمبادرة والاطلاع على ما يدور بعالم التكنولوجيا والمعلومات، وبالتالي فهي تنقل الشعوب من حالة الفرقة إلى حالة الوحدة ومن الاختلاف إلى **الحوار** والتعايش مشكلة بذلك قيم عالمية موحدة، وفيما يلي بعض التعريفات المؤيدة للعولمة:

يرى **السيد ياسين*** أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني[3]، وهنا ك من يرى بأنه لا غنى عن الالتحاق بالعولمة ونظمها كالمفكر العربي **ناصر**

[1] فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين،مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993، ص54.

[2] المهدي المنجرة: **عولمة العولمة**، منشورات الزمن،الرباط، ط2، 2011، ص12.

* **السيد ياسين**: هو كاتب وباحث اجتماع مصري ولد في 30أكتوبر1919 في محافظة الإسكندرية، خريج كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

[3] محمد عبد الولي الدقس: العولمة والهوية الثقافية الهوية العربية مثالاً، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، البليدة،العدد07،جوان 2012،ص16.

**الدين الأسد*** الذي يرى أن العولمة **كالحداثة** هي ظاهرة العصر أو سمته أو وجهته، وكل محاولة تجنبها أو العزل عنها إنما هي الخروج عن العصر والتخلف وراءه[1]، كما ذكر "مارتن ألبرو" أن العولمة تدل على كافة العمليات التي من خلالها تندمج كل شعوب العالم في مجتمع عالمي كوني، ووصفها الكاتب الألماني "ريختر" بأنها شبكة عالمية من الاتصالات التي أدت إلى تلاحم الجماعات المنعزلة، كما ذهب **أنتوني جيدنز**** (a.giddens1994)إلى أنها مرحلة جديدة من مراحل **الحداثة** يتم فيها التلاحم والربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية[2]، وذلك لا يعني إلغاء المحلي واستبداله بالعالمي وإنما يعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات[3].

لكننا إذا نظرنا إلى الواقع نكتشف أنه لا وجود لتبادل حضاري ثقافي عادل، بل هناك صراع وإقصاء لحضارة من قبل حضارة أخرى حيث يقول البروفسور **صمويل هنتنجتون***** (Samuel .p Huntington). على لسان غازي بن عبد الرحمن القصيبي:" إن المشكلة الأساسية التي تواجه الغرب

* ناصر الدين محمد أحمد جميل الأسد (1922-2015): أديب أردني ومؤسس الجامعة الأردنية، حاضر في عدد من الجامعات وكعاهد البحوث في الأردن ومصر.

[1] زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي: العولمة وتفويض مبدأ السيادة،**مجلة الباحث**، ورقلة،العدد02، 2003، ص35.

** **أنتوني جيدنز**: عالم اجتماع بريطاني، عمل أستاذًا بجامعة كمبريدج، وترأس عدة مجالس إدارة لعدد من المؤسسات ومراكز الدراسات والبحوث الأكاديمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

[2] محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، (د ط)، 2005، ص18.

[3] غربي محمد: تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الشلف، العدد06، ص20،21.

*** **هنتنجتون صمويل فيليبس** (1927-2008): كان عالما سياسيًا أمريكيًا، بروفسور في جامعة هارفارد لـ58 عامًا ومفكر محافظ، عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، أحد أكثر علماء السياسة تأثيرًا في النصف الثاني من القرن العشرين، أكثر ما عرف عنه على الصعيد العالمي أطروحته بعنوان (صدام الحضارات)، كما عرف عنه تحليله للتنمية السياسية والاقتصادية في العالم الثالث، وآخر كتبه كان تحليلاً للهوية القومية الأمريكية وحدد ما اعتبرها مخاطر تهدد الثقافة والقيم التي قامت عليها الوليات المتحدة.

ليست الأصولية الإسلامية ولكنها الإسلام نفسه الذي يمثل حضارة مختلفة يؤمن أبناؤها بسمو حضارتهم ويسكنهم هاجس تخلفهم المادي"[1].

من الواضح أن هذه التعريفات التي قدمت للعولمة قد مالت إلى الجانب النظري ونظرت بطريقة مثالية غير واقعية، فبما أن الترويج للقيم الاجتماعية والثقافية يتم عبر وسائل الإعلام والاتصال الخاضعة للقوة الاقتصادية، فإن التبادل الثقافي والتجاري والدمج العادل بين سكان العالم لا يتم إلا بين الأنداد المتقاربين في القوة فهم حينئذ يمتلكون القدرة على الاختيار والانتقاء أو الرفض والإباء، فما نلاحظه اليوم هو أوجه التفاوت الخطيرة محليًا وعالميًا، والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسي الأحادي من الشمال إلى الجنوب أومن المركز إلى الأطراف أومن الحكومة إلى الأفراد أو من الثقافة المسيطرة إلى الثقافة التابعة.

وتبعًا للاختلاف والتضارب الحاصل في التعريفات التي قدمت لظاهرة العولمة حول إمكانية تبنيها أو رفضها ومحاربتها، وصفها بعض المفكرين بالطوفان الشامل، وبالخطر المحدق الذي يجب محاربته بشتى الأساليب والطرق، فقد وصفها **محمد سعيد رسلان** "بجريمة الإلهاء التي يمارسها الفاكهاني الفاسق مع الصبي الغافل"*، بحيث يقدم الغرب الحرية والمساواة المزعومة كطعم لإلهاء شعوب الدول الضعيفة المغمورة، من أجل النفاذ إلى هوياتهم الثقافية وإذابتها في الثقافة الغربية.ووصفها **سيف الدين عبد الفتاح**** بالعملية التي

---

[1] غازي بن عبد الرحمن القصيبي: **العولمة والهوية الوطنية** ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 2002، ص17.

* فقد كان الصبي يعيش وأمه معًا بعدما طلقها أبوه،وكان على رأس الحارة فاكِهَانِيٌ فاسق،يدنس الأعراض وينتهك الحرمات، كان الفاكهاني كلما أراد فسقًا حمَّل الصبي فاكهة وقال:قل للست الوالدة: المعلم بِيسَلِّم وسيتشرف بزيارتك إذا انتصف الليل.لم يكن هم الصبي مصروفًا إلى الرسالة؛لفظًا ولا معنى كان يؤديها كما حُمِّلَهَا لايَغْرِمُ منها حرفًا، كان همه مصروفًا إلى الفاكهة وكانت الست الوالدة تخلي بينه وبين الفاكهة تمامًا، فينام قبل انتصاف الليل بوقت طويل لتخمته ولسنه أيضًا. كانت الفاكهة إغراءاً كافيًا ليسعى الصبي سعاية فاجرة لتدنيس عرض أمه وجلب الفسق إلى مخدعها. جريمة الإلهاء هذه يمارسها شياطين الغرب مع كثير من أبناء الأقطار المسلمة، الذين يفرحون كالصبي بالفاكهة المبذولة تسمى: حرية أو ديمقراطية،أو ليبرالية؛لكي يفتحوا بأنفسهم المخادع، وليوطئوا بأيديهم المضاجع (محمد بن سعيد رسلان: العولمة والمصالح الأمريكية، الدار الأثرية، القاهرة،ط1، 2011، ص ص6،5،4).

** سيف الدين عبد الفتاح: من مواليد القاهرة 1954، أستاذ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة منط عام 1998، ومستشار أكاديمي للمعهد العالمة للفكر الإسلامي بالقاهرة، وعضو هيئة تدريس بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا.

تهدف إلى تضييق الاختلاف والتنوعات والتمايزات و الخصوصيات على طريق **التنميط** على خلاف سنة الله في خلق الناس والكون في سعة الاختلاف والتمايز والتنوع[1].

كما توجد هناك تعريفات للعولمة ركزت على معنى **الهيمنة** والإخضاع، هذه التعريفات جعلت من العولمة مجرد استعمار آخر بطرق ووسائل حديثة، ومنها "تعريفها من قبل **ريتشارد هجوت*** على أنها غزو واستعمار غربي تقني ثقافي اقتصادي وسياسي أشد ضراوة وشراسة ومن أي لون من ألوان الاستعمار الغربي الذي شهدته الإنسانية، إنه دعوة لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية وإن شئت غير الأمريكية"[2]، وهذا الاستعمار الحديث يتم عبر انتشار الشركات متعددة الجنسيات و ما تفرضه من قوانين تؤدي إلى تقليص الصناعات الوطنية، وتعميم البطالة، و إضعاف سيادة الدولة القطرية[3]، فضلاً عن تعميم الإعلام و الاتصال المعولم **لثقافة الاستهلاك** والمتعة وتقديم مضمون سيء ومحبط يقتل فينا ملكة الإبداع والتفكير ويعين على قتل الوقت ولا يضيف شيئًا مفيدًا.

إن الوقوف موقف القطيعة التامة من العولمة ووصفها بالشر المطلق هو أمر مبالغ فيه، فبالرغم من أنها تملك من السلبيات ما يجعلها خطرًا حقيقيًا على شعوب العالم وخاصة شعوب العالم الثالث إلا أن هذا لا يمنع أن تحتوي على إيجابيات يجب السعي وراءها والاستفادة منها، تتمثل في جوانب التفاعل والتقارب بين الأمم والتي تتيح للإنسان الانفتاح على ثقافات أخرى والأخذ بإيجابياتها، إضافة إلى أن العولمة ليست تأثرًا

[1] سيف الدين عبد الفتاح: **العولمة والإسلام رؤيتان للعالم**، دار الفكر، دمشق، (د ط)، 2009، ص38.

* **هيجوت ريتشارد:** أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير مركز العولمة والأقلمة بجامعة (ووريك) وهو مركز متخصص في أبحاث القضايا الوطنية ذات الأولوية، يموله مجلسالأبحاث الاقتصادية في المملكة المتحدة.

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون: العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول العربية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد86،2011، ص64.

[3] محمد عبد المولى الدقس: العولمة والهوية الثقافية الهوية العربية مثالاً، ص23.

فقط بل هي تأثر وتأثير، فمن الممكن استعمال وسائل الإعلام والاتصال لنشر ثقافتنا والتعريف بحضارتنا للآخرين.

وانطلاقًا مما سبق يجدر بنا القول مثلما قال **جلال أمين***:"أن علينا أن ننظر إلى ما جلبه عصر العولمة من القنوات الجديدة والتليفون المحمول والبريد الالكتروني الذي جعل البعيد قريبًا والطائرة الأسرع من الصوت...الخ، كل هذا قرب الناس بلا شك بعضهم من بعض ولكن علينا الشعور بالخوف من أن يؤدي كل هذا إلى تآكل الجذور، نعم الحياة تصبح أسهل مع زيادة الاتصالات، لكن الرياح تجد أيضًا من الأسهل أن تعبث بأوراق الشجر التي انفصلت عن أغصانها"[1]، فالأفكار بالنسبة للإنسان كالأغصان والأوراق بالنسبة للشجرة تتغير بتغير الفصول، أما المبادئ فهي كالجذور التي تمتد في الأرض وتدعم الأغصان، وبالتالي يمكن الاستفادة من الأخر في كل شيء ما لم يغير ذلك في المبادئ.

وفي الأخير يمكن تعريف العولمة على أنها ظاهرة اقتصادية سياسية ثقافية تعمل على انتقال الأفكار والمعلومات والأمراض والمشكلات الاجتماعية، عن طريق إنتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود القومية، وبالشكل نفسه فالعولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج بالأحرى كوكبًا تختلط فيه الثقافات وتتعايش أو تتصارع[2]، كما يمكن تعريفها بأنها عمليات مستمرة تدفع إلى دمج العالم اقتصاديًا، وتوسع من دائرة التبادل والنتاج وحركة الأموال، وما الثورة الاتصالية وتقنياتها إلا الشكل الفوقي لهذه العمليات، أي الشيء الثقافي الإعلامي الوسائطي، الذي يعزز ويروج لهذه العمليات غير المكتملة حتى

* **جلال الدين أحمد أمين**: عالم اقتصاد وأكاديمي وكاتب مصري، من أشهر كتبه (ماذا حدث للمصريين؟) الذي يشرح التغير الاجتماعي والثقافي في حياة المصريين خلال الفترة من 1945 إلى 1995، ويعزي هذا التغير الملحوظ إلى ظاهرة الحراك الاجتماعي، ووالده هو الكاتب أحمد أمين.

[1] جلال أمين: **العولمة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2009، ص81.

[2] زيد بن محمد الرماني: **اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2003، ص9.

الآن، مما يمهد لانفتاح الثقافات بعضها نحو بعض، وبطبيعة الحال فإن ثقافة الدول القوية هي التي تلقي بظلالها على الثقافات الأضعف، كما تعمل على تحقيق التكامل في قرية كونية[1].

وبالإضافة إلى ذلك هناك من يطلق تسمية **الأمركة** على هذا المصطلح، "فبعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار القوى **الرأسمالية** على القوى الاشتراكية سارع المعسكر المنتصر إلى إطلاق التصريحات والعمل على فرض السياسات الهادف إلى تعميم النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي الحر على كل دول العالم، وتبلور الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والكتل الاقتصادية **الرأسمالية** الأخرى بشكل إفرادي، وهذا ما أدى إلى صبغ هذا المصطلح بالصبغة الأمريكية"[2]، وطالما كانت الدعوة إلى العولمة ملحة من طرف الولايات المتحدة فإن الأمر يتعلق بتوسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله.

وخلاصة القول أن العولمة تحمل بعض الإيجابيات لكن لها الكثير من السلبيات، وأن هذه السلبيات والإيجابيات تزيد وتنقص حسب موقع كل دولة من ميزان القوى العالمية؛ أي حسب القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل دولة، لكن نحن دول العالم الثالث بوصفنا أكثر المتضررين من العولمة ينبغي علينا الاهتمام والبحث في السلبيات والتركيز عليها أكثر من الإيجابيات؛ لأنها تشكل خطرًا يتعين علينا محاولة تفاديه.

[1] بدرية البشر: **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجًا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2008، ص40.

[2] عبد الهادي الرفاعي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، **مجلة جامعة تشرين**، المجلد 27، العدد 01، 2005، ص198.

**المطلب الثالث: الفرق بين العولمة والعالمية:**

تعني العالمية الانفتاح على الآخر مع الاحتفاظ بالاختلاف **الإيديولوجي**، في حين أن العولمة هي نفي للآخر وإحلال **للاختراق** الثقافي محل التنوع الفكري الذي يساهم في إغناء الحضارات البشرية، ولذلك وجب التفريق بين **العالمية** والعولمة، يقول **الجابري** على لسان زكريا مخلوفي: "نجد أن **العالمية** في المجال الثقافي كما في غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف **والحوار** والتلاقح، إنها طريق (الأنا) في التعامل مع الآخر بوصفه (أنا) ثانية، أما العولمة فهي طموح بل إرادة **لاختراق** الآخر وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم"[1]، و**الاختراق** الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع **الإيديولوجي** والحلول محله؛ الصراع **الإيديولوجي** صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما **الاختراق** الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التفسير والتأويل والتشريع؛ يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: **الإدراك**، الصراع **الإيديولوجي** يستهدف تشكيل الوعي، تزييفه أو تصحيحه..الخ، أما **الاختراق** الثقافي فهو يستهدف السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه، وبالتالي سلب الوعي و**الهيمنة** على الهوية الثقافية الفردية والجماعية[2]، **فالعالمية** إذن ليست أحادية المنهج وتشير لفكرة التناغم، أي الاقتداء بالفكر العالمي وليس التعولم الذي يعني **النمذجة** أو **التنميط** (uniformalisation) أي جعل العالم يسير وفق **نمط واحد**، فالعلاقة بين الأنا والآخر داخل العولمة تصارعية تصادمية بينما داخل **العالمية** فالعلاقة تدافعية تعارفية تحاورية، العولمة تدعو إلى **صدام الحضارات** بينما **العالمية** تدعو إلى **حوارها**.

[1] زكرياء مخلوفي: واقع اللغة العربية في عصر العولمة، **مجلة الأثر**، العدد21، ديسمبر 2013، ص60.
[2] أسعد السحمراني: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، دار النفائس، بيروت، ط1، 2000، ص19.

## المبحث الثاني: الجذور التاريخية لظاهرة للعولمة

من المعروف أن العولمة هي ظاهرة تمس جميع مناحي الحياة المعاصرة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية وغيرها، بل إنها ظاهرة لم تكتمل بعد ومازالت في مرحلة النمو، لكن هذا لا يمنع أن تكون لها مراحل أخرى سابقة وإرهاصات مهدت لظهورها وتطورها، فمن غير الممكن أن يظهر منعطف بشري ضخم كهذا على مستوى العالم فجأة ودون أي مقدمات، فإذا كان استخدام لفظ العولمة لوصف ما يجري في العالم استخدامًا معاصرًا فإن الظاهرة نفسها قديمة جدًا تعود لقرون مضت وهذا ما يحتم علينا وضعها في سياقها التاريخي.

تختلف الآراء في التأريخ لظاهرة العولمة، فهناك من يرى أن العولمة هي وليدة القرن العشرين، وتحديدًا عند سقوط القوى الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي وظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية مسيطرة على كل المجالات، إلا أن هناك من يقول بأن العولمة ترجع إلى عدة قرون مضت، أي أنها تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي زمن النهضة الأوروبية الحديثة والتقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة، أما الرأي الثالث فيرى بأن جذور العولمة أعمق من ذلك بكثير إذ تمتد إلى بدايات ظهور الحضارات الإنسانية، فأي هذه الآراء يمكن أن يكون هو التأريخ الصحيح لظاهرة العولمة؟.

**المطلب الأول: العولمة ظاهرة قديمة**

إننا لو نظرنا إلى الأفكار والأحداث التي مر بها التاريخ الإنساني لوجدناها عبارة عن سلاسل متتابعة من صيغة مصغرة من العولمة، فقد نشأت الأفكار المهتمة بتوحيد العالم منذ ألفي عام على الأقل، وذلك في محاولات الحضارات الكبرى والإمبراطوريات التاريخية لضم وتوحيد أقاليم وكيانات اجتماعية كانت منعزلة من قبل، كما كانت هناك اتجاهات مضادة كما هو الحال في تفكك أوروبا في العصور الوسطى، ولو أن نشأة الدولة الإقليمية ساعد على دفع الإمبريالية* (Impérialisme) قدمًا ومعها تصورات عن العالم ككل[1].

فقدم ظاهرة العولمة مرتبط بظهور القوى العظمى في العصور القديمة كما هو الحال في الوقت الراهن، فمثلاً حين تولى **الاسكندر الأكبر** حكم اليونان بدأ اجتياح بلاد الشرق: فارس والهند ومصر، فكتب له **أرسطو**** -الذي كان معلمه قبل أن يصل إلى الحكم- رسالة سماها "في الاستعمار" فحواها أن الغزو يعني القضاء على تمييز الجنس اليوناني حينما يحتك اليونانيون بالشرقيين وهم أصحاب حضارات أعرق، فرد التلميذ الغازي قائلا:"أنه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة اليونانية والفكر اليوناني هو فكر العالم وثقافته"، وبالفعل واصل التلميذ صاحب منطق القوة غزواته وانتصاراته، ولكنه لم يحقق عولمة الفكر اليوناني[2].

* **الإمبريالية**: تعني نزعة تكوين إمبراطورية، ويعود أصل استخدامه إلى ستينيات القرن 19 للإشارة إلى الطموح العسكرية ولسياسية لنابليون الثالث في فرنسا، ثم استخدم فيما بعد لوصف تنافس القوى العظمى بشكل عام بما في ذلك المنافسة العسكرية والسيطرة على المستعمرات في إفريقيا وآسيا، وفي الوقت الحالي يكاد يقتصر استخدامه على الإشارة إلى الهيمنة الاستعمارية التي تمارسها الدول المتقدمة، ومن ثمة أصبح مرادفًا للاستعمار(فرغلى هارون: **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، دار الوافي، القاهرة، (د ط)، 2006، ص77).

[1] المرجع نفسه، ص77.

** أرسطو(384-322ق م): أعظم نوابغ النظر العقلي في تاريخ الفكر اليوناني، وهذه الزعامة لا يمكن أن تنكر عليه إلا لصالح معلمه أفلاطون(جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006، ص52).

[2] رضا عبد الواجد أمين: **الإعلام والعولمة**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2007، ص ص59،60.

إن تتبع ظهور وتطور ظاهرة العولمة يرتبط بتطور الفكر البشري وانفتاح الإنسان على غيره من أبناء جنسه، الذي لولاه لما كان تبادل المعلومات والاحتكاك الثقافي والاقتصادي ممكنًا، ويرتبط هذا التقدم بالتطور الزمني للحضارة الإنسانية، والذي بدأ بالفلاحة والزراعة بأدوات الإنتاج البسيطة، ثم تطور المجتمع ودخل في عصر الثورة الصناعية، وتطورت وسائل الإنتاج وأصبح التفاعل بين الشعوب أكثر تطورًا وفي ظل ذلك انتقل العالم إلى مرحلة أكثر تقدمًا وهي مرحلة المعلوماتية أو ثورة المعلومات.

**المطلب الثاني: العولمة ظاهرة بدأت في العصر الحديث**

فالعولمة هي نتيجة تطورات عبر مراحل زمنية معينة واستمرت مع زيادة مع زيادة العلاقات والتفاعلات بين الدول، والتي ارتبطت كثافتها بالتقدم التكنولوجي والاتصالي منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية والانترنت[1]، أي أنها لا تمثل سوى امتداد لثورة الأفكار التي بدأت في عصر النهضة بعد نقل الآثار اليونانية إلى اللغة العربية ومنها إلى لغات أخرى.

وقد صاغ المفكر البريطاني **رونالد روبرستون*** نموذج تطور العولمة وقسمه إلى خمسة مراحل:

- المرحلة الجينية(مرحلة التكوين): استمرت هذه المرحلة في أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وتميزت بنمو المجتمعات **القومية** وتعميق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة[2].
- مرحلة النشوء: سادت هذه المرحلة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر وشهدت مفاهيم أكثر تحديدًا للإنسانية، وزادت الاتفاقات الدولية بشكل ملحوظ وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي والاهتمام بأفكار **القومية** والعالمية[3].
- مرحلة الانطلاق: استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عشرينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي أفسحت فيها اتجاهات العولمة الطريق لشكل واحد لا يمكن اعتراضه؛

[1] العولمة: **سلسلة كراسات ثقافية**، المركز المصري لحقوق المرأة، العدد05، ص ص15،16.

* **رونالد روبرتسون دوغلاس**: سياسي كندي ولد في(22 أغسطس 1920)، خدم في الجمعية التشريعية مانيتوبا1945-1958 ، وكان وزير الزراعة في حكومة دوغلاس كاميل.

[2] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، دار العلوم، القاهرة، ط1، 2006، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص15

يرتكز على مفاهيم المجتمعات **القومية** والنظام الدولي للمجتمعات ومفهوم الأفراد ومفهوم البشرية، وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، ووقعت الحرب العالمية الأولى وتلاها نشأة عصبة الأمم[1].

- مرحلة الصراع من أجل **الهيمنة**: بدأت من عشرينيات القرن العشرين إلى أواخر الستينيات، وقد تميزت ببدء الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط والمصطلحات الخاصة بعملية العولمة السائدة، وبالصراعات **الكونية** حول أشكال الحياة المختلفة التي أعقبتها الحرب الباردة والتركيز على طبيعة الإنسانية والأمل في الوصول إليها؛ بسبب استخدام القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة وظهور العالم الثالث[2].
- مرحلة عدم اليقين: وبدأت في أواخر ستينيات القرن المنصرم وهي ترصد تصاعد الوعي القومي، وشهدت عمق قيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة والزيادة المطردة في المؤسسات **الكونية** والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر مشكلة تعدد الثقافات والسلالات داخل المجتمع الواحد، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ودعم نظام الإعلام الكوني[3].
- أما عالم الاجتماع الأمريكي **تشارلز تلي*** فيقسم تطور العولمة إلى ثلاث موجات:
- الموجة الأولى 1500-1850: ونتجت عن النفوذ سريع الانتشار لأوروبا ونمو الدولة العثمانية والتوسعات الموازية للتجار الصينيين والعرب في المحيطين الهادي والهندي، وانتهى التوسع العثماني

[1] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص16.

* **تشارلز تلي** (1929– 2008) المؤرخ الذي كتب عن العلاقة بين السياسة والمجتمع .وكان أستاذ التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في جامعة ميشيغان 1969-1984 وشغل منصبه أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة كولومبيا، وقد وصف بأنه "الأب المؤسس لعلم الاجتماع في القرن ال21".

في القرن التاسع عشر وحل التجار الأوروبيون محل التجار المسلمين جزئيًا عبر المحيط الهندي والباسفيك، إلا أن الأوروبيين والصينيين واصلوا نصيبهم في العملية الأولى للعولمة ما بعد عام 1500 وحتى القرن العشرين[1].

- الموجة الثانية 1850-1914: حيث بلغت التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ارتفاعات غير مسبوقة خاصة عبر المحيط الأطلنطي وساعد في ذلك تحسين وسائل النقل والاتصال،وقد عمقت الموجة الثانية من العولمة التباين في الثروة ومستوى المعيشة بين هؤلاء المستفيدين منها ومن عداهم وتباطأت هذه الموجة بين الحربين العالميتين[2].
- الموجة الثالثة 1900 فصاعدًا: وبدأت بعد تعافي أوروبا وآسيا من آثار الحرب العالمية الثانية، حيث تسارعت تدفقات البضائع ورؤوس الأموال وتسارعت التجارة الدولية بين البلدان والمؤسسات اعتمادًا على **الشركات متعددة الجنسيات** وسيطرتها على الأسواق والمواد الخام[3].

يرجع هذا الرأي ظهور العولمة إلى العصر الحديث، والملاحظ على هذا النموذج أنه يجعل أوربا في المركز، وبقية العالم أطراف هذا المركز، بل ويعد قبول الدول غير الأوربية في المجتمع الدولي مشكلة على حد قول **روبرستون**[4]، ويستند هذا الرأي إلى قوة الإرث الفكري والفلسفي الذي خلفه عصر النهضة وعصر الأنوار، وهو العصر الذي ميزته النزعة الإنسانية لدى الفلاسفة الغربيين على اختلاف مذاهبهم، فأصبحت هذه النزعة هي القاعدة التي تتأسس عليها العولمة المعاصرة.

[1] فرغلي هارون: **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، ص80.
[2] المرجع نفسه، ص80.
[3] المرجع نفسه، ص81.
[4] رضا عبد الواجد أمين: **الإعلام والعولمة**، ص63.

**المطلب الثالث: العولمة ظاهرة معاصرة**

ففي المرحلة الأخيرة هذه وفي أواسط السبعينيات صدر كتاب **مارشال ماك لوهان** : (العالم قرية كونية)، انطلق الكتاب من الدور الذي أداه التلفزيون في أثناء (حرب فيتنام) واستنتج الكاتب أن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في لعبة الحرب، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين[1]، وأصبح الإعلام الإلكتروني وقت السلم محركًا للتغيير الاجتماعي.

كما أن هناك وجهات أخرى لمفكرين آخرين يسلكون هذا المنحى في عملية التأريخ للعولمة، فنجد مثلاً **إسماعيل صبري عبد الله*** يذهب إلى أن العولمة نشأت و تنامت في النصف الثاني من القرن العشرين ويؤكد **سيار الجميل**** على أن العولمة هي نظام عالمي جديد بحد ذاته، نشأ مع نهاية القرن العشرين؛ وبالتحديد في حقبة التسعينيات[2]، وكل هذه الآراء تهدف إلى ربط ظهور العولمة بنهاية الحرب الباردة.

فقد عقب حرب الخليج وسقوط النظام الشيوعي وكذا انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة و**الهيمنة**، سعي الأمريكيين إلى بناء نظام دولي جديد يسود العالم ويحكمه، ففي الرابع والعشرين من يناير 1990، حدد الرئيس الأمريكي **جورج بوش** المفهوم الأمريكي للنظام الدولي الجديد، فقال: "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكيًا بمقدار ما كان

[1] بدرية البشر: **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجًا**، ص35.

* **إسماعيل صبري عبد الله** ( 1925. 2006): هو واحد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، يعد رائد مدرسة في التفكير الاقتصادي، ترى هذه المدرسة المواءمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمران البشري.

** **سيار كوكب علي الجميل** (1952م): مؤرخ وكاتب من الموصل عمل محاضراً في العديد من الجامعات العربية، منها جامعة تونس الأولى وجامعة وهران في الجزائر وجامعة الحسن الثاني في المغرب.

[2] خليل نوري مسيهر العاني: **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية**، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط1، 2009، ص89.

القرن الذي سبقه وهو القرن العشرون قرنًا أمريكيًا"[1]، والمقصود هنا هو تعميم النظام الليبرالي الرأسمالي على دول العالم.

وبغض النظر عن البداية الفعلية لنشوء ظاهرة العولمة، فإن كل نشاط إنساني تفاعلي بين البشر مهما كانت الغايات من ورائه واختلفت الأهداف منه، إضافة إلى سعي الإنسان للسيطرة والتملك كلها تصب في معنى العولمة، لذلك لعل بدء التفاعل الإنساني وبدء الرغبة عند الإنسان في السيطرة هو تاريخ نشوء هذا المفهوم، ولكن بصورة تختلف من عصر إلى آخر، وما يحدد تاريخها وأركانها هو التغير والتطور الحاصل في الأحداث والعلاقات الدولية والإنسانية، فعولمة اليوم ليست كعولمة الأمس ولن تكون كعولمة المستقبل[2].

وفي الأخير يمكن القول بأن العولمة هي ظاهرة قديمة قدم الحضارات الإنسانية من حيث سعي الإنسان إلى الانفتاح على أمم أخرى غريبة عنه سواء كان الدافع من ذلك اقتصاديًا يتمثل في التجارة أو سياسيًا و عسكريًا يتمثل في الفتوحات العسكرية وتوسعة الإمبراطوريات القديمة المسيطرة، ولكن مع ذلك لا يمكننا أن ننكر أن الفترة المعاصرة قد هيأت لانتشار وتطور العولمة من الأسباب و العوامل ما لم يكن موجودًا في أزمان مضت؛ هذه الأسباب يمكن تلخيصها التطور الهائل للعلم والتقنية، والذي ساعد على الانتقال السريع للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار، وكل هذا جعل من الفترة المعاصرة فترة العولمة بامتياز.

[1] خليل نوري مسيهر العاني: **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية** ، ص90.

[2] عبد العزيز المنصور: العولمة و الخيارات العربية المستقبلية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد02، 2009، ص565.

## المبحث الثالث: مظاهر العولمة

إن اعتبار الفترة المعاصرة هي فترة العولمة بامتياز، يعني أنه كانت هناك وجود للعولمة في العصور القديمة، لكن كفكرة لم تتحقق واقعيًا، فكانت هناك مجرد محاولات لبسط النفوذ و**الهيمنة** على العالم، وهذه المحاولات لم تنجح بنفس القدر الذي تعرفه العولمة المعاصرة، ولذلك فالفترة التي ظهرت فيها العولمة بشكل واضح وجلي هي الفترة المعاصرة، فما هي المظاهر والتجليات التي ميزت الحقبة المعاصرة وجعلت منها عصرًا للعولمة؟.

### المطلب الأول: تحرير التجارة وعالمية الأسواق

بعدما انتصرت الليبرالية الجديدة على الشيوعية قامت برفع شعار حرية السوق كسياسة اقتصادية قادرة على حل كل المشاكل الاقتصادية وتحقيق مجتمع الرفاه للعالم كله، عبر القضاء على البطالة والفقر والمجاعات في دول العالم، وقد ساهم ذلك في إقناع شعوب العالم بالتخلي عن الاشتراكية والاتجاه نحو **الرأسمالية** كوصفة سحرية تمثل الخلاص الوحيد للاقتصاد العالمي، وبعد الترويج الكبير الذي حظي به النظام الاقتصادي الرأسمالي سارعت الدول الغربية إلى إنشاء تنظيمات ومؤسسات دولية تعزز النظام الاقتصادي الجديد، فأنشأت صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for reconstruction and (IBRD) development، "حيث تولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسة النقدية الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات، بينما اختص البنك الدولي بإدارة السياسة المالية الدولية"[1]، ويساهم صندوق النقد الدولي

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص70.

و البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ترسيخ ظاهرة العولمة والنظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي .

برنامج التثبيت الاقتصادي: يشرف عليه صندوق النقد الدولي (IMF)، ويعتمد على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة والتعديلات في هيكل الاقتصاد وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدول في الآجال القصيرة، وينصح صندوق النقد الدولي الدول التي تعاني من المديونية وتطلب الاقتراض منه ما يلي:

- العمل على الحد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع.
- التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي لما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية .
- العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية.

برنامج التكييف الهيكلي: يشرف عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، ويعتمد على تخصيص وتوزيع الموارد عن طريق المطالبة بما يلي:

- الحد من الملكية العامة على حساب توسيع القطاع الخاص وتحميل القطاع العام مسؤولية التشوهات الهيكلية والاختلالات الاقتصادية الداخلية.
- يعمل البنك الدولي على تحرير التجارة وزيادة الصادرات لأنها في رأيه شرط أساسي لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد المنافسة وتخفيض الرسوم الجمركية والتوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية[1].

[1] عبد الهادي الرفاعي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، ص ص199،200.

وتقع ضمن جدول الأعمال الخفي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي زعزعة العملة الوطنية للدول المستهدفة عن طريق طلب تخفيض سعر العملة كشرط أساسي قبل مفاوضات فرض التكييف الهيكلي، فيترتب عن ذلك ارتفاعات أسعار مباشرة وفجائية وضغوط في المداخيل الحقيقية، كما يؤدي ذلك أيضًا إلى تخفيض القيمة الدولارية للمصروفات الحكومية مما يخدم المصالح الخارجية[1].

إضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء و التعمير(IBRD) تمثل المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organisation (WTO) مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، وهي في الأصل ما كان يعرف باتفاقية الجات، التي تعتبر تجسيدًا للاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع وحركة رأس المال، وهو ما يتضمن تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوفر فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المبادلات التجارية والمالية الدولية.

إذ بعد جولات عديدة من المفاوضات خلال الحرب الباردة آخرها اشتهرت باسم جولة الاورغواي*، اتفق ممثلو 124 حكومة فضلا عن المجموعة الأوروبية على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on tariffs and Trade (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية[2]، وتقوم وضيفة منظمة التجارة العالمية على ثلاث مبادئ:

- تحرير التجارة الدولية من القيود.
- عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية

[1] ميشيل تشوسودوفسكي: **عولمة الفقر**، ترجمة:محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 2012، ص51.

* أقيمت مفاوضات جولة الأورغواي التي استمرت 7 سنوات(1987-1993) نتيجة ظروف دولية متغيرة كزيادة حد الصراع بين الدول الصناعية حول الأسواق الخارجية وظهور قوى اقتصادية جديدة آسيوية أدت إلى تدهور النفوذ الأمريكي (عبد الحليم عمار غربي:**العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين** ، ص98).

[2] رضا عبد الواجد أمين:**الإعلام والعولمة**، ص ص80،81.

- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلي، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض[1]، وهذه المبادئ والقوانين تهدف إلى هدفين:

الأول: أن تصبح هذه الاتفاقية عالمية لتبيح الاستثمارات الأجنبية أن تتدفق إلى أسواق العالم النامي دون حواجز.

الثاني: الحد من حق الحكومات في تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية أو تحديد نشاطها.

ولم يبقى أمام الدول الغنية بعد موافقتها على صيغة هذه الاتفاقية إلا أن تدعو الدول الفقيرة أو تجبرها على التوقيع عليها لتضمن حرية الحركة لشركاتها في الدول النامية للوصول إلى مواردها وأسواقها[2]، لكن ماذا يحدث في حالة عدم الانضمام لهذه المنظمات، الإجابة هي أنه هناك ضرر في الحالتين، فمن الأفضل الانضمام والتمتع بمزايا وتسهيلات المرحلة الانتقالية التي تمس القطاعات المتعسرة أو الضعيفة وكذلك السماح للدول الأعضاء بالدخول إلى أسواق بعضها البعض، بل إن هناك جزاءات اقتصادية تفرض على الدول غير الأعضاء[3]، وذلك يدخل الدول الغير منضمة في عزلة اقتصادية ليست في مصلحتها، وقد عملت الدول الصناعية الكبرى على توسيع دائرة المنافسة والأسواق الحرة، لكن في المقابل تبنت الدول نفسها مبدأ التجارة المدارة وتقييد الأسواق، وذلك من خلال قوانين حماية المنتجات الوطنية أو فرض الرسوم المرتفعة على البضائع الأجنبية المنافسة ودعم المنتجات المحلية عندما تتعرض مصالحها للخطر.

[1] عبد الهادي الرفاعي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، ص199.
[2] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص33.
[3] رضا عبد السلام: **أخيار العولمة**، ص85.

لقد شكلت المؤسسات النقدية المالية والتجارية الدولية وسيلة فعالة لإخضاع الاقتصاد الدولي لنظام عالمي جديد عن طريق قوانين تهدف إلى توحيد السياسة الاقتصادية العالمية، إلا أن هناك طرف آخر يسيطر اليوم على حركة النشاط الاقتصادي وكذلك السوق المالية والنقدية الدولية والتجارة العالمية هو نشاط **الشركات متعددة الجنسيات** (sociétés multinationales) والعابرة للقارات sociétés (transnationales ) "وهي شركات عملاقة تعمل في أكثر من دولة من دول العالم، والتي تتعدى ميزانيتها المليارات من الدولارات، و تحتكر بعض جوانب الإنتاج العالمي وخصوصًا التكنولوجيا والكمبيوتر والأجهزة الالكترونية المتقدمة، وذلك حقق لها نفوذ سياسي هائل في عالم اليوم على الحكومات والشعوب وعلى السياسة العالمية في كافة المجالات"[1]، وتعرف أيضًا على أنها شركات يقع مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها فروع في أكثر من دولة عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة وكثيرًا ما تندمج مع شركات من دول أخرى ولها نشاطات اقتصادية متعددة المجالات[2]، وكانت هذه الشركات في أول أمرها عبارة عن شركات مساهمة عملاقة تسيطر على الاقتصاديات المحلية في مجالات معينة ثم توسعت لتشمل كافة أوجه التجارة والصناعة والمال والإعلام والاتصالات، وساعدها في ذلك توسع السياسة الاستعمارية في عصر الثورة الصناعية .

لقد توسعت **الشركات متعددة الجنسيات** نتيجة عجز الأسواق المحلية للدول _القوية والضعيفة على حد سواء_ عن تلبية متطلبات المستهلكين وكذا صرف الفائض من الإنتاج، مما استدعى "ظهور أشكال جديدة من التحالفات بين الشركات وانتشارها من بداية الثمانينات خلال تنفيذ عقود المقاولات والمشروعات المشتركة والاندماجات الجزئية، إلى جانب إنشاء فروع لها أو عقد اتفاقات مع شركات في

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **معجم مصطلحات عصر العولمة**، ص290.

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد،85، 2010، ص119.

بلدان أخرى لتصنيع أجزاء من الإنتاج مقابل التعريف بمنتجاتها، وذلك للتمتع بمزايا الأيدي العاملة الرخيصة وانخفاض نسبة الضرائب وغيرها مما يسهم في خفض التكلفة الإنتاجية"[1] وزيادة أرباح الشركة عن طريق عولمة الأسواق وتصدير منتجاتها إلى كافة أنحاء العالم.

وتتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، فشركة **تايم وانر** مثلا تنشط في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام واستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN[2]، **فالشركات متعددة الجنسيات** تتميز عن الشركات المساهمة العملاقة بضخامة حجمها، وذلك لا يعني ضخامة حجم الإنتاج أو رأس المال أو ضخامة عدد العمال الذين توظفهم بل يعني ضخامة القيمة السوقية للشركة أي حجم المبيعات أو رقم الإيرادات الإجمالية. لأن منتجات الشركة العملاقة يشترك في صناعة أجزائها عدد من الشركات الصغيرة المتعاقدة، ولذلك لا تحتاج الشركة العملاقة إلى أعداد ضخمة من العمال أو رؤوس الأموال، لكنها في المقابل هي التي تتحكم في أسعار البيع والشراء.

إن تضخم حجم الشركات الدولية المتصاعد يدعو الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور المتوالي بحتمية الاندماج مع **الشركات متعددة الجنسيات** التي يمكنها النفاذ إلى الأسواق العالمية، وينتج عن ذلك انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى قسمين: أحدهما مندمج في الاقتصاد العالمي وتملكه الشركات الدولية العملاقة وثانيهما منعزل عن العولمة غير قادر على جني ثمارها[3]، مما يفقد الدول النامية التحكم في اقتصادها المحلي.

[1] محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، ص233.
[2] أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، ص123.
[3] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص30.

وبفضل القوة والنفوذ استطاعت الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقوميات أن تتخطى كل الحدود، حتى **السيادة** والسلطة الشرعية للدول **القومية** دون أن تترك لها مجال الاختيار، فإما الرضوخ لسيطرتها أو البقاء في دائرة الفقر والتخلف، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات ليس لها انتماء لأي ثقافة أو قومية معينة ولا تبدي أي اعتبار للحدود السياسية أو النظم الأخلاقية والاجتماعية للدول، بل إن هدفها الوحيد هو الربح المادي، وهذا يعني وقوع النظام الاقتصادي العالمي في تحت سيطرة قوى رأسمالية ليبرالية هي في تطور مستمر.

**المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد**

إن من بين مظاهر العولمة هو ذلك الانتقال من نظام دولي قديم يستند إلى القطبية الثنائية إلى نظام عالمي جديد يتسم بالأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل البعض يعتقد أن العولمة رديف **للأمركة**، هذا على المستوى العالمي، أما على مستوى الدول فتعني نزع **السيادة** من الدول ذات الطابع المحلي القومي وظهور مراكز جديدة للقوى متمثلة في المنظمات الدولية والشركات والمنظمات العابرة للقوميات وغيرها، "ولذلك اعتبر (جيمس مورجان) مراسل شبكة **بي بي سي**: أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع ومنظمة الجات وغيرها من المؤسسات التي تعمل لصالح الشركات العابرة للقوميات هي بمثابة الحكومة التي تسير العالم"[1] وكل هذه الأطراف أو الوحدات تتفاعل فيما بينها لتشكل النظام الدولي الجديد(the global system)، "وهو شكل دولي في السياسة العالمية قد يتخذ شكل حكومة عالمية تتفق جميع الدول على إنشائها وتتمتع بجميع السلطات التي كانت تتمتع بها الحكومات والدول قبل إنشائها، أو أن تقوم دولة عظمى بالسيطرة على العالم ككل"[2]

يتيح النظام الدولي الجديد الفرصة للشعوب لكي تتحول إلى **الديمقراطية الليبرالية** وتقرر مصيرها بنفسها، حيث تكرس **الديمقراطية** حرية العمل الوطني بإسقاط الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية، كما توفر حرية الترشح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب، ولذلك يتميز النظام الدولي الجديد باحترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية ، ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثالاً حيًا لذلك الاهتمام[3]، ولذلك فإن هذا التحول في النظام الدولي لا يتشكل إلا عن طريق

[1] نعوم تشومسكي: **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 2007، ص263.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **معجم مصطلحات عصر العولمة**، ص471.

[3] بدرية البشر: وقع **العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجًا**، ص ص48،49.

الحرية بشتى تمثلاتها؛ حرية العقيدة والفكر والتعبير، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب، وحرية الاختيار[1]، أما على المستوى العالمي فيتعلق النظام الدولي بالتأثير المتبادل في القرارات والأحداث السياسية بين أي دولة وبقية دول العالم، ومعنى ذلك ألا تنفرد دولة باتخاذ قرار سياسي معين، بل إن العالم كله تحكمه حكومة عالمية واحدة[2]، وكل المجتمعات تصبح تنتمي لمجتمع دولي واحد يتخطى الحدود الدولية الوطنية، وذلك يشجع ثقافة الاختلاف والتعدد وحرية الرأي.

إن إعطاء العولمة صبغة إنسانية تحمل الكثير من المبادئ التي تحترم كيان الإنسان وتدافع عن حقوقه الطبيعية والمدنية يعتبر أيضًا من العوامل التي ساعدت على انتشارها الواسع وليس فقط عولمة الأسواق وتنميط الاستهلاك، خصوصًا في الدول التي تنعدم فيها حرية الرأي وحقوق الإنسان وتعجز الحكومات عن حل مشاكلها والوفاء بمتطلبات شعوبها، وهذا يوجد تحديدًا في دول العالم الثالث التي يدعي غالبية حكامها القومية ويتخذونها كوسيلة للحفاظ على مصالح النظام الحاكم.

وبما أن العولمة تعني الحرية في التعدد والاختلاف والدولة **القومية** تعني **السيادة**، فإن العولمة وسيادة الدولة لا يلتقيان لأن بينهما برزخا يتمثل في روح الوطنية التي تمتلكها هذه الأخيرة على غرار العولمة صاحبة المصلحة المادية المجسدة في الولاء للمنظمات والشركات العالمية، وهذه الشركات والمنظمات أمست تهمش دور الدولة بالمعنى السياسي وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني[3].

تهدف العولمة إلى توحيد النظم السياسية وتسيير العلاقات الدولية وفق قوانين النظام الدولي الجديد الذي يكرس **الديمقراطية الليبرالية** الداعمة لحرية الأفراد واستقلالهم عن الدولة، ووسيلتها في ذلك هي المنظمات

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] رضا عبد الواجد أمين: **الإعلام والعولمة**، ص91.

[3] زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي: العولمة وتقويض مبدأ السيادة، ص36.

الدولية* (International Organizations) وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة** والمؤسسات التابعة لها، مثل المحكمة الدولية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلعب هيئة الأمم المتحدة دورًا هامًا في كل من: العلاقات الدولية، حفظ الأمن والسلام الدوليين، مراقبة الانتخابات، حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات ومساعدة اللاجئين، "وذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وتوصيات الجمعية العامة باحترام حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي"[1]، أو من خلال التدخل العسكري لمجلس الأمن لحل النزاعات بالقوة[2]، كما أن قرارات مجلس الأمن والأجهزة الأخرى لهيئة الأمم المتحدة واجبة التنفيذ على الدول الأعضاء، لكن هناك امتياز للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتمثل في حق النقض **الفيتو*** (veto) للاعتراض على أي قرار صادر عن مجلس الأمن.

تعمل هيئة الأمم المتحدة على إرساء النظام الدولي عن طريق توصيات الجمعية العامة باحترام الدول لحقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، أو عن طريق التدخل العسكري لمجلس الأمن، لكن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن تحتاج لموافقة الأعضاء وأن تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، ولذلك

---

* المنظمات الدولية هي المنظمات فوق الأممية التي تصل العالم بعضه ببعض عن طريق الاتفاقيات الدولية وهي أكبر المرشحين بروزًا لتحمل لقب العامل غير الدولة-Non state Actor، ولقد نمت نموًا كبيرًا تعبيرًا عن عدم الارتياح لعدم وجود حكومة عالمية (Universal Government) وهناك العديد من هذه المنظمات مثل اليونسكو والبنك الدولي والجات، وهي قادرة على القيام بدور فوق دولي (Super National) في العالم المعاصر(إسماعيل عبد الله عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة، ص438).

** هيئة الأمم المتحدة هي منظمة دولية ذات نزعة عالمية نشأت في حزيران يونيو1945 في مؤتمر سان فرانسيسكو(San Francisco) الذي ضم 50 دولة، الدول الراعية الأربع، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، والدول المدعوة التي وقعت تصريح الأمم المتحدة وفي 26حزيران/ يونيو1945 أعلن ميثاق الأمم المتحدة وهو يشير إلى إنشاء الأجهزة التالية: الجمعية العامة،مجلس الأمن الدولي،الأمانة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية ومحكمة عدل الدولية، وحددت أهداف مقاصد الأمم المتحدة في أربعة أهداف أساسية: حفظ السلم والأمن الدولي، إنماء العلاقات الودية بين الدول، تحقيق التعاون لدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، جعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الأعمال بين الأمم.(أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية**، ص ص351،354).

[1] رضا عبد السلام: **افخيار العولمة**، ص83.

[2] هايل عبد المولى طشطوش: **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، (د ط)، 2010، ص120.

*** يعني الفيتو بأصله اللاتيني الاعتراض؛ عمل بموجبه يعيق فرد أو هيئة مؤقتا أو نهائيًا تطبيق قرارات فرد أخر أو هيئة أخرى، وفي القانون الدولي هو امتياز تتمتع به الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي يسمح لها بالاعتراض على كل القرارات في المسائل الإجرائية (أي المسائل الموضوعية)، ومعنى هذا أن اعتراض الدول الدائمة على نظر مسألة موضوعية معروضة على مجلس الأمن يترتب عليه عدم التعرض للمسألة المذكورة، وكذلك إذا كان الاعتراض بعد البدء في الاقتراع يترتب عليه الانعدام القانوني، أي عدم صدور القرار، وغالبًا ما أدى هذا الحق إلى شل منظمة الأمم المتحدة ودفعها إلى نقل الاختصاصات من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، ولقد اقترحت الصين إلغاءه (أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ص ص255،256).

جعل حق **الفيتو** بالنسبة للأعضاء الدائمين العلاقات الدولية برمتها رهينة لمصالح الدول صاحبة هذا الحق، مما يحول مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام من فاعل رئيسي إلى فاعل ثانوي، بل هامشي في العلاقات الدولية، وخير مثال على ذلك هو "استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الحق في قضية فلسطين لتبرير وإعطاء الشرعية لإسرائيل من أجل إبادة شعب بأكمله وحرمانه من كافة حقوقه، بل استعملته ضد القرارات المعنوية أيضًا وهي الإدانة والشجب للتصرفات الهمجية لدولة إسرائيل"[1]، وكذلك عدم اكتراث الولايات المتحدة بقرارات مجلس الأمن في حربها على العراق وأفغانستان بحجة محاربة الإرهاب وتخليص الشعوب من الأنظمة المستبدة، ونشر الديمقراطية في كافة أنحاء العالم، ولقد شاهدنا نتائج هذه الحروب والتحولات التي مست البلدان المستهدفة وخاصة العراق.

يكشف الواقع المعاش عن وجود ازدواجية المعايير في تطبيق مواثيق حقوق الإنسان نظرًا **لهيمنة** الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية وعلى مجلس الأمن، إذ أن معظم التدخلات من أجل حقوق الإنسان كانت تصب في مصلحة هذه الدول وحماية مصالحها، "فالطبقة **الرأسمالية** بفعل برجماتيتها، لابد لها أن تؤسس خطابًا إقناعيًا يبرر عنف تدخلها في الدول الرافضة لحكم أمريكا وسياساتها تحت شعارات مثل الشرعية الدولية وحماية حقوق الأقليات ومساعدة الشعوب ضد دكتاتوريات حكامها"[2]، وهذا ما يسميه **نعوم تشومسكي** بـ(**عصر الامبريالية الجديدة**)، العصر الذي صارت فيه دول الشمال القوية تمارس فعليًا دور إدارة العالم واقتصاده لتحقيق مصالحها وفرض أرادتها على دول الجنوب، على أن تترك الحكومة العالمية للحكومات في الدول مهام تافهة مثل إدارة العنف ومواجهة الثورات الشعبية

[1] هايل عبد المولى طشطوش: **مقدمة في العلاقات الدولية**، ص123.

[2] محمد حسام الدين:**العولمة وصورة الإسلام دور الطبقة الرأسمالية عابرة القومية في السيطرة على الإعلام الدولي لتشكيل صورة العالم الإسلامي**، المدينة برس، القاهرة، (د ط)، 2003، ص178.

للسكان الذين انهارت مستويات معيشتهم[1]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد إلى محاربة الأديان بدعوى مكافحة الإرهاب، كمحاربة الدين الإسلامي تحت منطوقات: مقاومة التطرف الإسلامي، مكافحة الأصولية ومقاومة الدول الراعية للإرهاب..، هذه المنطوقات مكنتها القوة الإعلامية للطبقة **الرأسمالية** عابرة القارات من الانتشار والتردد وتشكيل العقول على مستوى العالم[2].

لقد أدت كل هذه التطورات في النظام السياسي العالمي في عصر العولمة إلى ظهور عدة مفاهيم متعلقة بالسياسة كما تغيرت مدلولات مفاهيم أخرى، فمثلا ظهر مفهوم النظام الدولي والسياسة الدولية "الذي لم تعد الدول وحدها الفاعل الرئيسي فيه، بل أصبح هناك أطراف أخرى مؤثرة كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات"[3]، وتغير مفهوم الأمن من أمن عسكري خاص بإقليم دولة ما إلى أمن دولي معنوي شامل لكل مجالات الحياة، كالأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والاجتماعي وغيره، وظهر أيضًا مفهوم المجتمع المدني الذي أوجدته المنظمات الغير حكومية* (INGO) International Non-Governmental Organization التي لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم، وهذا المجتمع الدولي تحكمه حكومة عالمية لا تستمد قوتها من شعور مواطنيها بالهوية والانتماء، بل تقوم على أساس المنفعة ولا تعترف إلا بما هو مادي، إذ يرى **محمد عابد الجابري** أن " (المدينة العالمية المرجوة) لا تعترف بحق مواطنيها وهم (المستهلكون) لا في الانتخاب ولا في المراقبة، إنها تضمن لهم حقا واحدًا هو

[1] نعوم تشومسكي: **النظام العالمي القديم والجديد**، ص ص263،264.

[2] المرجع نفسه، ص179.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: **مقدمة في العلاقات الدولية**، ص35.

* المنظمة الغير حكومية هي منظمة دولية لا تنشأ على أساس الاتفاق، أي أنها لم تنشأ بموجب معاهدة وأعضاؤها ليسوا دولاً، إنما تجمع من طبيعة خاصة أو عامة يقوم بعمل دولي غير كسبي(وهذا ما يميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات) وتخضع للقانون الداخلي لكل دولة، وهي تكسب اليوم مدى واسعًا وتقوم في ميادين مختلفة جدًا: في الميدان الديني(الكنائس)، في الميدان الرياضي(اللجنة الأولمبية الدولية)، في الميدان الإنساني (الصليب الأحمر، الهلال الأحمر، أطباء بلا حدود، منظمة العفو الدولية)، يبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية حوالي 3000 منظمة، ولمكن استشارتها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومن قبل بعض المنظمات الدولية كاليونسكو والفاو ومنظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا(أحمد سعيفان:**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ص364).

(الاتصال)"[1]، أي الاتصال بعضهم ببعض عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، وبذلك يكون مصطلح آخر من مصطلحات السياسة قد تغير مدلوله هو مصطلح المواطنة.

يمثل الدولي الجديد مشروعًا مستقبليًا لنزع **السيادة** من الدول والتخلي تدريجيًا عن الدور الذي تقوم به الحكومة المستقلة في تسيير شؤونها الداخلية، ولذلك فالعولمة بكل تجلياتها تشكل خطرًا على الدولة **القومية**، وقد ساعدها في ذلك ظاهرة النظم **الشمولية** والسياسات القمعية للحكومات التسلطية التي جعلت الشعوب المغلوب على أمرها تتجه نحو الديمقراطية كبديل، لتقع بين مطرقة العولمة وسندان الأنظمة المستبدة.

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص148.

**المطلب الثالث: ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال**

إذا كان التقدم هو انتقال الإنسان من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل بفضل ما يقدمه من منجزات وإبداعات، فإن النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة هو من أسرع فترات التاريخ تقدمًا، إذ شهدت تسارعًا في الأحداث وحركة اكتشافات متتالية في مجال التكنولوجيا والمعلومات، تمثلت في اكتشاف الأقمار الاصطناعية والحاسوب والبث التلفزيوني وغيره، فأدت هذه النقلة النوعية إلى ظهور مفاهيم جديدة تصف هذا التقدم؛ كثورة المعلومات ومجتمع الإعلام وتكنولوجيا الاتصال محولة العالم إلى قرية صغيرة.

يشتمل مفهوم تكنولوجيا الاتصال على فكرة تطويع التكنولوجيا في نقل وتناول المعلومات من حيث إنتاجها وحيازتها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها بالطرق الآلية باستعمال وسائط اتصال متطورة، هذه التكنولوجيا في التعامل مع المعلومات شهدت قفزة مدهشة سميت بثورة المعلومات وهي "التقدم المذهل لوسائل الاتصال في منظومة تقنية واحدة، إضافة إلى التطور الغير مسبوق في تراكم المعرفة والانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها العملية(التكنولوجيا)بسهولة أكبر وزمن أقل من جهة، والسرعة العجيبة في هذه المعرفة وتعميمها على مستوى العالم نتيجة لذلك الاندماج من جهة ثانية"[1]، والتي ساهمت في ربط مشارق الأرض بمغاربها، وظهر إلى الوجود ما يعرف بالتجارة الالكترونية والتعليم عن بعد، وامتدت ثورة التكنولوجيا في مجال المعلومات والاتصال إلى الاقتصاد المحلي والدولي[2]، ولعل الشيء الجديد في هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية للمعلومات على حساب الطاقة، فكما تجري المقابلة كثيرًا في الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة، فإننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى في عالم التكنولوجيا بين الطاقة والمعلومات بين

[1] سمير إبراهيم حسن: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد18، العدد01، 2002، ص208.
[2] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص56.

العضلات والعقل بين الأداة والكلمة[1]، فانتقل الإنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثير المعرفة، من إنتاج الوفرة إلى إنتاج فائق السرعة، من إنتاج السلع والآلات إلى إنتاج الأفكار، وحلت المعرفة محل رأس المال، وأصبح المستهلك هو المحرك الأساسي للإنتاج[2]، فالصورة الأساسية للإنتاج هي تحويل لبعض أشكال المادة إلى أشكال جديدة أكثر نفعًا لحاجات الإنسان، والإنتاج يتطلب معرفة بخصائص المادة، وهذه معلومات، وهو يتطلب تصميمًا وتصويرًا للآلة ومراحل الإنتاج ، وهذه معلومات، وفضلاً عن كل ذلك فإن عملية الإنتاج ذاتها تتضمن إصدار قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف عمليات الإنتاج والإشراف على النتائج ومراقبتها وعلاج الخلل، وهذا كله معلومات[3]، وبشكل عام فإن ما يميز فترة الثورة المعلوماتية عن غيرها هو بروز أهمية المعلومات كأساس لصورة الإنتاج الحديث، وتظهر تجليات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في استحداث طرق ووسائل اتصال جديدة تتميز بالسرعة والقدرة على استيعاب ومعالجة ونقل أكبر كم ممكن من المعلومات من خلال أجهزة الاتصال وأدواته المتمثلة في:

الأقمار الاصطناعية: التي تمكن من رؤية الأحداث التي تتم في إحدى مناطق المعمورة بعد لحظات من وقوعها، ويأتي الإرسال التلفزيوني كترجمة لرسالة الأقمار الاصطناعية.

شبكة الانترنيت: تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي وإرسال البيانات في الجانب الاقتصادي، وأصبحت هذه الأداة وسيلة فعالة لتنشيط السوق التجارية العالمية عن طريق الفرع الجديد المتمثل في(التجارة الالكترونية).

[1] حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد257، 2000، ص128.

[2] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص56.

[3] حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، ص129.

الحواسيب الالكترونية: فكل من يملك جهاز حاسب وخط هاتفي رقمي واشتراك في شبكة الإنترنيت، يمكنه أن يصل إلى بنوك المعلومات التي يريدها[1].

وتواصلت الابتكارات في رسم معالم صورة الإنتاج الإعلامي والمعلوماتي الحديث خلال الفترة المعاصرة؛ كالتسجيل الرقمي، الكابل، البث عبر الأقمار الاصطناعية وقران الحاسوب مع الهاتف الذي أتاح للانترنيت الموضعة في الولايات المتحدة تدبير عنكبوت عالمي للتواصل انطلاقا من بداية التسعينات[2]، وبهذا فإن الإعلام والمعرفة أصبحا يشكلان المصدر الرئيسي للثروة، وأن الكمبيوتر ووسائل الاتصال وغيرها أصبحت مصادر قوة مهمة في الاقتصاد، تتعدى قيمتها الأرض والعمل والمصنع والمال.

ومع هذه الثورة الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية المذهلة التي مست العالم في الفترة المعاصرة، وكذا تنامي القوى **الرأسمالية** المتجسدة في الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الربح المادي كدين جديد يحكم الشعوب، فإنه من الطبيعي أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الحديثة موالية للأقوى اقتصاديًا بصفته الممول الرئيسي لها، وأن تصبح وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحاب المال والثروة، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق نشر "**ثقافة الاستهلاك**"، أي الترويج لثقافة على حساب أخرى.

إن الحديث عن الثورة المعلوماتية والاتصالية يقودنا للحديث عن العولمة الإعلامية بصفتها نتيجة لها، وفي هذا السياق أشار **جيدنز** إلى أن عولمة الإعلام هي ضغط للمكان والزمان، أو التوسع في مناطق جغرافية لمضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من التوسيع الثقافي، إذ جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب والانتماء لمكان معين[3]،

[1] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، ص34.
[2] جان بيير فارنبي: **عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2003، ص52.
[3] رضا عبد الواجد أمين: **الإعلام والعولمة**، ص124.

فالعولمة الإعلامية هي امتداد الإعلام وتوسعه ليشمل مناطق العالم الجغرافية، من دون دولة ومن دون أمم وشعوب، ومن دون أوطان، بمضمون متشابه يخاطب مستهلكين متعددي العقائد والمذاهب والأهواء[1]، بقصد إذابة هذا التعدد، وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق بين الإعلام والثقافة والاقتصاد، بل إن هناك من يعتقد أن العولمة الاقتصادية هي أساس ظاهرة العولمة بصفة عامة، أي أن الثورات التكنولوجية المتلاحقة في الوسائط الإعلامية هي التي ساعدت على ذيوع وشيوع بل وظهور ظاهرة العولمة، والسر وراء قدرة الإعلام على هذا التأثير وهذه السلطة الكبيرة التي يملكها هو ظهور ما يسمى **بثقافة الصورة** وسيطرتها على مجال الإعلام.

إن القوة التي تمتلكها الصورة في التأثير قد مكنتها من أن تكون علامة فارقة، وأن تكون هي ميزة الإعلام المعاصر، أي ثقافة ما بعد المكتوب أو **ثقافة الصورة** بدلاً من الثقافة التقليدية المعروفة بـ**الثقافة المكتوبة**، "لأن الإعلام المعاصر يعتمد على الصورة السمعية البصرية، والصورة لم تعد تساوي ألف كلمة- كما جاء في القول الصيني المأثور- بل صارت بمليون كلمة، لذلك هناك حضور جارف للصور في حياة الإنسان الحديث؛ إنها حاضرة في التربية وفي الأسواق وفي الشوارع"[2]، فالصورة هي اليوم المفتاح السحري للنظام العولمي الجديد، نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم[3]، وهذا ما يميز الإعلام المرئي الذي يعتمد على سحر الصورة مقابل غيره من الوسائل، وهذا ما يجعلنا نقول من دون أي مبالغة بأن الإعلام قد شكل وبدون منازع صوت العولمة وصورتها.

[1] أحمد علي الحاج محمد: العولمة والتربية آفاق مستقبلية، **سلسلة كتاب الأمة**، قطر، العدد145، 2011 ص121.
[2] المرجع نفسه، ص122.
[3] خليل نوري مسيهر العاني:**الهوية الإسلامية في زمن العولمة**، ص120.

في الأخير نخلص إلى إن ما يشهده العالم من مظاهر الانفتاح الاقتصادي وظهور أنظمة عالمية ومنظمات دولية أعادت تشكيل النظام العالمي، ما هو إلا تجلي لمحاولة ليبرالية جديدة لإعادة توحيد العالم على أساس آليات السوق **الرأسمالية** تحت مسمى العولمة، هذه الظاهرة **الكونية** ليست معاصرة مثلما تبدو عليه وإنما لها طبعات أخرى قديمة قدم الإنسان وحبه للسيطرة والتملك و**الهيمنة**، لكن على غير الصورة التي هي عليها الآن، فقد زاد في تسريع وتيرتها وفي ظهورها في شكلها المعاصر التقدم التكنولوجي الإعلامي والاتصالي وزيادة العلاقات والتفاعلات بين الدول، والتي يمكن أن تعتبر بمثابة اللمسات الأخيرة لانطلاق عصر العولمة في القرن العشرين، غير أن هذا التطور في التكنولوجيا والانفتاح في مجال المال والأعمال بدل أن يحقق قفزة تنموية بالنسبة لجميع الدول والشعوب نلاحظ أنه يصب في مصلحة دول دون أخرى، والعيب هنا ليس في العولمة كنظام وسياسة ولكن العيب في إدارة العولمة وهم الأشخاص الذين يتحكمون في سير حركتها وتوجيهها حسب رغباتهم ومصالحهم، ومن ثمة زيادة الفجوة بين أغنياء يزدادون غنى وفقراء يزدادون فقراً، أو بين شمال متقدم وجنوب متخلف، وبذلك تغيرت هذه الظاهرة عن ما كان يجب أن تكون عليه، أي من **العالمية** المتسمة **بالحوار** والمشاركة واحترام الآخر إلى العولمة المتسمة بالصراع والأحادية ونفي الآخر، وبالتالي فالعولمة ليست قضية اختيار إيديولوجي في أن نقبلها أو نرفضها بقدر ما هي إشكالية يفرضها الواقع تتطلب البحث في كيفية فهمها والتعامل معها، وبالتالي فالحل يكمن في استيعاب الظاهرة ومعرفة أبعادها الإيديولوجية والفكرية.

# الفصل الثاني: العولمة وأبعادها الفكرية

المبحث الأول: البعد القيمي: القيم الكونية للحضارة الغربية

المبحث الثاني: البعد السياسي: النظرية السياسية الليبرالية

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي: النظرية الاقتصادية الليبرالية

المبحث الرابع: البعد الثقافي: العولمة والنمذجة الثقافية

ليس من الممكن أن تنشأ ظاهرة عظمى كظاهرة العولمة من دون أي سند فكري، فرغم أن الفترة المعاصرة هي فترة العولمة بامتياز، وفيها ظهرت بشكل واضح وجلي، إلا أن هذه الموجة من التغيرات العملاقة التي دفعت بكل مجالات الحياة إلى التقارب والتوحد، لا يمكن أن تكون إلا نتيجة أفكار عملاقة تفسر لنا ما هو سائد اليوم، وهي الأفكار التي شكلت الأساس والبنية التحتية للثقافة والنظام السائد في عصر العولمة، ولذلك فإن التوصل إلى فهم صحيح و عميق لظاهرة العولمة يحتم علينا إلقاء نظرة على الموروث الفكري الغربي، وتحديدًا الأفكار التي بنيت عليها عقلية الإنسان الغربي الذي يراد له أن يسود العالم، فما حقيقة الأفكار التي بنيت عليها الثقافة الغربية؟، وهل استطاعت أن تكتسب صفة الكونية؟.

## المبحث الأول: البعد القيمي: القيم الكونية للحضارة الغربية

إن **الحداثة** ومجموع القيم التي جاءت بها هي في مجملها عبارة عن ثورة وانقلاب عما كان سائدًا قبلها في العصر الوسيط، وهي انتقال للفلسفة و الفكر من المرجعية الدينية واللاهوتية إلى سلطة العقل، مما تمخض عنه ميلاد الكثير من المبادئ التي سادت الفكر في تلك الحقبة، ومازالت سائدة إلى اليوم، وخاصة في الفكر الغربي، إلا أننا سنقتصر على القيم والمبادئ التي لها صلة بظاهرة العولمة ، فما علاقة العولمة بالأفكار التي جاءت بها الحداثة؟.

يطلق مفهوم الفلسفة–الغربية– الحديثة على كل إنتاج فكري فلسفي يمتد من نهاية القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، وما ميز هذه الفترة هو التأكيد على دور العقل وأولويته من أجل تطوير الفلسفة ونشر معالم المساواة والسعادة البشرية وسيادة الشعب وكذلك تطوير العلوم والإفادة منها، ورافق ذلك الثورات العلمية وبخاصة الفيزياء والبيولوجيا والفلك "وتم الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية وظهور فكرة الدولة الحديثة والقومية وازدياد أهمية **الرأسمالية** والتجارة، وفي الغرب كانت فترة استعمار، من أجل البحث عن مصادر الطاقة والمواد الأولية وفتح أسواق جديدة لتلبية متطلبات الإنتاج والاستهلاك"[1]، إلا أن ظاهرة **الحداثة** تبرز بالخصوص من خلال اكتشاف وضيفة العقل النقدية والتحليلية المبددة لأوهام وخرافات العصور الوسطى.

[1] انابيل موني وبيتسي إيفانز: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ترجمة: آسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص ص123،124.

وتظهر الفلسفة الحديثة من خلال تيارين متضاربين، تيار متصل بالفكر الفلسفي القديم وحتى بالدين، ومن رواده **رنيه ديكارت***، وتيار علمي رافض للميراث الفلسفي القديم ومن رواده **فرانسيس بيكون***، إلا أن **بيكون** يظل محصورًا في نطاق الأمبريقية ومجال الملاحظة والتجربة المباشرة وهو الخط الذي تميزت به المدرسة الانجليزية[1]، أما النظرة التوفيقية فتظهر من خلال المرحلة النقدية من حياة الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط**** الذي لا ينكر دور أي من التجربة والعقل والميتافيزيقا في إنتاج منظومة المعرفة.

هذا فيما يتعلق **بالحداثة** بصفة عامة، أما "ما يتعلق بالعولمة فيطلق **أنتوني جيدنز** على هذه الفترة (الحداثة الراديكالية أو الحداثة القابلة للتأمل) فهي فترة وأسلوب حياة وتفكير، ويميز **جيدنز** المجتمع الحديث بأنه مجتمع يتكون من التأملية الذاتية والفرار من النظام الاجتماعي التقليدي والمؤسسات التقليدية مثل العائلة والأمة"[2]، وهذا ما شكل فيما بعد المجتمع المدني الحديث الذي ينتمي أبناؤه-وهم المستهلكون-إلى حكومة عالمية واحدة يشكل الإنتاج والاستهلاك قانونها الموحد.

---

* **ديكارت رنيه** (1596-1650): فيلسوف فرنسي محدث وواحد من أعظم الرياضيين ويعرف بأبي العقلانية (جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص299).

* **بيكون فرانسيس** بارون أوف فيرولام: فيلسوف إنجليزي ولد في1561 وتوفي في1626، وضع دائرة معارف واسعة بنيت على أساس الملاحظة التجريبية والمنهج الاستقرائي(المعجم نفسه، ص226).

[1] محمد علي الكردي: **من الحداثة إلى العولمة**، الملتقى المصري للإبداع والنشر، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص16،17.

** **كانط إيمانويل**: فيلسوف ألماني،(1624 – 1804)، مر بثلاث مراحل فكرية في حياته: المرحل الماقبل نقدية، المرحلة التجريبية ثم المرحلة النقدية، وفيه يتم التوفيق بين العقل والتجربة، فلسفته النقدية تظهر في مؤلفاته "نقد العقل العملي" و"نقد العقل الخالص" ونقد الحكم" (المعجم نفسه، ص513).

[2] انابيل موني وبيتسي إيفانز: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ص124.

**المطلب الأول: مبدأ العقلانية**

تفترض ثقافة العولمة بأن الأفراد بعقولهم المفكرة ليسوا بحاجة إلى سلطة توجههم، وهذا يستلزم إعطاء الأفراد الحرية المطلقة في التصرف، لأن العقل الإنساني هو السلطة التي لا تعلو فوقها سلطة أخرى، وهذا يرتد إلى مبدأ العقلانية في الفلسفة الحديثة، والعقلانية(Rationalisme)كما جاء في المعجم الفلسفي هي "القول بأولوية العقل وأن كل موجود له علة وجوده بحيث لا يحدث شيء إلا وله مرجع معقول"[1] ويمثل مبدأ **الإستعقال** المبدأ الذي قامت عليه الفلسفة الحديثة وانبثقت عنه المبادئ الأخرى، بحيث "صار هذا المبدأ يتوسط بين الإنسان الذي يفكر وعالمه؛ وذلك حتى يجعل له التمكين في العالم، فلا شيء من شأنه أن يوجد ما لم يتم تبريره وتعليله وتسويغه في قضية منطقية تستجيب لمبدأ العقل"[2]، ولأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يملك هذه الصفة فهو وحده القادر على فهم كينونة الكائنات، أي فهم الطبيعة ومكوناتها على أنها موضوع قابل للتعقل بواسطة الذات الإنسانية العاقلة، وهنا ترتبط العقلانية بالفردية.

ويفهم من كلمة العقلاني (rationalist) عمومًا الشخص الذي يؤكد قدرات الإنسان العقلية تأكيدًا خاصًا، ولديه إيمان غير عادي بقيمة العقل والمحاجة العقلية وأهميتها، ولذلك يؤكد العقلانيون وعلى رأسهم **رنيه ديكارت** على ضرورة استخدام العقل من أجل تحليل معتقداتنا ومفهوماتنا ومن أجل إخضاعها للتفحص النقدي، استنادًا لمقولة **سقراط*** على لسان جون كوتنغهام:"**الحياة التي لا تمتحن غير جديرة بالعيش**"[3]، وانطلاقًا من هذا ظهرت العقلانية باعتبارها خاصة الفلسفة بمقابل اعتماد فلسفة العصور الوسطى على سلطة النظام الديني والنظام الكهنوتي، وقد ارتبط أيضًا مصطلح (rationalist) في فترة **الحداثة** وخاصة في القرن السابع عشر والثامن عشر بالمفكرين الأحرار ذوي النظرة المتحررة من الدين، وفيما بعد قلت شعبية استخدام كلمة (**عقلانية**) بوصفها نعتًا لنظرة إلى العالم ليس فيها مكان لما هو فائق

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1982، ص90.

[2] محمد الشيخ: **نقد الحداثة في فكر هيدغر**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص503.

* **سقراط**: فيلسوف يوناني ولد في 470، ومات في 399ق م، عرف بمذهبه في الفضيلة ومنهجه في التهكم والتوليد(جورج طرابيشي:**معجم الفلاسفة**، ص365).

[3] جون كوتنغهام: **العقلانية فلسفة متجددة**، ترجمة: محمود محمد الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1997، ص13.

الطبيعة، وحلت محلها مصطلحات من نحو **إنسانية** و **إنسانوية** و**مادية**[1]، والعقلانية بهذا المعنى هي جعل العقل قادرًا على إثبات صدق التراث الديني بإثبات قدرته على التوصّل إلى نفس الحقائق الدينية بالاعتماد على البرهان العقلي وحده لا على أي سلطة موروثة.

وبالعكس من ذلك فأن يكون المرء عقلانيًا بالمعنى الفلسفي فليس ضروريًا أن يتضمن ذلك بأية حال أنه منكر لوجود الله أو متشكك فيه وعلى الضد فإن بعضًا من أشهر الفلاسفة العقلانيين قد وضعوا الله في الصميم من أن أنظمتهم الفكرية[2]، فقد ظهرت محاولات لإثبات العقائد الدينية عن طريق العقل وحده عند **باسكال*** و **مالبرانش****، وكإثبات لذلك يقول **ديكارت**: "**أقول فقط وبصورة عامة، إن كل حجج الملحدين في محاربتهم لمبدأ وجود الله، تعتمد دائمًا على أمرين:إما أنهم يفترضون في الله مشاعر إنسانية، وإما أنهم ينسبون إلى أذهاننا من القوة والحكمة ما يملؤنا غرورًا فندعي أننا قادرون على إدراك أفعال الله، لذا لن نجد صعوبة في نقض ادعاءاتهم، شرط أن نتذكر أن أذهاننا أشياء متناهية، وواجب اعتبار الله كائنًا لا متناهيًا لا معلومًا**"[3] كما ظهرت محاولات للتوفيق بين العقل والعقائد الإيمانية لدى **إيمانويل كانط** في كتابه (الدين في حدود مجرّد العقل)، بحيث يذهب **كانط** إلى أن الأخلاق تقود إلى الدين شريطة أن لا يقف في وجه العلم والفلسفة[4]، أي أن يبقى الدين في حدود العقل،وأن الدين يعطي الشرعية للأفعال الخيرة،إلا أن العقل المحض وحده من يضع القوانين الأخلاقية.

---

[1] جون كوتنغهام: **العقلانية فلسفة متجددة**، ترجمة: محمود محمد الهاشمي، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص12.

* **باسكال بليز**: عالم وكاتب ومفكر فرنسي، ولد في 1623 ومات في 1662م، من مؤلفاته "حقيقة الدين المسيحي" و"الخواطر" (جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، ص178).

** **نيكولاس مالبرانش**: كاهن فرنسي عاش في الفترة الممتدة ما بين (1638–1715م)، أحد الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر، سعى في أعماله إلى تخليق أفكار أوغسطينوس وديكارت من أجل إظهار وتبيان الدور الفعال للرب في كل منحى من مناحي الحياة.

[3] رنيه ديكارت: **تأملات ميتافيزيقية في الفلسفة الأولى**، ترجمة: كمال الحاج، منشورات عويدات، بيروت، ط4، 1988، ص6.

[4] إيمانويل كانط: **الدين في حدود مجرَّد العقل**، ترجمة فتحي المسكيني، جداول، بيروت، ط1، 2012، ص ص48،54.

**المطلب الثاني: مبدأ الحرية**

أن القول بأن الإنسان يملك عقلاً يميز به بين الخطأ والصواب ويستطيع من خلاله أن يبرر ويسوغ ويعلل كل شيء، يلزمه القول بأن هذا العقل ينبغي أن تكون له الحرية المطلقة من أجل أن يعمل و يبدع، وبالتالي فإن العقلانية مرتبطة منطقيًا بالحرية، فمن المنطقي أن تمنح الحرية لمن هو عاقل وليس لمن هو غير عاقل، ومن أجل تبرير مبدأ الحرية يسأل **جون جاك روسو***:"**كيف أن الأفراد الذين ليس لهم حق التصرف في حياتهم الخاصة، يمكنهم أن ينقلوا إلى السيد هذا الحق الذي لا يمتلكونه؟**"[1] وانطلاقًا من هذا ظهر في الفترة الحديثة حق الفرد في تحقيق مصيره وحريته واختيار عقيدته وآرائه وشكل الحكم الذي يلتزم به.

ومبدأ الحرية هو المبدأ الرئيسي الذي تعود إليه كافة مجالات العولمة، فالقاعدة الفكرية للعقلية الغربية الآخذة في التوسع ما هي إلا مبدأ الحرية معبرًا عنه في كل من الاقتصاد والسياسة والثقافة، وهنا نتحدث عن الحرية كمذهب يتيح للإنسان ممارسة حياته في معزل عن أي سلطة مرجعية، سواء كانت دينية أو مجتمعية أو سياسية، وهذا المذهب سيظهر فيما بع في شكل نظام سياسي اقتصادي تقوم عليه العولمة الغربية وهو النظام الليبرالي، الذي مبدأه الأساسي والتأسيسي هو الحرية الفردية.

تمثل **الحرية** (liberalism) في التراث الفكري الحداثي مذهبًا سياسيًا فلسفيًا يقرر أن وحدة الدين ليست ضرورية للتنظيم الاجتماعي الصالح، وأن القانون يجب أن يكفل حرية الرأي والاعتقاد، كما تمثل مذهبًا اقتصاديًا يقرر أن الدولة يجب أن تتخلى عن ممارسة الأعمال الصناعية والتجارية، وعن التدخل في

* **روسو جان جاك**: ولد في 1712 في جنيف وتوفي في 1778 في إرمنونفيل (فرنسا)، من بين مؤلفاته "الخطاب في أصل التفاوت بين البشر" و"العقد الاجتماعي" و"إميل"،(جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، ص330).

[1] جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي**، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1995، ص71.

العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات، ويسمى هذا المذهب بمذهب الحرية الاقتصادية، وهو نقيض المذهب الاشتراكي الذي يقول بوجوب سيطرة الدولة على كل شيء[1]، وتشكل الحرية لدى فلاسفة **العقد الاجتماعي** حقًا من الحقوق الطبيعية التي وجدت من أجلها الحكومة المدنية، وذلك بالاستناد إلى القانون الطبيعي المادي الذي يرى فيه الليبراليون الأساس الفلسفي لنظام الحكم، فقد ورد في (**العقد الاجتماعي**) **لجون جاك روسو** أن: "**الحرية العامة هي نتيجة طبيعة الإنسان وقانونه الأول، وبما أن الجميع يولدون أحرارًا متساوين فإنهم لا يتنزّلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وتنزّل الإنسان عن حريته يعني تنزّلاً عن صفة الإنسان فيه، وعن الحقوق الإنسانية وعن واجباتها أيضًا، ولا تعويض يمكن لمن يتنزّل عن كل شيء**"[2]، ومصدر هذه المسلمة الفطرية في الإنسان والتي تعطيه معنى الإنسانية، هو العقل وحده، في ارتباط منطقي يجمع بين قيم **الحداثة**، وهو ما يذهب إليه فلاسفة العقد الاجتماعي، إذ يرى **جون لوك*** بأن: "**الطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل –وهو تلك السنة– يعلّم البشر جميعًا لو استشاروه أنهم جميعًا متساوون وأحرار**"[3]، وكل هذا يخص المرحلة الطبيعية، وهي الحالة التي يوجد عليها البشر في بادئ الأمر، هذه المرحلة هي المرجعية التي ستشكل فيما بعد معالم النظام السياسي في الحالة السياسية، إن معنى الحرية التي أتت بها **الحداثة** هي "أن الإنسان صار بنفسه يمنح نفسه قانونه ويختار شرعته، معنى الحرية إذًا هو أن تضع الذات من تلقاء ذاتها، ما هو ضروري لها وشرعي وإلزامي، وبهذا التشريع للذات و به وحسب، يصير الإنسان هو محدد (كنه) الإنسان نفسه وسيد ذاته"[4].

---

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت،(د ط)، 1982، ص ص465،466.

[2] جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي**، ص36.

* **لوك جون**: فيلسوف إنجليزي، ولد في 1632 وتوفي في 1704، أضفى على علم التربية طابعًا من الليبرالية، كما كان فعل بالنسبة إلى السياسة، كان يعتبر نفسه مسيحيًا صالحا، لكن نزعته العقلانية ساعدت على تقدم التأليه الطبيعي، كما أن تجربته أفضت في فرنسا إلى الوجه الأخص إلى "إشراقية" القرن الثامن عشر، من مؤلفاته:"محاولة في الفهم البشري" و"في الحكم" و"حول الحكم المدني" ورسائل حول التسامح(جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، ص ص598،599).

[3] جون لوك: **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، (د ط)، 1959، ص140.

[4] محمد الشيخ: **نقد الحداثة في فكر هيدغر**، ص506.

وعلى العموم تمثل **الحرية** مسلمة مفادها أن الدولة محايدة فيما يتعلق بشؤون الأفراد الخاصة وآرائهم ومعتقداتهم، وعلى الدولة أن تكفل هذا الحق لمواطنيها، "ولاشك أن الأساس الذي بني عليه ما تقدم هو العقل المجرد وأدواته كالحس والتجربة، وهو عقل مادي لا يؤمن بغير المحسوسات، ويرى الدين مبني بناء غير علمي فلا يصح جعله مصدرًا للمعرفة"[1]، وقد ساعد هذا الاتجاه العقلاني النزعة على رسم معالم النظام العالمي الجديد، الذي قوامه **حرية التجارة** والاقتصاد وحرية التمثيل النيابي في الحكومات، وحرية الانعتاق من الالزامات والالتزامات الدينية ومن الانغماس في الجماعة كما هو في المجتمعات التقليدية.

[1] سليمان بن صالح الخراشي: **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، (د ن)، 1429هـ،ص ص24،25.

**المطلب الثالث: مبدأ الفردية**

تظهر الفردية في النظام العولمي من خلال **الخوصصة** ونزع الملكية من الأمة ونقلها إلى الخواص، أي تحويل الملكية العامة إلى ملكيات خاصة يملك أصحابها –وهم الأفراد– حرية التصرف فيها واحتكارها أو حتى إتلافها، وهذا يؤدي بالحكومة التي تصبح لا تملك شيئًا إلى ضعف القرار وعدم القدرة على التحكم في الاقتصاد، كما تظهر الفردية في إضعاف روح الانتماء للجماعة وانعدام ولاء الأفراد للوطن القومي، والذي يظهر بدلاً منه الولاء للمشروع الخاص الذي تغذيه المصلحة الخاصة للأفراد، وكذلك فإن النظام السياسي الذي تنادي به العولمة هو الذي يعترف بحقوق المواطنين كأفراد في اختيار في اختيار السلطة الحاكمة عن طريق إدلاء كل فرد بصوته في عملية انتخابية تحدد مصير المجتمع ككل.

تستمد العولمة أسسها الفكرية أو الفلسفية من **الحداثة**، وفحوى رؤيتها للحياة الدنيوية هي: أن العالم الموضوعي هو الحقيقة الماثلة التي يتعامل معها الإنسان بعقله، أي أن ذاته تتكون من تفاعله مع العالم الموضوعي ولا شيء سابق عن الخبرة الإنسانية والتي تمكنه من **السيطرة** على الطبيعة وتحسين طرائق عيشه ومستوى حياته كغاية نهائية من وجوده[1]،والمقصود هنا هو الإنسان كفرد يبحث عن تأكيد فرديته وحريته،

و**الفردية** (Individualisme) هي مذهب يرى أن الفرد أساس كل حقيقة وجودية أو مذهب يفسر الظواهر الاجتماعية والتاريخية بالفاعلية الفردية، وفي الأخلاق والسياسة يطلق على القول إن قيمة الفرد أعلى من قيمة المؤسسات المحيطة به، لأن الفرد هو الغاية التي من أجلها وجدت الدولة[2]، ولذلك بدت النزعة الفردية واضحة في الفكر السياسي الحديث، وازدهرت المذاهب الليبرالية وأهمها مذهب **جون لوك**

[1] أحمد علي الحاج محمد: **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، ص41.

[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، ص141.

و**ديفيد هيوم***، وقد جاء في الحكم المدني لـ **جون لوك**:"**أنه لكي ندرك السلطة السياسية إدراكًا صحيحًا ونستنبطها من مصدرها الأصلي، ينبغي لنا أن نفحص عن الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه**"[1]، لأن المجتمع بالنسبة لنظريات العقد الاجتماعي ليس إلا مجموعة من الأفراد الأحرار الذين يتفقون بموجب عقد اجتماعي على التخلي عن جزء من حقوقهم الطبيعية لتنظيم سياسي يمثلهم ويضمن لهم المزيد من الحقوق.

فإذا كان الفكر الفلسفي الحديث ينظر إلى الإنسان على أنه مقياس الأشياء جميعًا سواء كان عقلاً أو إحساسًا أو انفعالاً، فإن هذا المقياس فردي في الأساس، "**فالحداثة** أولاً (انتفاضة) للإنسان داخل العالم و(هزة)، إنها قيام له وسط الكائنات بما هو كائن شأنه أن يقول: (**أنا**)؛ أي بما هو الكائن الذي صار يدرك ذاته بما هو **أنا أفكر** (ego cogito) وبانتفاضته هذه صار الكائن موضوعًا تضعه الذات وبها يتقوم"[2]، وهذه هي نقطة الانطلاق التي بنا عليها **ديكارت** مذهبه، أي على الفعل الفردي والوعي الذاتي، كما أن نظرية المعرفة عند **لوك** تتصف أيضًا بالفردية، لأنها كلها وصف للعملية الذهنية التي تدور على مستوى الذهن، من جراء التجربة الفردية التي وتؤسس بها المعرفة.

* **هيوم ديفيد**: فيلسوف ومؤرخ وعالم اقتصاد اسكتلندي عاش ما بين 1711 و1776، عزم على إدخال المنهج التجريبي إلى حقل العلوم الأخلاقية وذلك في كتابه "الرسالة في الطبيعة البشرية" (جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص726).

[1] جون لوك: **في الحكم المدني**، ص139.

[2] محمد الشيخ: **نقد الحداثة في فكر هيدغر**، ص466.

**المطلب الرابع: مبدأ المنفعة (البراغماتية)**

تمثل المنفعة في النظام الاقتصادي الرأسمالي المعولم الحافز والدافع الوحيد لحركة الاقتصاد من خلال النزوع إلى الزيادة في الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى اتساع الاقتصاد المحلي وربطه بالاقتصاد العالمي، بحيث تتشكل المصلحة العامة من اجتماع المصالح الذاتية والفردية، و"**البراغماتية** (pragmatism) اسم مشتق من اللفظ اليوناني **براغما** (pragma)، ومعناه العمل أو المزاولة، وهي فلسفة علمية أمريكية النشأة رأسمالية الاتجاه انبثقت من الروح المادية للقرن العشرين"[1]، تقرر أن العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة، أي الفكرة التي تحققها التجربة، فكل ما يتحقق بالفعل فهو حق، وأن الحق نسبي متغير بتغير الزمان والمكان[2]، وترفض البراغماتية فكرة النزاع بين المذاهب المثالية والمذاهب الواقعية حول مشكلة أسبقية الفكر على الواقع أو العكس، لأن فلاسفتها يريدون أن يجعلوا نظرية المعرفة أداة للعمل ووسيلة للاستفادة من الواقع والسيطرة عليه بدلاً من النزاع حوله[3]، لأن البراغماتيين لا يهتمون بمصدر الفكرة سواء كان العقل أو الحواس أو أي مصدر آخر، المهم هو أن تكون للفكرة نتائج عملية مرضية، والحكم على صدق وحقيقة الأفكار ليس حكمًا مطلقًا، وإنما لكل فرد مقاييسه ومبرراته في الحكم، ولذلك تعتبر البراغماتية هي الأخرى فلسفة للحرية، فردية النزعة.

وأول المنظرين للنزعة البراغماتية هو **تشارلز ساندرز بيرس**(1839_1914)، وتدور فلسفته حول الإجابة عن سؤالين؛ الأول هو: متى يكون للكلمة أو العبارة **معنى؟**، والثاني هو: إن كان لدي اعتقاد معين بأن هناك في العالم الخارجي شيئًا ذا صفة، فما التحليل الصحيح لمثل هذا الموقف؟، أي مشكلة **المعنى**

[1] سماح رافع محمد: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، مكتبة مدبولي، ط1، 1973، ص47.
[2] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، 1982، ص ص203،204.
[3] سماح رافع محمد: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، ص47.

ومشكلة **الاعتقاد**[1]، يقول **بيرس** على لسان فؤاد كامل:"أنظر إلى الآثار التي يمكن_تصورًا_أن تكون ذات نتيجة عملية، والتي نتصور أنها آثار تترتب على الشيء الذي هو موضوع إدراكنا، فعندئذ يكون إدراكنا عن هذه الآثار هو كل إدراكنا عن الشيء"[2]، ومعنى كلمة ما، هو ما ينتج عنها من سلوك عملي نافع، أما مشكلة الاعتقاد، فيقصد به **بيرس** أن كل تصور يملكه الإنسان عن شيء معين ، يجب أن يكون نابعًا من الخبرة الحسية، وأن يتطلب سلوك عملي كردة فعل على هذا الاعتقاد .

وثاني ممثل للمدرسة النفعية هو **وليم جيمس** (1842_1910)، ويرفض الثنائية التي تقسم الإنسان إلى قسمين؛ عقل غيبي مجرد يصدر الأوامر وجسم مادي ينفذ الأوامر، ويعتبر الاثنين كيان عضوي من عنصر واحد مشترك، فالعقل عند **وليم جيمس** ليس صفحة بيضاء كما هو عند **جون لوك**، بل هو أداة فعالة نشيطة، مهمته أن يوائم بين الكائن وبيئته مواءمة تعين صاحبه على البقاء، فهو أداة بيولوجية كسائر أعضاء الجسم[3]، وكان **جيمس** يؤمن بحرية الإرادة وفعاليتها، وارتبطت فكرة الحرية عنده بنظرته التعددية إلى العالم، فهو يتصور العالم مفتوحًا مرنًا لا يكف عن التغير والتشكل التجدد، بحيث تبدو الحرية نفسها بمثابة صورة من صور الجدة أو الأصالة التي تميز ذلك العالم المتكثر[4]، أما مشكلة المعنى المتوقفة في إثباتها على السلوك العملي، فلا تختلف بالنسبة **لجيمس** عنها بالنسبة لباقي البراغماتيين.

وآخر الفلاسفة النفعيين وأكثرهم شهرة هو **جون ديوي** (1859_1952)، وهو الذي استخدم منهج العلوم في التفكير في القيم الأخلاقية والسياسية والجمالية وغيرها تفكيرًا قد ينتهي إلى تغييرها تغييرًا يناسب ظروف الحياة الحاضرة، وكذا اتخاذه من الفكر ذريعة للعمل على نحو يحقق للإنسان ما يبتغيه في المجتمع

[1] زكي نجيب محمود: **حياة الفكر في العالم الجديد**، دار الشروق، بيروت، ط2، 1982، ص123.
[2] فؤاد كامل: **أعلام الفكر الفلسفي المعاصر**، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993،ص98.
[3] زكي نجيب محمود: **من زاوية فلسفية**، دار الشروق، بيروت، ط4، 1993، ص212.
[4] فؤاد كامل: **أعلام الفكر الفلسفي المعاصر**، ص113.

الديمقراطي الذي نعيش فيه اليوم[1]، فالفلسفة عند **ديوي** ينبغي أن تبحث في القيم التي تحدد قيمة ما نحن مقدمون عليه من سلوكات، ومن أجل التجديد يرى **ديوي** أن "الفلسفة عليها أن تتخلص من التراث البالي المتمثل في الفصل بين العقل والمادة، ورفع المثالي والحط مما هو مادي"[2]، والقيم التي ينادي بها **ديوي** ليست مطلقة وأبدية، و**الديمقراطية** هي أهم هذه القيم، والتي تقوم على حرية الفكر والتعبير وحرية الفعل، ويقدم **ديوي** آراءه السياسية بأن الوحدة الاجتماعية النهائية هي الجمهور، والدولة السياسية إذا كانت ديمقراطية هي الجمهور الذي ينظمه ويوجهه موظفون ممثلون يختارهم الشعب[3].

وبهذا تنطلق الفلسفة الغربية من أن محور وجود الفرد ونشاطه يتوقف على تأكيد فرديته الإنسانية وسعادته، وقيامه بواجباته كما يشاء دون التزام تجاه الغير، لأنها تقوم على العقل الموضوعي كمرجعية لفهم الأشياء والحكم عليها، حسب المنافع التي يجنيها منها، أي من مرجعية مادية نفعية صرفة خالية من أي التزام ديني أو اجتماعي أو أخلاقي[4]، ويقدم **ماكس فيبر*** تشخيصًا سوسيولوجيًا وفلسفيًا لظاهرة **الحداثة**، خلاصته أن الغرب هو الوحيد الذي استطاع تحقيق عقلنة ثلاثية الأبعاد؛ عقلنة المنشأة أو المقاولة الاقتصادية، وعقلنة الإدارة والجهاز البيروقراطي، وخلّف فوق ذلك عقلنة النظرة إلى العالم[5]، وهذا لن يتحقق من دون مبدأ **الحرية** الذي يكمل كلاً من مبدأي **العقلانية** و**الفردية** .وهذا ما سيترجم فيما بعد إلى منظومة متماسكة من السياسات التي تقوم على العقلانية والحرية الفردية والنفعية، ويتم الترويج لها وتصديرها لتعمم على كافة الشعوب، وتصبح الغاية النهائية من العولمة.

---

[1] زكي نجيب محمود: **حياة الفكر في العالم الجديد**، ص159.

[2] أحمد فؤاد الأهواني: **نوابغ الفكر الغربي جون ديوي**، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1987، ص79.

[3] وليم كلي رايت: **تاريخ الفلسفة الحديثة**، ترجمة: محمود سيد أحمد، دار التنوير، بيروت، ط1، 2010، ص522.

[4] أحمد علي الحاج محمد: **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، ص41.

* ماكسيميليان كارل إميل فيبر(1864–1920): كان عالمًا ألمانيًا في الاقتصاد والسياسة وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" أهم أعماله المؤسسة في علم الاجتماع الديني، أشار فيه إلى أن الدين هو عامل غير حصري في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية والشرقية، وفي عمله الشهير "السياسة كمهنة" عرف الدولة بأنها الكيان الذي يحتكر الاستعمار الشرعي للقوة الطبيعية.

[5] محمد سبيلا: **زمن العولمة فيما وراء دوائر الوهم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص94.

## المبحث الثاني: البعد السياسي: النظرية السياسية الليبرالية

لا تتحقق العولمة السياسية إلا بوجود نظام سياسي واحد تدين به كل الدول وتسهر على تطبيقه، ومعنى ذلك أن لا تكون هناك دولة مستقلة القرارات والأحداث والتوجهات عن باقي أعضاء المجتمع الدولي، الذي يشكل دولة عالمية لها مؤسساتها وأجهزتها الأمنية التي تدير العالم وتهدف إلى تطبيق النظام السياسي المتمثل في **الديمقراطية الليبرالية**، فما حقيقة هذا النظام وما مدى تطبيقه على أرض الواقع؟.

### المطلب الأول: العولمة السياسية

العولمة السياسية هي ضمان عبور المفاهيم الليبرالية في الحياة السياسية الغربية إلى العالم الثالث دون عقبات أو حواجز، **فالديمقراطية** على النسق القائم في الغرب هي مكمن القوة في المعجزة الغربية، حيث وفر الاستقرار المصحوب بالحريات بيئة خصبة للعمل والإنتاج ونمو القامات وظهور العمالقة في كل المجالات[1]، وتسهر على نشر الليبرالية وتطبيقها شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة، التي تعمل على قيام الحكومة العالمية وحل المشكلات المتعلقة بشؤون الدول والشعوب، كحقوق الإنسان والمرأة وحماية اللاجئين وحل النزاعات بين الدول، "والمعروف هو أنه كان هناك دائمًا توتر بين **السيادة والديمقراطية، فالسيادة** تتضمن سلطة شاملة عليا ومطلقة، بينما يفترض أن ترتكز الديمقراطية على سلطة جماعية موزعة ومشروطة، وهكذا فإن غياب **السيادة** يجب من ناحية المبدأ، أن يتيح الفرص لزيادة الديمقراطية"[2]

[1] فؤاد البنا: **العالم الإسلامي بين التخلف الحضاري ورياح العولمة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط1، 2006، ص ص235،236.
[2] محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، ص127.

وتظهر العولمة السياسية في سقوط **الشمولية** والسلطوية، والنزوع إلى **الديمقراطية** والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، حيث ظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الإنسان وأصبحت حقوق الإنسان وحرياته أهم الشعارات المتداولة على الصعيد العالمي[1]، وإضافة إلى هذه الموجة ذات الطابع العالمي من التحول إلى النظام الديمقراطي الليبرالي، تظهر العولمة السياسية أيضًا من خلال انتقال السياسة من النظام القديم القائم على القطبية الثنائية إلى النظام الجديد القائم على زعامة الولايات المتحدة وشيوع أفكارها وفلسفتها، فقد ظل الرئيس الأمريكي السابق **ريتشارد نكسون** يردد في خطبه الموجهة إلى الجيش والشعب هذه الكلمات:"الله مع أمريكا الله يريد أن تقود أمريكا العالم"، وهذا ما سعت أمريكا لتحقيقه من خلال قوتها العسكرية ونفوذها ومكانتها في هيئة الأمم، وتتمثل الأفكار التي تدعو إليها أمريكا بصفة خاصة في النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي، وتعميمه على مستوى دول العالم.

[1] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين** ، ص28.

**المطلب الثاني: الديمقراطية الليبرالية كمرجعية لعولمة السياسة**

إن القيم **الكونية** التي دعت إليها **الحداثة** الغربية، والتي أعلت من شأن الإنسان ومنعت أي سلطة غيبية مفارقة يمكن أن تعلو فوق صوت العقل، بحكم أن الإنسان الحر الذي يملك عقل مفكر، هو مقياس قيم ومعايير الأشياء دون الحاجة إلى أي نظام يفرض عليه، هذه القيم أنتجت ما يسمى بالليبرالية التي هي نظرية تضم كلاً من الاقتصاد والسياسة، بحيث تعنى **الرأسمالية الليبرالية** بالاقتصاد **والديمقراطية الليبرالية** بالسياسة، ونحن الآن بصدد عرض الجانب السياسي لليبرالية، فما حقيقة هذا الجانب وما علاقته بالعولمة السياسية؟.

إن العولمة هي ظاهرة ولدت في رحم النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على مبدأ الحرية، لذا فهي تعميم للأنماط **الرأسمالية** الغربية في الإنتاج والاستهلاك، كما هي تعميم لنظام سياسي قائم أيضًا على نفس المبدأ السابق، وهو النظام الديمقراطي الذي يدعم النظام الرأسمالي ويوافقه، وكل من النظامين مستمدان من نظرية فلسفية واحدة هي النظرية الليبرالية التي ظهرت في العصر الحديث.

تمثل الليبرالية (Libéralisme) مذهب فكري يقوم على أساس علماني يركز على الحرية الفردية ويعظم الإنسان ويضعه بديلا عن الإله في وسط الأشياء؛ فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء، ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني[1]، وعليه تفسر الليبرالية على أنها نظرية "تركز على علاقة الفرد بالمجتمع وتحاول الجمع والتوفيق بين ضرورة المحافظة على حرية الأفراد وتنظيم شؤونهم السياسية بما يوافق هذه الحرية، أي بين مفهومي (**الحرية** و **المساواة**) والأصل في الفكر الليبرالي هو تغليب

[1] سليمان بن صالح الخراشي: **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، ص ص12،13.

جانب الحرية وعدم تدخل الدولة في شؤون الأفراد"[1]، ويتجسد ذلك في استقلال المجتمع المدني واقتصاد السوق عن الدولة والسياسة وعدم الحاجة إلى أي إيديولوجيا دينية أو أسلوب في إضفاء الشرعية الدينية أو الميتافيزيقية، بل الحاجة إلى أخلاق نفعية **أداتية** ومعيارية فردية[2]، أما **الديمقراطية** فهي حكم الشعب أو حكم الأغلبية، وهي "الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية، أي حق كافة المواطنين في الاقتراع والمشاركة في النشاط السياسي"[3]، (وبالتالي تصبح الديمقراطية _التي تمثل الحق في المشاركة السياسية _ ضمن الحقوق الليبرالية)، وهذا ما اعتبره **فرانسيس فوكوياما** بمثابة أقصى ما يمكن أن تصل إليه النظم السياسية من تقدم وانفتاح، وفيما يلي أبرز النظريات التي أسست لليبرالية:

من بين الأوائل الذين أسسوا النظرية الليبرالية وأظهروها في شكل نظام سياسي هم فلاسفة العقد الاجتماعي ومن بينهم الفيلسوف الانجليزي **جون لوك** (1632_1704)؛ "حيث أن تأثر **جون لوك** بالمنهج التجريبي ورفضه للأفكار الفطرية التي جاء بها **ديكارت**، انعكس على آراءه السياسية، في رفضه لمبدأ الحق الإلهي الذي يبرر به الملوك سيادتهم، واعتبر أن إعطاء الحرية للعقل في تكوين الأحكام وإدراك الحقائق، هو الذي يضمن تحرير **السيادة** من الاستبداد وجعلها في يد الشعب"[4]، وبالتالي فالمجتمع السياسي عند **لوك** هو نتاج تعاقد بين طرفين هما الشعب والحكومة، وهو تعاقد قائم على الاختيار لا على الإكراه، الهدف منه هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد التي هي الحرية والملكية والحياة، والتي وجدت مع الإنسان بالطبيعة.

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي: **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، ، ص ص47،48.

[2] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 2008، ص11.

[3] فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ص54.

[4] بن شريط عبد الرحمن: **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011، ص69.

وللتأكيد على مبدأ الحرية في الحكومة المدنية، "نجد **جون لوك** يحترس في استعمال الكلمات؛ فلا يستعمل كلمة عقد، بل يستعمل لفظ(**الوديعة** Trust)، فالسلطة المعطاة للحكام هي مجرد وديعة أو أمانة يمنحها لهم الشعب، وهو بذلك ليس ملزمًا تجاههم بأي عقد أو ميثاق، بينما هم ملزمون تجاهه بخدمة الخير العام، ومن ثمة يجوز له أن يسحبها منهم إذا ما أخلوا بوظيفتهم تلك"[1]، إذ أن الشعب هنا هو مصدر السلطة في الدولة، وهو الذي يعطي المشروعية لكل السلطات المنبثقة عنه، ولذلك يقول جون لوك:"**لما كانت الأكثرية تكتسب لدى اتحاد البشر في مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها، فلها الحق باستخدام تلك السلطة من أجل وضع القوانين للجماعة، وتنفيذ تلك القوانين بواسطة موظفين تعينهم من أجل ذلك**"[2]، وهذا ما جعل **برتراند راسل** يقول على لسان جورج طرابيشي بأن:"**جون لوك هو أول من عرض الفلسفة الليبرالية على نحو مفهوم**"[3]، وتحديدًا في مبدأ التمثيل النيابي في الحكومة الديمقراطية، الذي يعود إلى **جون لوك**.

وإن كان الحكم للشعب في الحكومة المدنية، فإن هذا الشعب يكون في شكل أفراد، ومبدأ الفردية في المذهب الليبرالي استمده **لوك** من الفيزياء والنظرية الذرية، "إذ أكد على التماثل بين ذرية البناء الكوني وذرية البناء المجتمعي، فالمجتمع في نظره جمع من الأفراد، كما أن الكون جمع من الذرات، وهذا نوع من الكوسمولوجيا السياسية التي هي أساس الفلسفة الليبرالية"[4]، التي تضعف من دور المجتمع ولا تعير أي اهتمام بالعلاقات التي تقوم ببنائه، وهذه من بين مشكلات الليبرالية، التي عرضتها إلى الكثير من الانتقادات.

---

[1] الطيب بوعزة: **نقد الليبرالية**، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 2013، ص65.

[2] جون لوك: **في الحكم المدني**، ص216.

[3] جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، ص600.

[4] الطيب بوعزة: **نقد الليبرالية**، ص59.

كما نجد أيضًا الفيلسوف الفرنسي **شارل مونتسكيو**(1689_1755)؛ ينحو نفس المنحى الذي ميز عصر **الحداثة**، والذي ذهب إليه معظم فلاسفة العصر الحديث، في تقديس الحرية، والإعلاء من شأن الإنسان، وجعله فوق كل شيء مقدس، ومن ذلك أنه رأى في "الدين حيلة بارعة بأيدي الأقوياء لفرض هيمنتهم على الفقراء"[1]، لكن دلالة الحرية عنده مخالفة لمعنى الفوضى، بل الحرية هي أن نفعل ما يجب أن نفعله؛ أي ما تسمح به القوانين، والقانون حسب **مونتسكيو** ليس قاعدة مبتدعة من قبل العقل على نحو حر، بل هو العلاقة الضرورية النابعة من طبيعة الأشياء[2]، فهو يركز على القوانين الوضعية ويربطها بأسبابها الطبيعية، أي الطبيعية المتحكمة في سن القوانين الوضعية؛ إذ يقول **مونتسكيو** في (روح الشرائع):"**يجب أن تكون القوانين خاصة بطبيعة البلد، خاصة بالإقليم البارد أو الحار أو المعتدل، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها، وبجنس حياة الأمم أو الزراع أو الصائدين أو الرعاة، ويجب أن تناسب درجة الحرية التي يمكن أن يبيحها النظام، ودين الأهلية وعواطفهم وغناهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجهم، ثم يوجد لتلك القوانين صلات بأصلها وبمقصد المشترع وبنظام الأمور التي قامت عليها، وهي الصلات التي يتألف من مجموعها ما يسمى روح الشرائع**"[3]، ونتيجة لذلك يرفض **مونتسكيو** أن تنقل قوانين أمة إلى أمة أخرى، أو أن يكون هناك قوانين مطلقة موحدة في جميع الأمم، لأن كل أمة لها قوانينها ونظامها الذي يناسبها، لكن الشيء الذي يجب أن تكفله جميع القوانين هو حرية الأفراد، "والحرية التي يدعو إليها **مونتسكيو** ليست أن يفعل المرء ما يريد، بل أن يقدر المرء أن يعمل ما ينبغي عليه أن يريد، وألاَّ يُكره على عمل ما لا ينبغي أن يريد، هي الحق في أن يعمل المرء كل ما تجيزه القوانين العادلة،

[1] جورج طرابيشي: **معجم الفلاسفة**، ص652.

[2] الطيب بوعزة: **نقد الليبرالية**، ص67.

[3] مونتسكيو: **روح الشرائع**، الجزء الأول، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، 1953، ص19.

وخير ما يكفل الحرية هو استقلال السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية"[1]، وفكرة الفصل بين السلطات ستتحول إلى مرتكز ثابت في بناء المجتمع الليبرالي، هذه الفكرة التي تمنع الاستحواذ على **السيادة** من قبل جهة معينة دون أخرى.

إن المذهب السياسي الليبرالي هو نتاج الثورة الفكرية التي طبعت العصر الحديث ضد سيطرة بعض المؤسسات السياسية والدينية التي كان لها نتائج سلبية على المجتمع الغربي، وقد كان من بين العوامل التي أدت إلى انتشار وذيوع الليبرالية، الميول الطبيعي للإنسان إلى الحرية، وخاصة في المجتمعات الاستبدادية التي تقمع حرية الرأي والتفكير، فبالنسبة لهؤلاء الشعوب شكلت الليبرالية الحل الوحيد لمشاكلهم، ونتيجة ذلك أن هذا النظام استطاع أن يعم معظم دول العالم في الفترة المعاصرة، فقد شهد العالم في التسعينيات من القرن العشرين انهيارًا للنظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الداعية إلى تطبيق النظام الليبرالي في جميع دول العالم، ومن ثمة شهد العالم موجة ذات طابع عالمي من التحول إلى النظام الليبرالي نتيجة الحاجة التي شعرت بها مختلف الدول إلى اللحاق بركب العولمة بربط نظامها السياسي والاقتصادي بالنظام العالمي، وهذا التحول الكبير الذي شهده العالم نحو الديمقراطية الليبرالية هو ما جعل مفكرًا مثل **فرانسيس فوكوياما** يعتقد بأن النظام **الديمقراطي الليبرالي** يشكل المرحلة النهائية لأنظمة الحكم وللتاريخ الإنساني ككل.

[1] يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة الحديثة**، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 2012، ص209.

**المطلب الثالث: الديمقراطية الليبرالية كنهاية للتاريخ**

تمثل أطروحة **نهاية التاريخ** للمفكر الأمريكي من أصل ياباني **فرانسيس فوكوياما** وصفًا للانتقال من نظم الحكم التقليدية البدائية، والتي تشوبها النقائص ولا تحقق للإنسان مبدأي الحرية والمساواة، إلى نظام الحكم الكامل الخالي من كل مظاهر الاستبداد ، وقمع الحرية والعقل الموجودة على مستوى الأنظمة السابقة.

يفتتح **فوكوياما** كتابه الشهير **نهاية التاريخ وخاتم البشر** بقوله:"**إن إجماعًا ملحوظًا قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية والفاشية أو الشيوعية في الفترة الأخيرة غير أني أضفت إلى ذلك قولي أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، والصور النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ**"[1]، وبذلك يستبعد **فوكوياما** كل النظم السياسية التي لا تقوم على حرية الأفراد واستقلالهم، ويشيد بالنظام الديمقراطي الذي يشجع حقوق الإنسان وحرية التفكير والفعل واقتصاد السوق، وليس معنى ذلك حسب **فوكوياما** "**أن الديمقراطيات الراسخة المعروفة في زمننا هذا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة، غير أن هذه المشكلات هي وليدة قصور في تطبيق المبدأين التوأم: الحرية والمساواة**"[2]، ويمثل هذا النظام نقطة النهاية في تطور النظم السياسية لأن الحرية والمساواة هما أقصى ما يتطلع له كل إنسان، بحيث إذا توفر له ذلك فلا يوجد شيء آخر يبحث عنه، وبالتالي ستشكل **الديمقراطية الليبرالية** _التي تقوم على مبدأي الحرية والمساواة_نهاية التاريخ الإنساني.

[1] فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ص8.
[2] المرجع نفسه، ص8.

إن فكرة **نهاية التاريخ** هي في أصلها فكرة غربية تتحدث عن التحرر العقلي والمعجزة الليبرالية في تجليها الأوربي والأمريكي وترتبط بزمان محدد يبدأ بالعصر اليوناني وينتهي بالعقل الأوربي الحديث، وهي بذلك ترجع التاريخ إلى زمن مغلق يحدد البداية والنهاية، باعتباره تاريخًا كاملاً مطلقًا ومثاليًا، وتبرز هنا الفكرة الفلسفية الهيغلية القائلة باكتمال حركية التاريخ مع العقل المطلق الذي تجسده الدولة الليبرالية الجديدة[1]، وهذا يجعل من **فرانسيس فوكوياما** من الدعاة إلى فكرة المركزية الغربية ومن المتعصبين للجنس الأوربي الذي منه يبدأ التاريخ وإليه ينتهي.

ويهدف **فوكوياما** من خلال مقولة **نهاية التاريخ** إلى أن المجتمع البشري عرف وأبدع الكثير من الأنظمة التي تحكمه وتدير شؤونه عبر مراحل التاريخ، وكل هذه الأنظمة تشكل مراحل تطور تبدأ من العبودية وتنتهي إلى الحرية التي تمثلها **الديمقراطية الليبرالية**.

[1] عبد القادر تومي: **الفكر العالمي والفكر العولمي**، كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011، ص ص84،86.

**المطلب الرابع: نتائج ومخلفات عولمة السياسة**

بعدما أخذت معالم العولمة السياسية تتضح وتحذو حذو عولمة الاقتصاد بقي هناك تساؤلات كثيرة حول حقيقة أهدافها وهل هي في صالح العام أم أن هناك تفاوت في الاستفادة منها بين دولة وأخرى؟.

يختلف مقدار الاستفادة من العولمة السياسية وغيرها من العولمات الأخرى بحسب القوة الاقتصادية والعسكرية والإعلامية للدولة، بل إن هناك من البلدان من لا يجني من العولمة سوى التبعية السياسية وإضعاف سلطة القرار بالنسبة لسياسته الداخلية والخارجية وتدخل الآخرين في شؤونه الداخلية، "فالدول العظمى بحكم نفوذها وفاعليتها في هيئة الأمم المتحدة تسخر متطلبات سياسية واجتماعية مثل مصطلحات(الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحرر المرأة) لخدمة حرية السوق والمشروع الخاص، وتستخدم هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول، وبالتالي فالتركيز على الحريات المدنية والسياسية مقابل التغاضي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[1] لا يؤدي إلى التنمية بل يساهم في خلق مشاكل داخل الدولة المستقلة، وتعتبر الدولة **القومية** هي أكثر المتضررين من العولمة كونها تشكل أنموذجًا قد فرض نفسه في المجتمعات كلها، وسيؤدي التنازل عن هذا الأنموذج في النهاية إلى نتائج وخيمة[2] تتمثل في انهيار **السيادة** التي كانت تتمتع بها تلك الدولة على أقاليمها وغياب استقلال القرار الوطني الداخلي والخارجي، وإضعاف روح الوطنية في أوساط شعبها.

تندرج عولمة السياسة ضمن مشروع تنميط ونمذجة العالم وجعله يسير وفق **نمط واحد** ونظام واحد هو **الديمقراطية الليبرالية**، هذا النظام يسعى إلى حرية الإنسان، لكنه يعطيه حرية مطلقة ويحرره من قيود الأديان والقيم والأخلاق، "فالليبرالية قائمة على تعظيم العقل الإنساني وماديته، ولذا أصبح الحديث عن

[1] عبد الهادي الرفاعي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، ص201.
[2] غربي محمد: تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، ص31.

الأخلاق مثار سخرية في مجال المال والاقتصاد، فالأخلاق هي العمل أيًا كان تقويمه من حيث الجودة والرداءة، والإنسان الأخلاقي هنا هو الإنسان المنتج"[1]، حتى إن الليبرالية عرفت الإنسان على أنه كائن اقتصادي، "وقد ذهب ماركس إلى أن جميع الحقوق الليبرالية تختزل في حق الملكية، فالحرية هي حرية التملك، والمساواة هي تساوي الأفراد في سعيهم نحو التملك، والأمن هو المناخ الذي يضمن للفرد حماية ملكيته والحصول على مزيد منها"[2].

وإضافة إلى إلغاء الليبرالية لكل قيمة خلقية، رفعت **الديمقراطية** من جهة أخرى أصحاب رؤوس الأموال وجعلتهم يتحكمون في المجتمع بأموالهم، وأوجدت طبقة متخصصة من الذين لديهم القوة الحقيقية، هذه الطبقة _على حد تعبير **ناعوم تشومسكي*** _ "**من شأنها أن تقود الجماهير الغبية باتجاه عالم هم غير قادرين على فهمه لشدة غبائهم وعدم أهليتهم**"[3]، حيث قسم الناس إلى طبقتين في النظم الديمقراطية، أقلية متخصصة تمثل الطبقة المسيرة والتي تقرر وتضع القوانين، وقطيع من عامة الناس الذين ليس لهم أي وضيفة إلا إتباع وتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة عن طريق الانتخاب، وعليه يطرح **تشومسكي** مفهومين للديمقراطية:"**المعنى الأول هو النظام الذي يملك فيه الشعب الحق في تسيير شؤونه وهو مفهوم مثالي لم يتحقق، والمعنى الثاني هو أن يمنع العامة من إدارة شؤونهم وكذا من إدارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المشددة، مع التأكيد على أن المفهوم الثاني هو المفهوم الحاكم**"[4] ولذلك كشف جان جاك روسو بأن "**الديمقراطية** هي أكبر أكذوبة سياسية ناجحة، فالديمقراطية تعني حكم

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي: **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، ص156.

[2] المرجع نفسه، ص12.

* **تشومسكي ناعوم**: ناشط سياسي وكاتب وأحد أبرز رموز الفكر في اليسار الأمريكي، يشغل أستاذ علم اللغويات بمعهد "ماساتشوستس" للتكنولوجيا، تشمل مؤلفاته "القوى والآمال"، "ماذا يريد العم سام"، "النظم العالمية القديمة والحديثة"، "الديمقراطية الرادعة"، "الأرباح فوق الناس"، "آفاق جديدة لدراسة اللغة والعقل"، (ناعوم تشومسكي: **السيطرة على الإعلام الانجازات الهائلة للبروباجندا**، ترجمة أميمة عبد اللطيف، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2003، ص5).

[3] المرجع نفسه، ص10.

[4] المرجع نفسه، ص7.

الشعب وهو تعريف مثالي لم يتحقق في التاريخ ولن يتحقق"[1]، لأنه يستحيل أن يتفق كل الناس على تأييد نظام حكم واحد، ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى المبادئ الديمقراطية ومواثيق حقوق الإنسان نجد أنه من الصعب تطبيقها على كافة المجتمعات، فهناك خصوصيات ثقافية دينية تمنع تطبيق هذه المواثيق، لكن على العموم تبقى فكرة نصرة الأقليات المضطهدة وتحرير الإنسان من الظلم والعبودية فكرة تقبلها العقول.

إذا كانت **الديمقراطية الليبرالية** في حد ذاتها تحتوي على إشكاليات عديدة من حيث صلاحيتها، فإن المشكلة الحقيقية تنمن في الطريقة التي تطبق بها، وهل تراعى الموضوعية والحياد في ذلك أم أنها تمثل مجرد ستار يخفي وراءه غايات لا علاقة لها بمصلحة الإنسان؟.

لقد أدت **السيطرة** على المنظمات الدولية من طرف الدول الغربية إلى تغييب دورها الأصلي الذي هو نصرة المظلومين من الناس ونشر الأمن والسلم في كل أرجاء العالم، وتحويلها إلى وسيلة في يد الدول العظمى، ذلك أن الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وفرض العقوبات على الدول الخارجة عن القانون يتم بصفة انتقائية وفق ما يخدم مصالح خاصة ولا يعبر عن الشفافية والحياد، ولذلك حتى وإن افترضنا أن النظام الديمقراطي الليبرالي هو نظام راشد فهذا النظام لا يطبق بطريقة عادلة.

[1] عبد القادر تومي: **من حكم الفلاسفة**، دار كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011، ص19.

## المبحث الثالث: البعد الاقتصادي: النظرية الاقتصادية الليبرالية

يمثل الاقتصاد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العولمة، لأن القوة الاقتصادية هي التي تؤثر في مختلف النظم الأخرى، كما أن الاقتصاد هو الممول لوسائل الإعلام التي تعد سلطة لا يستهان بها في العصر الحديث، ولذلك كان التركيز الأكبر على العولمة الاقتصادية لأنها هي مفتاح العولمات الأخرى، ولأن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا والتجلي الاقتصادي للعولمة هو الأكثر وضوحًا، ولم يتم هذا الاكتمال إلا عن طريق اعتماد النظام الرأسمالي الليبرالي كنظام عالمي، فكيف أدت **الرأسمالية** إلى عالمية الاقتصاد والتجارة؟.

### المطلب الأول: عولمة الاقتصاد

يتجه العالم نحو الاندماج في مجالات انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوة العاملة، ضمن إطار حرية الأسواق، حيث ساد الاعتقاد بأن السوق الحرة قادرة بشكل أفضل من الدول على توزيع البضائع والخدمات، وان المذهب الجديد (السوق الحرة) سيحل محل مفهوم الدولة المتدخلة في شؤون مواطنيها، وان المصلحة والغاية الرئيسية من وراء عولمة الاقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وفي حقل انتقال الرساميل هي انتعاش وسيولة الاقتصاد والوصول إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال يخدم المنتج والمستهلك، وفتح أسواق البلدان النامية وتوفير بنية تحتية للاستثمارات الخارجية وربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمي، ومنطق هذا التوجه وغاياته تعظيم الإرباح الخاصة، فما هي عولمة الاقتصاد؟

يقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد، مثل **حرية التجارة** وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، أو هي تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والمعلومات بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة[1].

كما تعرف على أنها ليست إلا مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي، تشكلت وفقا لمقتضياته واحتياجاته وفي إطار قوانينه الأساسية، أو أنها أعلى مراحل **الامبريالية** العالمية وعلى هذا الأساس أصبحت الدول القومية*(Nation states) تشكل عائقا أمام توسع السوق وتوحيد النظام القانوني الذي يحكمها، لذا نلاحظ بزوغ **الشركات متعددة الجنسيات** والانتقال إلى مرحلة عالمية الإنتاج[2]، نتيجة استجابة العولمة الاقتصادية لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصاديات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي[3]، ولتعزيز التوجه نحو السوق الحرة أقيمت العديد من المنظمات النقدية، مثل المنظمة العالمية للتجارة والبنك وصندوق النقد الدوليين، وهذه المؤسسات هي التي تدير الاقتصاد العالمي وتلزم الدول بالمصادقة على مجموعة من القوانين التي تتيح التنقل الأسهل والأسرع لرؤوس الأموال والسلع واليد العاملة، دون أية موانع أو رسوم جمركية، وبالتالي أصبح المتحكم الوحيد في حركة الاقتصاد هو رأس المال وأصحابه.

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص66.

* الدولة القومية هي الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي بواسطة الشعور بالانتماء لعرق متميز أو شعب بأصل مشترك ولغة وتاريخ مشتركين، ولا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة، والقومية Nationalisme تشكل إحدى عناصر الأمة، إنها الشعور بالكون جزءًا من كل تاريخي وجغرافي ومعيشي حامل لثقافة وجذور، وإذا كان هذا الشعور القومي ظاهرة طبيعية لازمت الفرد منذ أن وجد المجتمع البشري باعتبار أنه توجد دائمًا لديه ميول إلى التعلق بالموطن الذي ولد وترعرع فيه وإلى الارتباط بالناس الذين نشأ بينهم وباللغة والعادات والتقاليد السائدة بين أهله وموطنه، فإن فكرة القومية الحديثة .كتيار فكري قائم على حماية المصالح الوطنية وتمجيد بعض القيم الوطنية . بدأت في الظهور في ظل الدولة الحديثة (القرن الثامن عشر).(أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية**، ص271).

[2] خليل إسماعيل عزيز وسامر محمد فخري: جذور العولمة وأثرها في الاقتصاد العالمي، **مجلة جامعة تكريت**، المجلد 14، العدد08، 2007، ص195).

[3] رضا عبد الواجد أمين: **الإعلام والعولمة**، ص78.

ومن نتائج هذه السياسة النقدية تعاظم قوة الشركات العابرة للحدود والقوميات التي لا تعرف الحدود، وسيطرتها على مختلف صنوف الإنتاج وعلى الأسواق العالمية وحتى على سياسات بعض الدول النامية، وهذا الاتجاه إلى تحرير التجارة وإن كان يبدو جديدًا إلا أن المرجعية الفكرية التي يستند عليها أقدم منه بكثير، هذه المرجعية تتمثل في المذهب الليبرالي في شقه الاقتصادي، والرأسمالية هي الجانب الاقتصادي لليبرالية.

**المطلب الثاني: المذهب الرأسمالي كمرجعية لعولمة الاقتصاد**

في إطار قيم العقلانية والحرية الفردية التي جاءت بها **الحداثة** الغربية، ظهر للوجود نظام اقتصادي يقوم على هذه المبادئ ويجسد شعار ترك الحرية للفرد لكي يعمل ويبدع وفق قوانين يبتكرها لنفسه، من دون عراقيل ومن دون تدخل للدولة في شؤونه وطريقة عمله، هذا النظام الاقتصادي يعرف بالرأسمالية الليبرالية، فكيف أدت الرأسمالية إلى عولمة الاقتصاد؟.

إن العلاقة بين العولمة والنظام الاقتصادي الرأسمالي ناتجة عن المبدأ الذي تقوم عليه الرأسمالية ممثلاً في **حرية التجارة** وتشجيع المشروع الخاص، وهو المبدأ الذي يقتضي التخلص من سلطة الدولة وإلغاء الحدود السياسية والجمركية بين الدول وكل العوائق التي يمكن أن تقف في وجه المشروع الخاص وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، وهنا ظهرت الحاجة إلى منظمات دولية توحد القوانين الاقتصادية لكل الدول وتحمي الحرية التجارية، وهذا أدى بدوره إلى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، وإلى نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات **القومية**.

تتصف الرأسمالية الليبرالية بوجود مجتمع مدني واقتصاد سوق مستقلين عن الدولة والسياسة، فالنظام في المجتمع الليبرالي لا يستمد شرعيته إلا من داخله، أي لكونه يعتمد على آليات السوق وقوانينه الاقتصادية التي تضمن التبادل العادل، وأن هذه الآليات هي من تحقق تلقائيًا العدالة والحرية والمساواة[1]، وبما أن المعنى الحقيقي لكلمة (**ليبرالية**) هي (**الحرية**)، فإن الحرية بكامل تجلياتها هي الدين المقدس للنظام الليبرالي بشقيه الاقتصادي والسياسي، بحيث "قدمت الليبرالية تعريفات للفرد والحرية والعدالة، تنطبق مع اقتصاد السوق الرأسمالي، فجعلت الفرد هو الشخص الحر في إقامة علاقات مع غيره والدخول معهم في تعاقدات، والحرية

[1] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، ص11.

هي حرية الفرد في أن يبيع عمله ونتاج عمله، وحرية البائع والشاري في الدخول في تعاقدات يضعون شروطها بأنفسهم مع عدم تدخل الدولة فيها، أما المساواة والعدالة فتتحققان عن طريق توازن المصالح والمنافسة الحرة في السوق"[1]، وخلاصة المذهب الليبرالي هي ترك الأفراد يديرون شؤونهم وينظمون أنفسهم بأنفسهم.

وتعرف الرأسمالية(Capitalism) على أنها "عملية التبادل في الأسواق، وأساسها الأول على المستوى العام هو وجود حقوق ملكية خاصة دوليًا وحرية المتاجرة بهذه الحقوق، وبالتأكيد تعد حقوق الملكية وحرية التبادل قاعدة التعامل في الأسواق، ويمكن أن تكون هذه الحقوق متعلقة بملكية الأرض أو رأس المال أو الموارد الطبيعية أو عمل الإنسان"[2]، وتتميز **الرأسمالية** بمجموعة من الخصائص أهمها إنتاج السلع وتوزيعها على نطاق واسع وبيع العمل وشرائه كسلعة بواسطة رأس المال، وقد نشأت **الرأسمالية** في القرن السادس عشر، ودخلت في القرن العشرين أعلى مراحلها وهي مرحلة **الامبريالية** الاحتكارية التي تتميز بسيطرة أصحاب الأموال الضخمة أو الأقلية المالية[3]، وترجع جذور الرأسمالية إلى عصر الثورة الصناعية وظهور الفكر المتعلق بدور الدولة و**حرية التجارة** في الفكر الكلاسيكي، "بعد التوسع المفاجئ للتجارة وظهور سوق عالمية جديدة في سقوط الأسلوب القديم للإنتاج، ونشأة الإنتاج الرأسمالي، والاتساع في السوق العالمية، بحيث إن التجارة لم تكن هي التي تحدث الثورة في الصناعة وإنما الصناعة هي التي تحدث الثورة بانتظام في التجارة، ومن هنا ننظر إلى السوق **الرأسمالية** العالمية كجزء من عملية أوسع هي التحول التدريجي للرأسمالية إلى نظام كوني"[4]، والتي ترى في مجملها أن الضامن الوحيد لاستمرارية التقدم والتوازن

[1] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، ص12.

[2] انابيل موني وبيتسي إيفانز: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ص168.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **معجم مصطلحات عصر العولمة**، ص252.

[4] فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت،العدد147، 1990، ص94.

الاقتصادي هو قانون العرض والطلب في سوق المنافسة، القادر على تخطي عقبات البطالة والركود وانخفاض والأجور وارتفاع الأسعار وذلك دون تدخل أي هيئة تابعة للدولة، وفيما يلي أبرز المنظرين للفكر الرأسمالي:

يعد أول تيار ليبرالي مرتبط بالأرض وبالإنتاج الزراعي تيارًا فرنسيًا ظهر على يد **الفيزيوقراطيين**، والمقصود بهذه الكلمة هو:"من يقدسون سيادة الطبيعة، وهذه التسمية أطلقت على جماعة متماسكة من علماء الاقتصاد، كانت الكثرة من فكرها لا ترتبط بفرد وإنما بموقف مشترك، غير أن ثلاثة منهم لهم تفوق ظاهر:(فرانسوا كينيه 1664_1774)،(آن روبير جاك تورجو1728_1781)، (بيير صمويل ديبون دي نيمور1739_1817) "[1]، والمدرسة الفيزيوقراطية هي تيار اقتصادي فرنسي، ارتبط بالأرض كمصدر للثروة وبالنمط الزراعي كأسلوب في الإنتاج، وهي أول ظهور للرأسمالية الليبرالية كنسق منتظم في مبادئه وآراءه، كما أنها ولدت في مناخ ثقافي تنويري، ومعلوم أن (الطبيعة) كانت إحدى المرتكزات المفاهيمية الفلسفية، للرؤية الأنوارية[2]، وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطيين هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي، لأنه في رأييهم هو من يحكم السلوكين الاقتصادي والاجتماعي، ويتماشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي، ومن ثمة تتماشى مع حرية الشراء والبيع، أو حرية التجارة[3]، وعليه تكمن ليبرالية المذهب الفيزيوقراطي في ثلاث مبادئ هي"قداسة الملكية الخاصة، حرية الفرد في التصرف في ملكيته، رفض تدخل الدولة في الواقع الاقتصادي"[4].

[1] جون كينيث جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد261، 2000، ص ص ص61،62،63.

[2] الطيب بوعزة: **نقد الليبرالية**، ص ص86،87.

[3] جون كينيث جالبريت: **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص ص63،64.

[4] الطيب بوعزة: **نقد الليبرالية**، ص87.

ويعتبر السكتلاندي **آدم سميث**(1723_1790م) صاحب الشعار الشهير: (دعه يعمل دعه يمر)، مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد الرأسمالي، الذي يعني إتاحة الحريات الكاملة داخل أي مجتمع لرأس المال لكي يستثمر ويعمل ويبدع، وإزاحة كل الحواجز والموانع أمامه[1]،يذهب **سميث** إلى القول بأن الإنسان بطبعه يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وأن ذلك يمكن أن ينجز بشكل أفضل في ظل المنافسة الكاملة وتقسيم العمل والتجارة الحرة، عن طريق تشجيع المصلحة الخاصة التي من مجموعها يتشكل الصالح العام، لكن ذلك مشروط بتحقق وقيام المنافسة[2]، ويعد **سميث** أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوقين المحلية والخارجية، إذ يقول على لسان فؤاد مرسي:"**إن الدول تتبادل لأنها متفاوتة في ظروف الإنتاج، ولذلك ينبغي أن تتخصص في الإنتاج لتجني بذلك مزايا تقسيم العمل**"[3]، فثروة المجتمع الرأسمالي تتوقف على مقدار إنتاجه، وعلى سعة السوق، ومع أن تقسيم العمل عند **سميث** تم تدريجيًا استجابة لرغبة أصيلة مركبة في نفس الإنسان هي رغبته في أن يبادل شيئًا يفيض عن حاجته بشيء آخر هو في حاجة إليه[4]، وهذا النزوع إلى الزيادة في الإنتاج والاستهلاك يؤدي بدوره إلى اتساع الاقتصاد المحلي وربطه بالاقتصاد الدولي، مما يتطلب قوانين تجارية تضمن **حرية التجارة** وتخليصها من سيطرة الدول، أو ما يسمى اليوم بالعولمة.

ويختلف **سميث** عمن سبقوه من **المركانتيليين** و**الفيزيوقراطيين** في أن مصدر الثروة الأساسي ليس التجارة أو الذهب أو الأرض، بل العمل وحده، لأن الأرض لا تنتج من تلقاء نفسها من دون العناية بها، بل إن العمل المنتج هو المحدد الوحيد لثروة الأمم، وتعتمد فلسفة **سميث** على ثلاث مقومات أساسية تتمثل في

---

[1] فؤاد البنا: **العالم الإسلامي بين التخلف الحضاري ورياح العولمة**، ص234.

[2] رضا عبد السلام: **انهيار العولمة**، ص36.

[3] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص287.

[4] المرجع نفسه، ص98.

فكرة القوى الاقتصادية التي تدير وتحدد طبيعة النظام الاقتصادي، وكيفية تحديد الأسعار، وكيفية توزيع الدخل أو الربح الناتج عنها، كما قلل **آدم سميث** من دور الدولة، وجعل مهمتها تقتصر على توفير الحماية للشعب.

يقوم الفكر الاقتصادي **لآدم سميث** فكرة **المصلحة الذاتية** التي تمثل الدافع الرئيسي لحركة الاقتصاد ووسيلة الأفراد وطريقهم للوصول إلى المصلحة العامة، حيث يقول في هذا الصدد على لسان **جالبريت:**"**إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم**"[1]، لأن مصلحة العامل أو التاجر التي تتمثل في تحقيق الربح تقتضي الزيادة في العمل والإنتاج والمنافسة في السوق، كما أن مصلحة المستهلك تكمن في الحصول على السلعة الأفضل بالسعر المناسب، وعندئذ تصبح المصلحة العامة نتيجة للتوافق بين المصالح الفردية.

ويتم تحديد الأسعار حسب **آدم سميث** طبقًا لثلاث عوامل، إذ يقول في كتابه (ثروة الأمم):"**إن سعر أي سلعة يجب أن لا يكون أكثر أو أقل مما هو كافٍ لدفع ريع الأرض، وأجور العمال، وأرباح رأس المال المستثمر في إنشائها، وإعدادها، ونقلها إلى السوق، ووفقًا للنسب الطبيعية لهذه الثلاثة، فالسعر الذي تباع به هذه السلعة يسمى سعرها الطبيعي**"[2]، كما تتحدد الأسعار بالتوافق بين العرض والطلب "**فسعر السوق لكل سلعة مخصوصة بالنسبة القائمة بين الكمية التي نقلت فعلاً إلى السوق، وطلب الذين يرغبون في دفع السعر الطبيعي لهذه السلعة، أو القيمة الكاملة للريع، والعمل والربح، أي**

[1] جون كينيث جالبريت: **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص77.

[2] آدم سميث: **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2007، ص81.

**الكلفة التي لابد من دفعها لإيصالها إلى هذا المكان**"[1]، أي أن سعر المنتوجات يقل وينخفض تبعًا لما يعرف بقانون العرض والطلب فكلما زاد العرض نقص الطلب وانخفض السعر والعكس صحيح، ما يجعل السوق الحرة تنظم نفسها بنفسها دون تدخل أي طرف آخر، لكن **آدم سميث** يضع شرطًا لهذه المنافسة وهو عدم إخفاء كمية الطلب الحقيقي لأي منتج عن بقية المنافسين، من أجل المحافظة على معقولية الأسعار.

أما عن كيفية توزيع الدخل، فكان **سميث** يعتبر"الأجور بوجه عام تكلفة إبقاء العامل على قيد الحياة كعامل والإنفاق عليه في عمله، أما العائد على رأس المال وعلى **الرأسمالية** فإن **سميث** يستخلصه من كمية العمل وما ينشأ عنها من تكلفة الإنفاق على العمال، ونتيجة لذلك فإن العائد على رأس المال هو بالضرورة ما يستولي عليه الرأسمالي من الاستحقاق المشروع للعامل الذي يحدد كدحه سعر الناتج"[2]، ولذلك فإن **حرية التجارة** تعني من بين ما تعنيه أنه لا شيء يحد من نمو ثروة الرأسمالي أو صاحب العمل، لأنه هو المستفيد من زيادة الأرباح والمتضرر من نقصانها، مع العلم أن النظام العولمي هو نظام مادي يشجع على الاستهلاك ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة المادية لأصحاب المال والأعمال، والدليل على ذلك نمو وتعاظم قوة **الشركات متعددة الجنسيات** في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

وثاني أكبر رواد المدرسة الكلاسيكية في حرية التجارة هو الإنجليزي **ديفيد ريكاردو** (1772_1823)، أكد هو الآخر على خضوع ثمن السلعة لقانون العرض والطلب، وأن قيمة السلعة تنتج من الندرة أو كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهذا ما أخذه من مقولة آدم **سميث**:"من الطبيعي أن ما يحتاج إنتاجه عادة إلى يومين من العمل أو ساعتين يجب أن يساوي ضعف ما يحتاج إنتاجه عادة إلى يوم واحد أو ساعة واحدة

[1] آدم سميث: **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ص83.

[2] جون كينيث جالبريت: **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص80.

من العمل"[1]، لكن فيما يخص تقسيم العمل الاجتماعي الذي يتوقف على سعة السوق، "أضاف **ريكاردو** فكرة تقسيم العمل الدولي، فالدول تقسم العمل فيما بينها لتحقق كسبًا وإنتاجية أكبر، مثل ما يحدث من جراء تقسيم العمل الاجتماعي وخصوصًا بتطوير جانبه التكنولوجي"[2]، كما استبدل **ريكاردو** التقسيم الثلاثي لمصادر الإنتاج:(رأس المال،العمل،الملكية العقارية للأرض)، بتقسيم ثنائي يضم فقط العمل ورأس المال، "لأن ملاك الأراضي لا ينشغلون في عمل إنتاجي حقيقي، وما يتلقونه من إيجار ليس إلا نتاج العمل المبذول في زراعة الأرض ورأس المال المستثمر فيها، وأوصى **ريكاردو** بأن يتحمل ملاك الأراضي أعلى عبئ ضريبي، وبأن تفرض عليهم ضرائب تصاعدية حسب ثروة كل منهم"[3].

ويذهب **ريكاردو** إلى أن استهلاك السلع يكون بغض النظر عن حالة التجار ومستواهم الاقتصادي، وكمثال على ذلك يقول على لسان رضا عبد السلام:"**إذا كان الفلاحون الفرنسيون على استعداد لإمدادنا بالمواد الغذائية بتكلفة أقل مما لو قمنا بتوفير الطعام لأنفسنا، فعندئذ دعنا نأكل المواد الغذائية الفرنسية على أن ننفق وقتنا في عمل أخر**"[4]، ونحن نلحظ اليوم أن العديد من الدول المتقدمة تقوم بنقل الصناعات التقليدية، أو الملوثة للبيئة، أو التي تتطلب جهد عضلي نحو دول أخرى، لتشغل جهدها في صناعات أخرى أكثر تقنية وأكثر ربحًا وأقل تلويثًا للبيئة.

وينتمي أيضًا الانجليزي **جون ماينارد كينز**(1883_1946) إلى النزعة **الرأسمالية** لكنه يختلف عن من سبقوه في أنه أعطى للدولة دورًا في الاقتصاد، فحسبه "يمكن أن يصيب الخلل قانون السوق، نتيجة التوزيع الغير متكافئ للدخل والسلطة، هذين العيبان كانا مقدمة لأكبر هجومين تعرض لهما النظام

[1] جون كينيث جالبريت: **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص97.
[2] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص99.
[3] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، ص ص96،97.
[4] رضا عبد السلام: **انهيار العولمة**، ص37.

الكلاسيكي"[1]، ففي النظام الكلاسيكي يتم الاستيلاء على فائض الدخل الذي هو من حق العمال من قبل الرأسماليين، كما أن الرأسمالي يمتلك سلطة مبالغ فيها داخل الدولة، ناهيك عن انتشار مشكلة البطالة الناتج عن الاعتقاد بأن كل شخص حر في اختيار العمل الذي يناسبه، هذه الأزمات التي عصفت بالنظام الرأسمالي الليبرالي في الثلاثينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى تعرضه لانتقادات شديدة، مما جعل **كينز** يعتقد بضرورة تدخل الدولة ولو بصورة نسبية للحفاظ على سيرورة النشاط الاقتصادي.

والركود الاقتصادي حسب **كينز** يمكن أن يحدث نتيجة قصور في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت، وأنه قد يكون هناك تفضيل للاحتفاظ بالنقود واكتنازها، وعند ذلك لن تتواءم الأسعار مع الانخفاض في الطلب، فيصبح من يصنعون البضائع التي لا تجد من يشتريها عاطلين عن العمل، وفي هذه الحالة يمكن للحكومة–وينبغي– أن تتخذ إجراءات الاقتراض والإنفاق لاستكمال تدفق الطلب[2]، كما يمكن للدولة أن تتدخل من خلال تشجيع ما أسماه بالطلب الفعلي أو الفعال، وهذا ما يجعل من أفكار **كينز** فيما يتعلق بدور الدولة تشكل انقلابًا على الفكر التقليدي، "غير أن **كينز** كرأسمال يؤمن بالحرية الفردية، يجعل من الدولة متدخلة غير مسيطرة، وإلا لاعتبر من دعاة الفكر الاشتراكي المرفوض في الغرب، لكن أفكاره قبلت باعتبارها علاج للخلل الذي أصاب المنظومة **الرأسمالية** ونجح الأمر في ذلك"[3]، لأنه رغم الادعاء بأن الدولة لا شأن لها في أمور الاقتصاد، "إلا أنها مازالت تحرك كلاً من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، ومازالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج، وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا والمجال العسكري، ومازالت بأيدي الدولة مقاليد إعادة توزيع الدخل

[1] جون كينيث جالبريت: **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ص130.
[2] المرجع نفسه، ص90.
[3] رضا عبد السلام: **أفيار العولمة**، ص ص41،42.

القومي بواسطة تبني الأدوات النقدية والمالية"[1]، لكن الليبرالية فيما بعد شهدت ثورة على المدرسة الكينزية وعودة إلى المبادئ الليبرالية الكلاسيكية التي تنادي بالنزعة الفردية و**حرية التجارة** المطلقة، هذه النزعة عرفت بالليبرالية الجديدة(**النيوليبرالية**)، وبالتالي لم تنتفي الصفة الرئيسية التي يشترك فيها كل فكر ليبرالي رأسمالي، وهي الدعوة إلى تحرير التجارة من كل قيد.

وعلى العموم تعتبر الأفكار التي جاءت بها هذه النظريات الاقتصادية رغم اختلافها في التفاصيل، تعتبر كلها ممجدة لمبدأ الحرية(حرية السوق) الذي يرتكز عليه الفكر العولمي، وذلك في جانبها الاقتصادي، هذه النظريات والأفكار هي التي أدت إلى نشوء وتطور الاقتصاد الحديث حيث كان التناقض بين الاتجاهات والتعارض في الأفكار أو التوافق فيما بينها بمثابة التشجيع للبحث عن نظرية كاملة تجمع كافة المتغيرات، بحثًا عن نظام اقتصادي كوني موحد.

[1] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص9.

**المطلب الثالث: نتائج ومخلفات عولمة الاقتصاد**

تهدف العولمة الاقتصادية عمومًا إلى فتح المجال لانسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية دون حواجز تحت مبدأ حرية التجارة، وذلك بقصد توحيد النظام الاقتصادي العالمي وإعطائه صفة الرأسمالية، وقد نجحت هذه العملية إلى حد بعيد، بحيث نشهد اليوم آثارها بوضوح.

إن الأمر المرجو من النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو "أن تحقق اقتصاديات الدول النامية انطلاقة صناعية مستديمة من شأنها أن تخلف اقتصادًا كونيًا بحق، فقد تنبأت مجلة (الايكونوميست) اللندنية (10نوفمبر1994) أن البلدان النامية سوف تحتل أكثر من 60% من إنتاج العالم، أما البلدان المتطورة فأقل من 40%، كما أن اقتران حركة رأس المال بالتجارة الحرة سوف يقود إلى انتقال هائل للصناعات التحويلية من البلدان الصناعية ذات الأجور المرتفعة نحو إلى البلدان النامية ذات الأجور المتدنية"[1]، وهذا سيؤدي حتمًا إلى زيادة النشاط الصناعي والتجاري في الدول النامية وإلى الخفض من نسب البطالة فيها ومن ثمة انتعاش الاقتصاد، "لكن النمو الصناعي في الحقيقة لن ينفع جمهرة العمال في الدول النامية، فالحكومات التسلطية سوف تبقي الأجور منخفضة في البلدان حديثة التصنيع، أما المستفيد الفعلي الوحيد من ذلك فهو الشركات الغربية وأسواق رأس المال ونخب العالم النامي"[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على إغراق الدول المستهدفة بالديون، ليصبح اقتصاد هذه الدول متخبطا ويصعب عليه ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة[3]، مما يسهل للدول الصناعية الغربية النفاذ في هذه البلدان، "ففي كل الحالات التي منح فيها المهيمنون على مقدرات صندوق النقد

[1] بول هيرست وجراهام طومبسون: ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، **سلسلة عالم المعرفة، الكويت**، العدد273، 2001، ص198.

[2] المرجع نفسه، ص198.

[3] أحمد عبد العزيز وآخرون: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص70.

الدولي قروضًا، كانوا قد ربطوا هذه القروض بشرط أن تقوم البلدان المقترضة بإطلاق سعر صرف عملتها وانفتاحها على سوق المال العالمية"[1]، "مع العلم أن الخفض من سعر العملة يؤدي إلى ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار مما يجبر الدولة على تقييد المصروفات الحقيقية وتخفيض الأجور وتسريح الموظفين المدنيين"[2].

إضافة إلى ذلك فالشركات الكبرى تركز رأسمالها في داخل بلادها وتعتمد على الحصة المتزايدة من إنتاجها وتسويقها الخارجيين، وهي في تخصصها تركز على المراحل الأرقى والأكثر ربحية التي تحتفظ بها داخل البلدان المتقدمة، بينما تترك للبلدان النامية التخصص الضيق الأقل ربحية والأكثر استخدامًا للعمل أو رأس المال أو الطاقة[3]، ناهيك عن مشكلة البطالة التي تزداد يومًا بعد يوم، فالاستعمال المفرط للتكنولوجيا والتقنية الذي صاحب عصر العولمة قد أدى إلى التخلي عن اليد العاملة البشرية التي أصبح الاعتماد عليها يقل يومًا بعد يوم.

إن تعاظم قوت المضاربين والشركات متعددة الجنسيات سيؤدي إلى انتهاء عصر الدولة **القومية**، "وأن التحكم على المستوى السياسي لم يعد فعالا في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعولمة، وحيث أن العولمة ترتكز أساسًا على الجانب الاقتصادي فإن السياسات **القومية** والخيارات السياسية أصبحت معزولة بفعل قوى السوق التي تتفوق على أقوى الدول"[4]، وهذا راجع إلى بروز ظاهرة أممية رأس المال، التي هي أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية، الذين أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية بإتباع أساليب مختلفة مثل

[1] هانس بيترمارتن وهارالد شومان: فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة:عدنان عباس علي، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد238، 1998، ص88.

[2] ميشيل تشوسودوفسكي: **عولمة الفقر**، ص ص52،53.

[3] فؤاد مرسي:**الرأسمالية تجدد نفسها**، ص134.

[4] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص ص29،30.

إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور وتنهار، وبذلك يستطيع هؤلاء المضاربون تحريك الانتفاضات الشعبية لتأتي على الأخضر واليابس، حيث وصفهم مدير صندوق النقد الدولي (بالصبيان) وقال:(إنهم أصبحوا يملكوننا ولا نملكهم)[1]، فلم يبقى لرؤساء الدول سوى الشكوى واللوم والانتقادات دونما جدوى، فقد اشتكى رئيس الوزراء البريطاني (جون ميجر) في أبريل 1995 من سرعة وكبر حجم العمليات التجارية في أسواق المال لدرجة عدم خضوعها لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية، وأيده في ذلك رئيس وزراء إيطاليا الأسبق (لامبرتوديني)، أما الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) فوصف المضاربين في القطاع المالي بوباء الإيدز في الاقتصاد العالمي[2]، وبالرغم من كل هذا فإن سبب طغيان سماسرة عالم المال هو القوانين التي فرضتها الدول الصناعية نفسها من أجل تحرير التجارة من أي سلطة، "ومعنى هذا أنهم هم أنفسهم كانوا قد أطلقوا المارد من القمقم، ثم لم يعد بإمكانهم السيطرة عليه"[3]، أما في الدول النامية فلا يتوقف الأمر عند العجز عن التحكم في العمليات التجارية وإخضاعها للرقابة، "فالشركات ذات النفوذ الهائل والمؤسسات المالية التي تسير معها في نفس المسار قد أوجدت نظامًا تستطيع من خلاله تغيير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها حتى ولو اقتضت تلك الإجراءات فرض إلغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي والمساعدات والمنافع الاجتماعية الأخرى"[4].

لكن في المقابل نجد بعض النقاد يرون أن ما يحدث في أسواق المال ليس إلا سمة من سمات العقلانية الحقة، فالمتعاملون في الأسواق ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف وبرفع

[1] الحبيب الجنحاني: **العولمة والفكر العربي المعاصر**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2002، ص ص39،40.

[2] هانس بيترمارتن وهارالد شومان: **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ص86.

[3] المرجع نفسه، ص87.

[4] عبد الحي يحيى زلوم: **نذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1999، ص352.

أسعار فائدة أعلى، وأن خسارة الدول لبعض من سلطتها أمر مستحسن، فبهذا ضاعت على الحكومات فرصة سوء استخدام سلطتها بالتمادي في رفع الضرائب والاقتراض المسبب للتضخم[1]، غير أن هذا لا ينطبق على بلدان العالم النامي لأن حكوماته المتسلطة لا تكترث لانخفاض أو ارتفاع الأسعار أو الخسارة في الميزان الاقتصادي، فكل ما يهم هذه الحكومات المستبدة هو حماية واستمرار حكمها وليس استمرار الدولة ككل.

إن مما تؤدي إليه أيضًا سياسة عولمة السوق وتحرير التجارة هو "تركيز الثروة في أيدي طبقة من الرأسماليين، فهي تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرًا،وتجعل الأغنياء يتحكمون أكثر في مصائر الفقراء"[2]، فكلما زاد حجم الشركات الكبرى أصبح المنافسة مسيطر عليها، وتتم بالتنسيق مع هذه الشركات على عكس رأسمالية **آدم سميث** التي تنادي بالمنافسة الحرة، وبدلا من وجود كثرة من الشركات العاملة في نفس المجال تؤدي عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى إلى التقليل من عددها إلى بضعة شركات تملي أسعارها، وليست عوامل السوق هي التي تحدد الأسعار كما هو في المنافسة الحرة[3]، وما نشهده اليوم من غلاء في الأسعار ونقص في الجودة في كل أنواع المنتجات الصناعية خير دليل على ذلك، وهذا سيؤثر بطبيعة الحال الطبقة الفقيرة من عامة الناس.

عمومًا تمثل العولمة الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة عملية لتركيز وتدويل رأس المال الاحتكاري، أما بالنسبة للبلدان النامية فلا يعني ذلك سوى النهب الحقيقي للموارد والاستغلال المفرط للعمل الرخيص، "إنها بسيطرتها على العناصر الأربعة للحياة الاقتصادية من تكنولوجيا ورأسمال وأسواق عمل ونظم تسويق

[1] هانس بيترمارتن وهارالد شومان: **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ص106.

[2] رضا عبد الواجد أمين:**الإعلام والعولمة**، ص84.

[3] عبد الحي يحيى زلوم: **نذر العولمة**، ص ص351،352.

تساهم ببراعة فائقة في تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة"[1]، حيث يقول **ديفيد هيل***:"سنشهد في الأعوام المقبلة اقتصادًا من طبقتين، وسنواجه ركودًا في أغلب دول السوق الناشئة"[2].

لقد بلغت العولمة الاقتصادية حدًا جعل رجال الاقتصاد ومدراء الأعمال يتمتعون بسلطة تفوق سلطة رجال السياسة، وأصبح بإمكان رجل الاقتصاد التدخل والتأثير في القرارات السياسية التي تتحكم في مصير الشعوب وهذا إن دل على شيء إنما يدل على العلاقة والتداخل بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، كما يدل أيضًا على غياب وضيفة السياسي المسيطر عليه بواسطة رأس المال وبالتالي فنحن أمام مجتمع يسيطر عليه الاقتصاد ويسيره، ولسنا أمام اقتصاد في خدمة المجتمع.

[1] فؤاد مرسي: **الرأسمالية تجدد نفسها**، ص137.

* ديفيد هيل: من مواليد 1961، دبلوماسي أمريكي يتحدث العربية وهو خريج جامعة "جورج تاون"، كان نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون العلاقات تع إسرائيل ومصر وبلاد الشام، كما عمل مدير الشؤون الإسرائيلية الفلسطينية في الخارجية الأمريكية، بما في ذلك المساعد التنفيذي لوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، في عام 2013 قدمت له وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون جائزة الخدمة المتميزة.

[2] زيد بن محمد الرماني: **اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار**، ص70.

## المبحث الرابع: البعد الثقافي: العولمة والنمذجة الثقافية

إن كلا من عولمة والاقتصاد وعولمة السياسة ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي طريق ممهدة لغاية أكبر وهي العولمة الثقافية، فصحيح أن الاقتصاد هو حجر الأساس في العولمة وأن العولمة لا تكتمل إلا إذا حضر شقها السياسي، لكن إذا اعتبرنا أن العولمة هي مشروع لتنميط ونمذجة العالم فهذا **التنميط** يقصد به السير نحو **نمط واحد** من الثقافة، بكل ما تحتويه الثقافة من مكونات (على اعتبار أن السياسة و الاقتصاد هما من مكونات الثقافة)، والنموذج المتبع في هذا **التنميط** هو النموذج الغربي الأمريكي، وهذا **التنميط** لا يقبل التمايزات والخصوصيات التي تمثل بطاقة هوية لكل مجتمع أو بلد، وتتميز العولمة الثقافية عن غيرها من العولمات بامتلاكها للسلطة الفكرية، فكل أنواع العولمة تحتاج إلى إقناع فكري يسهل لها الولوج إلى داخل المجتمعات، وهذا الإقناع لا يتحقق إلا عن طريق العولمة الثقافية، فما الهدف من العولمة الثقافية؟.

### المطلب الأول: مفهوم الهوية الثقافية

تتخذ عولمة الثقافة من التراث و التاريخ واللغة والمعتقدات والتقاليد موضوعًا لها، وهذه العناصر تشكل في مجموعها ما يعرف بالهوية الثقافية، فالثقافة كما يعرفها **إدوارد تايلور*** (E.B.taylor) على لسان تركي الحمد هي:"**ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة، الفن، الأخلاق، القانون، الأعراف وأية قدرات وعادات يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في جماعة**"[1]، وقد جاء في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أن الثقافة بالمعنى الخاص "هي تنمية بعض الملكات العقلية أو تسوية بعض الوظائف البدنية وأن من شرط الثقافة أن تؤدي إلى الملاءمة بين الإنسان والطبيعة، وبينه وبين المجتمع وبينه وبين القيم الروحية

* **تايلور إدوارد برينت** (1832-1917): أنثروبولوجي إنجليزي، ساعدت دراساته على تحديد مجال الانثروبولوجيا وتطور الاهتمام بذلك العلم، كان أستاذًا للانثروبولوجيا بجامعة أكسفورد (1896-1909)، أهم كتبه ( الثقافة البدائية.1871).

[1] تركي الحمد: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، ص15.

والإنسانية"[1]، وبصفة عامة الثقافة هي عكس الفطرة، أي كل ما يتعلمه أو يكتسبه الإنسان خلال حياته مهما كان نوع المكتسبات التي يتلقاها، هذه المكتسبات تمكنه من التعامل مع غيره ومع بيئته، وهناك من يساوي بين الثقافة والحضارة، إلا أن الثقافة أوسع وأشمل من الحضارة، وهي مرحلة سابقة لها و مستوى أدنى منها.

وإضافة لمفهوم الثقافة هناك مفهوم الهوية التي هي السمة الجوهرية العامة لثقافة كل مجتمع، "وهي ليست أحادية البنية؛ أي أنها لا تتشكل من عنصر واحد هو العنصر الديني أو العرقي وحده أو اللغوي وحده أو الثقافي الوجداني والأخلاقي وحده أو الخبرة التراثية أو العملية وحدها، وإنما هي حصيلة تفاعل هذه العناصر جميعًا"[2]، وبذلك تكون الهوية الثقافية هي تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب، والتي تمثل كيان الإنسان الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، بحيث يحس كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما، يخصصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى[3]، ولا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا تطابقت فيها العناصر الثلاثة: (الوطن والأمة والدولة)، **الوطن** بوصفه (الأرض والأموات)، أو الجغرافيا والتاريخ ككيان روحي، **والأمة** بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة، و**الدولة** بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة والجهاز الساهر على سلامتها[4]، و وتتكون الهوية الثقافية من عدة ركائز تتمثل في: (العقيدة، اللغة، ، التاريخ أو الماضي المشترك، العادات والتقاليد، ثقافة الحقوق والحريات، الأدب والفنون الثقافية، طريقة التفكير) وكل هذه العناصر هي بمثابة أهداف للعولمة الثقافية.

---

[1] جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، ص378.

[2] محمد أمين العالم: **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل مساهمة في المشروع النهضوي العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص103.

[3] زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الشلف، 2010، ص94.

[4] بن شريط عبد الرحمن: **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، ص137.

**المطلب الثاني: عولمة الثقافة**

تمثل العولمة الثقافية تعميمًا لأنماط الحياة وأساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قولبة الذوق و المأكل والملبس، أي محاولة توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافة **عالمية** واحدة تتمحور حول الذات الغربية[1] المشبعة بالقيم الليبرالية، وهي توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر في الذات وإلى الأخر وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عن السلوك[2]، وهذا ما يعرف بـ (**ثقافة الاختراق**) التي تمارسها الحضارة الغربية على الأمم الأخرى.

فإذا كانت العناصر التي تشكل الهوية الثقافية تعني الاختلاف والتمايز فإن العولمة تسعى لإزالة هذا الاختلاف عن طريق **التنميط**، وهذا يعني تشييء الإنسان ونمذجته، أي نزع كل ما هو ذو طابع روحي وجداني ذاتي يعبر عن الاختلاف، وإحلال التفكير المادي النفعي محله تمهيدًا لظهور الإنسان البرغماتي الذي يسعى فقط للسيطرة والربح.

وقد اتخذت الدول الغربية الغزو الثقافي كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، فالغزو الثقافي الغربي هو "التعميم لثقافة إشهارية إعلامية تضع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها (**ثقافة الاختراق**) التي تقدمها العولمة بديلاً للصراع **الإيديولوجي**، ولكن هذا لا يعني موت **الإيديولوجيا***[*] فالاختراق الثقافي نفسه محمل بإيديولوجيا معينة، تختلف عن الإيديولوجيات السابقة المتصارعة، فهي لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تقاومه، وإنما تعمل على اختراق الرغبة في تكوين هذا

[1] عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، ص30.

[2] خليل نوري مسيهر العاني:**الهوية الإسلامية في زمن العولمة**، ص120.

[*] **الإيديولوجيا**: تتكون من "إديو" بمعنى ما هو متعلق بالفكر، و"لوجوس" بمعنى العلم، وهي الاعتقاد بمنظومة فكرية كاملة في تفسير المجتمع والعالم.

البديل[1]، لأن الصراع **الإيديولوجي** صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما **الاختراق** الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها هذا التأويل والتفسير والتشريع؛ يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: **الإدراك**[2].

وتعمل **ثقافة الاختراق** على تقديم **الثقافة الجماهيرية الأمريكية** المستمدة من الحضارة الغربية، وقد حصرها باحث أمريكي في خمسة أوهام هي: **وهم الفردية**: ويهدف إلى تفكيك مفهوم الانتماء لدى الفرد ويفصله عن كيانه الاجتماعي، **وهم الخيار الشخصي**: ويكمل الوهم الأول ويدعمه متذرعًا باسم الحرية، **وهم الحياد**: أي سعي الفرد للتخلص من انتماءاته والتزاماته، فهو يصبح لا مباليًا بأي التزام أو ارتباط بقضية، **وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير**: وهو إلغاء رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين والضحايا، وتقبل هذه الفوارق باعتبارها أمور طبيعية، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة، والوهم الأخير هو **وهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي**: ومعناه الاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة[3]، واحتواء **إيديولوجيا الاختراق** التي تمتلكها العولمة، على مقومات القوة جعلها تشكل خطرًا على تشكيل الوعي وبناء الهوية الثقافية لدى الشعوب المستهدفة.

ويرجع **روجيه غارودي*** خلاصة **الحضارة الغربية** إلى ثلاث موضوعات (رجحان الفعل، رجحان العقل واللانهائي السيئ)، أما موضوعة **رجحان الفعل والعمل** وتمجيده تمجيدًا وحيد الجانب، فهي رجحان

---

[1] بن شريط عبد الرحمن: **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، ص138.

[2] أسعد 9

: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، ص19.

[3] بن شريط عبد الرحمن: **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، ص139.

* غارودي روجيه: مفكر فرنسي، ولد في مرسيليا سنة1913، من أهم مؤلفاته "ماركسية القرن العشرين"، "استعادة الأمل"، "حوار الحضارات"، "الغرب حادث عرض"،"نداء الأحياء"، "لكي يأتي عهد المرأة"،وقد نحى في السنوات الأخيرة منحى تصوفيًا وانتهى إلى اعتناق الإسلام(جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص420).

في تقديم الفعل بوصفه خلق الإنسان خلقاً موصولاً، وحركات تفصح عن عفوية الإنسان العميقة، وتظهر لدى **آدم سميث** و**ريكاردو** الذين لم يريا في الإنسان إلا الإنسان العامل والمستهلك[1]، فقد أصبح شعار الحضارة الغربية هو(دعه يعمل أتركه يمر)، وهذا يعني إتاحة الحريات الكاملة داخل أي مجتمع لرأس المال لكي يستثمر ويعمل ويبدع، وإزاحة كل الحواجز والموانع أمامه[2]، أما موضوعة **رجحان جانب العقل**، فهي الإيمان بقدرة العقل على حل كافة المشكلات، والتي خلفت المذهبية العلمية والتكنوقراطية اللتان تطرحان دومًا سؤال **كيف؟** ولا تطرحان البتة سؤال **لماذا؟**، وفي مثل هذا التصور **الوحيد البعد** ينحل الفكر إلى الذكاء وحده، ولا يجد فيه الحب ، ولا الإيمان ، ولا الشعر مجالاً، أما موضوعة **اللانهائي السيء**، فهي التي تعرف النمو باعتباره نموًا كميًا صرفًا في الإنتاج والاستهلاك، وباسم هذه الموضوعة تعمل المجتمعات الغربية كما لو أن كل ما هو ممكن تقنيًا أمر مرغوب فيه وضروري[3]، وهذه الموضوعات هي التي قانت ببلورت الفكر الغربي و**الإنسان ذو البعد الواحد**، الذي نشأ في ظل النظام الليبرالي، والذي يسعى إلى **السيطرة** على باقي الشعوب، بنشر ثقافته وأفكاره المادية النزعة.

لكن بالرغم من أن العولمة تكون في النواحي المادية أكثر اكتمالاً من المكونات الفكرية، إلا أن عولمة المكونات المادية لا تتم إلا بحدوث تغيرات فكرية وجدانية تمهد وتعزز التغيرات المادية، فلابد لحدوث العولمة من مدخل طبيعي هو المدخل الثقافي التربوي، ذلك أنه لا وجود للبنية الموضوعية العولمية خارج وعي الإنسان بها وتأويله لمعانيها واختياره للإمكانات التي يمكن أن يطورها فيها[4]، وهذا ما يجعل أهم وأنجح وسيلة لعولمة الثقافة هي عولمة طرق وأساليب التربية، ونحن نلاحظ اليوم أن الدول النامية بفعل تخلفها

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ترجمة: عادل العوا، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت،ط4، 1999، ص36.

[2] فؤاد البنا: **العالم الإسلامي بين التخلف الحضاري ورياح العولمة**، ص234.

[3] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص ص36،38.

[4] أحمد علي الحاج محمد: **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، ص ص41،42.

الفكري وضعفها الاقتصادي تلجأ إلى استيراد المناهج التربوية المحملة **بالثقافة الغربية** المعولمة، ناهيك عن وسائل الإعلام وشبكة الانترنيت التي أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في عملية التربية.

وقد اتخذت العولمة الثقافية طرق ووسائل أخرى عديدة في انتشارها أهمها وسائل الإعلام المرئية، فما يعرض اليوم في شاشات التلفاز معظمه يروج للثقافة الليبرالية الغربية، وذلك بعد استبدال الإعلام المكتوب بالإعلام المرئي وانتشار (ثقافة الصورة) بدلاً من (الثقافة المكتوبة)، كما تساهم أيضًا التظاهرات العالمية وملتقيات الإبداع في نشر ثقافة العولمة، بل إن المنتجات الصناعية هي أيضًا أصبحت تحمل رسالة ثقافية معولمة.

أن الهدف من العولمة الثقافية ليس إلا تكريس **إيديولوجيا** الفردية المستسلمة التي لا تمانع في قبول كل ما يأتي من الغرب لدى شعوب العالم الثالث، من أجل إزالة أي رفض يمكن أن يعارض الإيديولوجيا الغربية واستئصاله قبل أن يظهر، ومن ثمة يسهل غلى الغرب تمرير أي مشروع أو أي سلعة أو فكرة أو ثقافة أو نظام سياسي بغرض **السيطرة** وتحقيق أكبر قدر من الربح، وبما أن الثقافة التي تقوم العولمة بتعميمها ليست سوى **ثقافة الاستهلاك** التي تتيح للإنتاج الصناعي الغربي التوسع والنمو، فإنه يمكن القول إن الغاية من نشر **ثقافة الاستهلاك** هي غاية اقتصادية صرفة، ومنه يمكن القول أيضًا بأن العولمة بدأت بداية اقتصادية وانتهت إليها، من حيث أن أساس العولمة وبدايتها هو الاقتصاد و غايتها وهدفها النهائي هو الربح المادي.

**المطلب الثالث: حتمية الصدام الحضاري**

تنطلق العولمة الثقافية من فكرة مسلم بها هي أن الإنسان إنسان واحد له ثقافة واحدة تتلخص في علاقته بالطبيعة وبمن حوله ومحاولته **السيطرة** والتفوق بواسطة العلم والتقنية مع تحقيق أكبر قدر من الربح المادي، وهي ثقافة يريد الغرب أن يعممها ويفرضها على جميع الشعوب، والنموذج في ذلك هو **الإنسان الغربي ذو البعد الواحد**، "ذلك الإنسان هو الذي ينتظر من نمو العلوم والتقنيات نموًا لانهائيًا يروي غلة إرادته في **السيطرة** والربح، وهو الإنسان الذي خلقته **الرأسمالية**"[1]، فالعولمة الثقافية تهدف أساسًا إلى توحيد قيم ومعايير الأشياء مثل الخير والشر، الجمال والقبح، الحق والباطل، العدل والظلم لتصبح معايير عالمية مطلقة.

لكن هذه المطلقية في القيم والتي يراد لها أن تسيطر على التفكير الإنساني تصطدم بالنسبية التي تفرضها الاختلافات الموجودة بين حضارات العالم، فالثقافة المشتركة المتمثلة في سعي الإنسان نحو التحرر من الطبيعة يقابلها اختلاف البيئة التي يعيش فيها كل إنسان مما يؤدي إلى التنوع في طرق الاستجابة والتفاعل بين الإنسان والمجتمع والبيئة، وهذا في نظر **صمويل هنتنجتون** يؤدي إلى الصراع، فصراع و**صدام الحضارات** حسب **هنتنجتون** هو حتمية يفرضها الاتجاه نحو التقارب وتقليص المسافات الناتج عن العولمة من جهة، والاختلافات التي توجد بين هذه الحضارات على مستوى الأديان والقيم الأخلاقية من جهة أخرى، إضافة إلى رفض بعض المجتمعات للموجة الثقافية الأمريكية التي أخذت تجتاح العالم.

وعلى عكس فكرة (**نهاية التاريخ**) التي تتحدث عن الماضي وبالتالي تبعث على الاطمئنان على مستقبل أمريكا، والانتصار النهائي لليبرالية، تتحدث أطروحة (**صدام الحضارات**) عن المستقبل وتنذر

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص34.

بخطر المواجهة والحرب، وتدعو صراحة إلى أخذ الحيطة والاستعداد للدفاع عي النموذج الحضاري الأمريكي، وعن المصالح التي يقوم عليها[1]، وتأكيدًا على هذه الفكرة يقول **هنتنجتون**:"**لا يمكن أن يكون هناك أصدقاء حقيقيون دون أعداء حقيقيين، إن لم نكره ما ليس نحن، فلن نحب ما هو نحن، تلك هي الحقائق القديمة التي نعيد اكتشافها بألم بعد قرن أو أكثر من النفاق العاطفي، والذين ينكرونها إنما ينكرون أسرتهم وتراثهم الثقافي وحق الميلاد، إنهم ينكرون ذواتهم نفسها**"[2]، فالاختلاف الحقيقي الذي يوجب **الصدام** حسب **هنتنجتون** ليس الاختلاف السياسي أو الإيديولوجي، وإنما هو الاختلاف الثقافي وبالتحديد الاختلاف الديني العقائدي، فمثلا الأحلاف **الإيديولوجية** التي سادت أثناء الحرب الباردة كلها زالت بزوال الحرب، أما العلاقات التي لا تمحى فهي العلاقات العرقية والدينية والثقافية.

يركز **هنتنجتون** الصراع الثقافي بين الأديان وتحديدًا بين الديانتين الإسلامية والمسيحية أو بين الغرب والإسلام، إذ يقول:"**يقول بعض الغربيين أن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين، أربعة عشر قرنًا من التاريخ تقول عكس ذلك، العلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت عاصفة غالبًا، كلاهما كان الآخر بالنسبة للآخر**"[3]، ولذلك وبعد عرض الصراعات الدينية عبر التاريخ، يقرر **هنتنجتون** بأن معظمها كانت بين الإسلام والآخرين إذ يقول:"**حدود الإسلام دموية وكذلك الأحشاء**"[4]، وحسبه فإن سبب الميل إلى العنف في الحضارة الإسلامية هو نشوء الإسلام بين قبائل بدوية متناحرة وتوسعه الذي خلق حدودًا دموية.

---

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص84.

[2] صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، سطور، ط2، 1999،ص36.

[3] المرجع نفسه، ص338.

[4] صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** ، ص418.

ويعيد هنتنجتون ترتيب الحروب والنزاعات العسكرية خلال التاريخ ترتيبًا يبرز ما يعتبره المرحلة المقبلة من الصراع، فقد كانت الصراعات بين الملوك المستبدين والملوك الدستوريين، وبين **الدول القومية**، وبين الإيديولوجيات الشيوعية والفاشية والنازية **والديمقراطية الليبرالية**، صراعات داخل الحضارة الغربية بالدرجة الأولى، ولكن مع نهاية الحرب الباردة تخرج السياسة الدول من طورها الغربي ويغدو قوامها التفاعل بين الغرب والحضارات غير الغربية[1]، بحيث سيتحول الاختلاف بين المصالح الإيديولوجية إلى اختلاف بين الثقافات والأديان، التي تمثل أمور جوهرية بالنسبة للشعوب، والصراع بين الإسلام والمسيحية كان نتيجة الاختلاف، "**خاصة مفهوم المسلمين للإسلام كأسلوب حياة متجاوز يربط بين الدين والسياسة، ضد المفهوم المسيحي الذي يفصل بين مملكة الرب ومملكة قيصر، كما أن كلاهما ينظر إلى العالم نظرة ثنائية: نحن وهم، وكلاهما يدعي أنه العقيدة الصحيحة التي يجب أن يتبعها الجميع**"[2]، فهناك حملات كبيرة لنشر الإسلام في أوربا وأمريكا تهدد الغرب، كما أن هناك مشروع غربي لجعل العالم مثل أمريكا ينذر بالعداوة للغرب، وهذا كله في نظر **هنتنجتون** يؤدي إلى الصراع والصدام.

تمثل أطروحة (**صدام الحضارات**) تحريضًا على العداء للدين ودعوة إلى نفي وإقصاء الآخر الغير غربي الذي يمثل الحضارة الإسلامية بالخصوص، وما الاختلاف بين الأديان إلا ذريعة لنشر العداء للدين الإسلامي ومحاربته، فصحيح أن العالم شهد الكثير من الصراعات ومازال يشهد، إلا أن الصراع ليس بين دين إسلامي وآخر مسيحي، أو بين نظام استبدادي وآخر دستوري، بل هو كما يقول **الجابري**: "**صراع استعماري بين الغرب الاستعماري في أوربا وأمريكا وبين شعوب المستعمرات، صراع بين الأمم والشعوب المتطلعة إلى الحرية مع القوى الامبريالية المهيمنة عالميًا، سواء تحت غطاء الليبرالية أو أي**

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص ص95،96.

[2] صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ص340.

**غطاء آخر**"[1]، لقد كان تاريخ الغرب تاريخًا للاستعمار والغزو العسكري ثم الاقتصادي والثقافي، الذي عانت منه مختلف الشعوب بدعوى نشر المدنية والتحضر، فكانت النتيجة أن لحق التخلف والدمار بهذه الشعوب بفعل المدنية الغربية، ثم متى كانت أمريكا دولة متدينة حتى تأخذ على عاتقها المحاربة من أجل الدين المسيحي؟، إن الثقافة الأمريكية تتلخص فقط في العقلية **الأداتية** وفي النفعية المادية التي تكن العداء للطبيعة وللآخر.

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص97.

**المطلب الرابع: نتائج ومخلفات عولمة الثقافة**

يعرف البعض عولمة الثقافة على أنها نظام من العلاقات بين الثقافات يتسم بالترابط والتلاحم بروابط ثقافية إنسانية ويقوم على أساس المشاركة والمساهمة وليس على أساس الصدام والصراع، وهذا هو المعنى الأصلي الذي كان يجب أن تكون عليه، أي أن تكون **عالمية** الثقافة لا عولمة الثقافة، لولا أن بعض الأطراف ممن لهم القوة والنفوذ حولتها من معناها الإيجابي إلى معناها السلبي وغيرت شكلها من **الحوار** إلى الصدام.

ومن مظاهر الصدام بين الثقافات والحضارات هو تأثير الثقافات الأقوى على الثقافات الأضعف وسلبها هويتها وانتماءها، حيث أن القوي يستطيع أن يفرض ثقافته على الضعيف، "وعلى هذا ستؤدي العولمة الثقافية إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب الضعيفة وطمس معالم ثقافاتها الوطنية"[1]، وهذا بفضل التفوق الغربي الذي جعل **الثقافة الغربية** هي المسيطرة والثقافة الشرقية هي المستهدفة، هذا التفوق الغربي حسب **روجيه غارودي** لا يرجع إلى تفوق الثقافة بل إلى استخدام تقنيات السلاح والبحر لأهداف عسكرية وعدوانية، "وفي المقابل يرجع ضعف المجتمعات التقليدية إلى أنها ليست مندمجة في المنظومة الرأسمالية **العالمية**، وليست مؤهلة للمشاركة في إنتاج وسائلها وبرامجها وقيمها، حتى يمكن الحفاظ على عواملها الذاتية"[2]، وهذا ما جعل الإنسان الغربي هو وحده من يضع معايير الخير والجمال والعدالة وغيرها، عوضًا أن تكون هذه المعايير **عالمية** مشتركة تراعي كل الخصوصيات الثقافية.

إن **هيمنة نمط** واحد من الثقافة لا يؤدي إلى تطور الحضارة بحكم أن الحضارة الإنسانية قامت على تنوع وتعدد الثقافات، وكذلك فإن فرض ثقافة فئة معينة من البشر على سائر الأمم يجعل من بقية الشعوب

[1] رأفت دسوقي: **عولمة المدير في العالم النامي**، ص35.

[2] أحمد علي الحاج محمد: **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، ص43.

مجرد تابعين و أشباه آدميين وهذا ما يتناقض مع خصائص الإنسان كمفكر ومبدع[1]، وفي غياب الإبداع يغيب النفع في الحياة المدنية والاجتماعية والحضارية.

وإذا لاحظنا ما تقدمه وسائل الإعلام المروجة للثقافة الأمريكية من أفلام وبرامج تشجع على العنف والجريمة والانحراف نجد أن الثقافة الأمريكية لن تفيد الثقافة العالمية في شيء، بل إن وسائل الإعلام هذه تقدم مضمونًا سيئًا ومحبطًا يقتل فينا ملكة الإبداع والتفكير، ويعين على قتل الوقت ولا يضيف شيئًا يفيد الإنسان، وبذلك تؤدي العولمة الثقافية بكل وسائلها إلى **الاختراق** الثقافي الذي يمس المجتمعات التقليدية ويستهدف المجتمعات العربية بصورة مباشرة، بحكم الاختلاف الواسع بين الثقافة العربية والغربية، ولا يقف **الاختراق الثقافي** الذي تمارسه العولمة عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية والقومية[2]، ففي مجال الإعلام مثلاً هناك بعض المحطات التلفزيونية تؤثر تأثيرًا خطيرًا على المشاهدين وخاصة الأطفال، حيث تقدم هذه المحطات من جهة برامج ثقافية ودينية تدعو إلى الإصلاح المجتمعي وتحظى بالإقبال من طرف الشباب، ومن جهة أخرى فهي تعرض الإعلانات الإشهارية المثيرة وأفلام العنف والجنس والانحراف، وهذا التناقض في حقيقة الأمر يؤدي إلى الازدواجية في الشخصية وضعف في تحديد المفاهيم وعدم القدرة على تمييز القيم والمعايير الصحيحة من الفاسدة.

هذا بالنسبة لما تواجهه الشعوب من تبعات عولمة الثقافة، أما ما تواجهه الثقافة بصفة عامة فهو تحولها إلى سلعة وتجارة مربحة تستخدم لأغراض مادية وتخضع لقوانين السوق الحرة، وهذا ما يظهر في التجارة

[1] وليد أحمد مساعدة وعماد عبد الله الشريفين: العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، الأردن، المجلد18، العدد01، يناير2010، ص255.

[2] جفال سامية: التحديات الإعلامية العربية في عصر العولمة الثقافية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، بسكرة، العدد06، جانفي2010، ص05.

السينمائية ومعارض الفنون وتجارة المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية، كما يهدف الترويج **لثقافة الاستهلاك** عبر الإعلانات الدعائية والإشهارية إلى أغراض مادية اقتصادية بحتة.

إن انتشار أي ظاهرة بصفة استثنائية لا يعني بالضرورة خلو هذه الظاهرة من السلبيات وعدم احتوائها على أية مضار، والعولمة قائمة على تعميم ونشر مجموعة من الأفكار الغربية، بدعوى حرية الإنسان واحترام ذاته المفكرة، لكن الحرية التي تروج لها العولمة هي حرية بالمفهوم الغربي الضيق، وهو أن يفعل الفرد ما يشاء، وهذا المفهوم هو مفهوم كلاسيكي للحرية يحصرها في جانب تحقيق المتعة والمنفعة المادية للفرد، دون أي اعتبار للمجتمع والأسرة والدين وغيرها، فمثلاً هناك تعريف آخر للحرية وهو تعريف الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** يفترض بأن الحرية هي القدرة على ضبط النفس والاحتكام إلى القوانين، كما يعتبرها **روجيه غارودي** وعي الانتماء إلى الكل، ولذلك فما الذي يمنع أن تكون الحرية هي إتباع الدين والانقياد له؟، ولو نظرنا إلى الطريقة التي تنشر بها النظم السياسية التي تمجد الحرية لوجدناها منافية للحرية، ذلك أن المبادئ التي يقوم عليها النظام الليبرالي تفرض على الشعوب بالقوة وهذا نقض للحرية في حد ذاتها، ولذلك فالحرية المعولمة التي يروج لها الغرب لا تخدم الحضارة الإنسانية ككل، ثم إذا كانت العولمة تسعى إلى إزالة الفوارق بين البشر، فقد فشلت في ذلك بدليل انقسام العالم إلى شمال غني متطور، وجنوب فقير متخلف.

# الفصل الثالث: الفلسفة وتحديات العولمة

## المبحث الأول: الفلسفة كآلية لمواجهة العولمة

## المبحث الثاني: نحو عالمية الثقافة

تكمن قوة الفلسفة في أن لها القدرة على طرح الأسئلة باستمرار، وذلك يمكنها من أن تتماشى مع مستجدات الحياة، والبحث عن المشكلات التي تواجه الإنسان في كل مرة ومحاولة إيجاد حلول لها، ومشكلة الإنسان المعاصر هي مشكلة التناقض الحاصل بين التقدم العلمي والتكنولوجي والتعمق في قدرة الإنسان على تفسير الكون والطبيعة والكائنات، وكذلك الزيادة في وتيرة الإنتاج والعمل واكتشاف المزيد من الثروات من جهة، والزيادة في مظاهر الفقر والتخلف العلمي والمادي، وانتشار الأمراض والمجاعات والآفات الاجتماعية من جهة أخرى، فهل يعني هذا أن الفلسفة لم تعد قادرة على إيجاد الحلول لما يواجهها من تحديات ومنها تحديات العولمة، وأن العلم أصبح يفوق الفلسفة، وبالتالي فالحل هو تجاوز الفلسفة وإحالتها إلى التقاعد؟، أم أن الفلسفة تبقى قائمة مادامت هناك مشاكل تواجه الإنسان؟، فما هو سبب التناقض الذي يعيشه الإنسان المعاصر ؟، وهل من الممكن تجاوز هذا التناقض إلى ما هو أفضل؟.

## المبحث الأول: الفلسفة كآلية لمواجهة العولمة

تعاني الدول والشعوب في عصرنا هذا من الكثير من المشاكل الناجمة عن الانتشار الواسع لسياسات العولمة بكافة نواحيها وأبعادها، وهذه المشاكل كلها تأتي في ظل طبيعة القوى و المصالح التي تملك سلطة القرار العالمي حتى الآن، وهذه القوى هي التي أصبحت تنتج وتحدد معاييرًا للأشياء ممثلة في الإنتاج والاستهلاك، وتفرضها عن طريق سلطة المال على الجميع، وبما أن الفلسفة هي التي تهتم بحل مشاكل الإنسان، يتعين عليها اليوم أن تنظر في مشكلة العولمة التي تملك من العيوب ما يجعلها مشكلة العصر، فهل بإمكان الفلسفة أن تقف في وجه العولمة؟.

### المطلب الأول: الوظيفة المعاصرة للفلسفة

يقسم **كانط** الفلسفة إلى معرفة مادية وصورية، الفلسفة الصورية تسمى المنطق، أما الفلسفة المادية وهي التي تتناول بالبحث موضوعات بعينها والقوانين التي تخضع لها هذه القوانين، فهي تقسم بدورها إلى قسمين، إذ أن هذه القوانين إما أن تكون قوانين للطبيعة أو قوانين للحرية، ويسمى العلم الذي يعالج الأولى بالفيزيقا والذي يعالج الأخرى بالأخلاق[1]، كما أن هناك اتجاهين كبيرين يحددان مجال الفلسفة هما: فلسفة القيم والفلسفة الميتافيزيقية، أما فلسفة القيم فتنظر في قيمة النشاط الإنساني وتعتمد على مقاييس أو معايير ذاتية لتقدير القيم الأساسية وهي الحق والخير والجمال، وأما الميتافيزيقا فإنها تبحث في المسائل التي تتعدى نطاق عالم الظواهر الطبيعية[2]، وما يميز الفلسفة عن العلوم هو أن المذهب الفلسفي قد تكمن وراءه الرغبة في تحقيق غايات عملية، ويصدق ذلك على الخصوص بالنسبة للفلسفة السياسية والاجتماعية والأخلاقية، أما البحث العلمي فلا يهدف إلا للمعرفة في ذاتها، بصرف النظر عما قد تؤدي إليه من خير أو شر من

[1] إيمانويل كانت: **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**، ترجمة عبد الغفار مكاوي، الدار القومية، القاهرة، (د ط)، 1965، ص ص 3،4.

[2] السيد محمد بدوي: **الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، 2000، ص6.

الناحية التطبيقية[1] وبالتالي فإن تراجع دور الفلسفة اليوم وانحسار مداها، وكذا الاتساع والنمو المفرط للعلم والتقنية ، قد أحدث اختلالاً في التوازن بين عنصري المادة والروح في الإنسان، فبعدما كانت الفلسفة تحكم العلم، أصبح هناك تهافت للبحوث العلمية التي لا تحتكم إلى الفلسفة في شيء، و تقوم دائمًا على ترجيح الفعل والعمل، بغض النظر عما إذا كان هذا الفعل يخضع لقيم ومعايير الصواب والخطأ.

وتؤدي الفلسفة وضيفتها حينما تجيب على السؤال الآتي، وهو "كيف يمكن للقوة أن تتوافق مع المعقولية في المجتمعات، والسياسة في أكثر معانيها انتشارًا هي علم القوة وتنظيمها في المجتمعات، فالفلسفة هي تنظيم مستمر لعملية التعقل واكتشاف المبادئ المنظمة للتطبيق العملي، ولما كانت الأداة التي يمكن لها تحقيق هذا التوفيق بين القوة والعقل في المجتمع هي الدولة، فقد يحدث أن تنجح الدولة في إخضاع القوة للعقل"[2]، وهذا ما لا تملكه ولا تستطيعه الدولة في عصر العولمة، فالسياسة التي هي تدبير شؤون المدينة أو الدولة هي في عصرنا غائبة تمامًا، لأن وضيفة التدبير قد تركت لمن هم ليسوا أهلاً لها، فعوضًا أن يتولى الفيلسوف والسياسي مهمة وضع النواميس التي تنظم الدولة وتكفل العدالة لمواطنيها، تحولت الدولة اليوم إلى دولة (أوليغارشية) تخضع في سياساتها لرأس المال المعولم وأصحابه.

ومن هنا يرى **الجابري** أن الفلسفة يجب أن تنفرد بمهمة صياغة المفاهيم، "إذ أن (وقاحة) الفلسفة تفرض القول إن إطلاق سراحها يقتضي تحمل خطابها حول المدينة، فهي شرط وجودها والغاية التي تجري إليها، كما أن صراحة الفلسفة تقتضي القول: إن المجتمع المدني لا معنى له بدون المدينة، والمدينة بدون فلسفة مجرد تجمع سكاني لا روح له، إن موضوع الفلسفة اليوم هو مفاهيم كل من: "المدينة" و(المجتمع المدني) و(الديمقراطية وحقوق الإنسان) و(العدالة) و(التسامح)، وبالتالي فالظرف الراهن يجعل مهمة

[1] السيد محمد بدوي: **الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع** ، ص7.

[2] أميرة حلمي مطر: **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1995، ص3.

الفلسفة مركزة على (المفاهيم)"[1]، وهذه المفاهيم هي ما تعلق بالحق والخير والجمال، وهي مرتبطة بالجانب المفقود في الإنسان المعولم وهو الجانب الروحي، فالإنسان السوي الذي يهتم بما أودع فيه من العقل بمعرفة الحقيقة، ينبغي عليه أيضًا بما أودع فيه من الشعور أن يهتم بممارسة الخير، فإذا كان للعلم أهمية في رقي الإنسان المادي، فإن الأخلاق أكثر أهمية لأنها تتصل بالناحية الروحية عند الإنسان، فلا ينتظر من كل إنسان أن يكون عالما، ولكن ينتظر منه أن يدرك معنى الواجب وأن يعمل على تطبيقه[2].

فإذا اهتمت الفلسفة بوظيفتها المتمثلة في صنع المفاهيم، لم تترك الفرصة لمنافسيها الذين ينازعونها تلك المهمة من الإعلاميات ووسائل الدعاية والإشهار، المروجة للتفكير المادي الصرف، والمشيّدة **للإنسان الوحيد البعد**.

[1] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص9.

[2] السيد محمد بدوي: **الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع**، ص8.

**المطلب الثاني: الفلسفة وتجاوز أبعاد العولمة**

إذا كانت أبعاد العولمة أبعادً فلسفية ، فإن السبيل الوحيد إلى تجاوزها هو السبيل الفلسفي، ومثل أي فلسفة قابلة للنقد والتصحيح، فقد تعرضت الفلسفة الغربية الحديثة التي تمثل القاعدة الفكرية للعولمة لنقد عنيف من قبل فلاسفة ومفكرين غربيين، بينوا أن هذه الفلسفة ليست إنسانية كما تدعي بل أن ما فيها يكرس التسلط على الإنسان وكبح إرادته.

لقد وصف **روجيه غارودي** المجتمع الغربي بالعرض الذي لا يستحق أن يوصف (بالمعجزة)، فلم يبق عصر النهضة معجزة كما لم تبق ثمة معجزة يونانية، إن خلق مجتمع تسوده المنافسة وخصومة الناس بعضهم مع بعض في إطار (السوق)، قد أدى إلى عقائدية إيديولوجية تبرر الممارسة وتحول التصور السابق لعلاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالله[1]، حيث تحولت العلاقة الأولى والثانية إلى علاقة سيطرة، وقامت العلاقة الثالثة على الاعتقاد بأن الدين هو عائق في طريق العقل نحو التقدم والانفتاح على الكون.

إن من أبرز النقاد للمشروع الحداثي الغربي هم ممثلو النظرية النقدي لمدرسة فرانكفورت، وعلى رأسهم **ماكس هوركهايمر**[*] **وثيودور أدورنو**[**] ، اللذان بينا كيف أن التنوير تحول من تعبير عن فكرة التقدم الإنساني وعن تحرير الإنسان، إلى أسطورة تخفي السيطرة و**الهيمنة؟**، "وذلك حين تحولت العقلانية التنويرية إلى عقلانية **أداتية**، تستخدم العقل كأداة للسيطرة على الطبيعة ثم على الإنسان، والمقصود بالعقل هنا العقل

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص33.

[*] **هوركهايمر ماكس**: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني (1895_1973) تزعم مدرسة فرانكفورت، أخذت مساهمته الخاصة شكل تحليل نقدي للعقل، فلئن يكن العقل قد صاغ في الماضي مثل الحرية والعدالة والديمقراطية، فإن هذه المثل حل بها الفساد في ظل هيمنة البرجوازية التي أدت إلى تحلل حقيقي للعقل(جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص711).

[**] **أدورنو وثيودور**: فيلسوف وعالم اجتماع وعالم موسيقي ألماني(1903_1969)، انصب اهتمامه حول الاستهلاك الثقافي داخل المجتمع الصناعي، تدحض نظريته النقدية وهم الأنوار والاعتقاد بدور العقل التحرري، وتهدف بنوع من التشاؤمية الطوباوية إلى إسقاط الأقنعة التي تخفي السيطرة( المعجم نفسه، ص47).

الأداتي أو التقني القائم على التكميم والقياس والفاعلية والموجه نحو ما هو عملي وتطبيقي ونفعي"[1]، وفكرتا السيطرة على الإنسان وعلى الطبيعة هما فكرتان مترابطتان من حيث أن تقنين وترييض الطبيعة لا يتم إلا باستخدام (واسطة) أو(وسيلة) أو (آلة) ألا وهي (العقل الإنساني)، وبالتالي فإن السيطرة على الطبيعة نتيجة الخوف المستمر منها، يتطلب السيطرة على الإنسان وتشييئه وتنميطه وتسخيره لخدمة أغراض السيطرة والربح المادي، وهذا يعني أن المبادئ الذي قامت عليه **الحداثة** الغربية والتي تنادي بحرية الإنسان واستقلاله ما هي إلا نفي لحرية الإنسان.

ويوضح **ماكس هوركهايمر** و**ثيودور أدورنو** على لسان كمال بومنير فكرة العقلانية **الأداتية** كالآتي: "من خلال تشغيل العقل يبتعد الناس عن الطبيعة ليجعلوها أن صح القول أمام أنظارهم ليروا في نهاية الأمر كيفية السيطرة عليها، بما يشبه الشيء أو الأداة، كذلك هو مفهوم الأداة، فالعقل ليس عقلاً فقط، إنه الطبيعة وقد صارت معقولة في غربتها عن ذاتها، في المعرفة التي يدركها العقل من ذاته كطبيعة منقسمة"[2]، فالعقل الذي يسعى إلى لسيطرة على الطبيعة كشيء خارج عنها، هو نفسه جزء من هذه الطبيعة، فالطبيعة تتضمن الكون ومجموع الكائنات، والإنسان يقع ضمن هذه الكائنات، وبالتالي فالسيطرة على الطبيعة تقتضي السيطرة على الإنسان، وتظهر معالم السيطرة على الإنسان في السياسة **الرأسمالية**، وهذا ما عبر عنه **روجيه غارودي** بقوله:"**إن التخلف هو التعبير الدال على علاقة استغلال بلد بلدًا آخر، وبعبارة أخرى، إن النمو والتخلف عنصرا منظومة واحدة، هي المنظومة الرأسمالية**"[3]، إذ تقتضي الثورة في الإنتاج ثورة أخرى في الاستهلاك، وهذا ما دفع الدول الغربية إلى اللجوء إلى الاستعمار العسكري

[1] كمال بومنير: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص ص42،43.

[3] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص40.

والاقتصادي لدول أفريقيا وآسيا، من أجل تلبية مطالب **الرأسمالية** المتمثلة في استغلال اليد العاملة الرخيصة، وإيجاد شعوب مسيطر عليها، مشبعة **بثقافة الاستهلاك** المعولمة، من أجل تصريف الإنتاج.

ومن مخلفات **الحداثة** نجد النظام الليبرالي القائم على الملكية والحرية الفردية، وهي ما يرفضه **دوركايم*** "إذ ينتقد الاتجاهات النفعية بقوله إنه إذا كان المجتمع ينشأ باتفاق الأفراد فما الذي يدفع هؤلاء لأن ينتقلوا من الحالة الفردية الخالصة، حالة الاستقلال والتفرد التام، إلى حالة عدم الاستقلال والاعتماد على الآخرين بدخول المجتمع؟، إن هذا غير منطقي كما أنه غير طبيعي، فما هو فردي لن يصدر عنه إلا ما هو فردي ولن يصدر الجماعي عن الفردي أبدًا"[1]، كما أن الفردية والملكية ليست صفات من طبيعة إنسانية أصيلة، لأن عمل المرء لا يأتي معه بحق الملكية الخاصة من نفسه بل بفضل التبادل، فلو كان حق الملكية هو حق الفرد فيما ينتجه فقط لكانت الملكيات الخاصة صغيرة جدًا ولكان من المستحيل توسعها، و التبادل يتم على أساس العقود التي تفترض وجود الملكية الخاصة والأفراد بصفتهم أشخاصًا قانونيين، وتحاول النظريات الليبرالية عن طريق نموذج العقد وصف الحياة الاجتماعية وتفسير نشأة النظم السياسية، لكنها بذلك تصادر على المطلوب، ذلك لأنها تفترض وجود الأفراد باعتبارهم شخصيات قانونية قبل الدخول في أي نظام اجتماعي[2]، ولو نظرنا إلى رؤية **جون لوك** الإبستمولوجية لوجدنا أنه يقول بنسبية المعرفة الناتجة عن التجربة ويرفض أي معرفة عقلية سابقة عنها، فكيف (للصفحة البيضاء) التي يصفها **لوك** أن تكون لها مقدرة على معرفة القانون الطبيعي؟.

---

* **دوركايم إميل** (1858-1917): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ينظر إلى علم الاجتماع من حيث كونه يهتم بدراسة المجتمع وما ينبعث عنه من ظواهر دراسة علمية وصفية تحليلية، عرف الظاهرة الاجتماعية بأنها طرق للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها عن الفرد، من أهم مؤلفاته "تقسيم العمل الاجتماعي"، "قواعد المنهج في علم الاجتماع"، "الانتحار"، "التربية الخلقية"، "علم الاجتماع والفلسفة".

[1] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، ص222.

[2] المرجع نفسه، ص216.

كما أن العقد عند **دوركايم** لا يضع مبادئ ومعايير للتفاعل بين الأفراد، بل يحدد العلاقة بين الأفراد والأشياء باعتبارها موضوعات للملكية، والتساند الذي يحدثه هذا العقد تساند سلبي، ذلك لأنه لا يعتمد على تقديم خدمة بل على تجنب وقوع الأذى الذي قد يلحق بالملكية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أن العقد الليبرالي يحرص على إحداث تمايزات وإقامة حدود فاصلة وعازلة بين الأفراد للحفاظ على ملكياتهم منفصلة ومستقلة، لا إحداث اندماج وانسجام بينهم[1]، مما يعني التضحية بالعلاقات الاجتماعية القائمة على المحبة والتضامن، في سبيل المصالح الفردية التي تحول هذه العلاقات إلى مجرد علاقات مبادلة بين البائع والشاري، وقائمة على المصلحة المادية، وبذلك يصبح البحث عن تنمية الثروة وتوسيع الملكيات الخاصة هو المحدد الوحيد للعلاقات بين البشر.

إن المطلوب في الوقت الراهن هو الوضع الذي يخضع فيه الاقتصاد للمجتمع وليس العكس، والذي يخضع فيه العلم للفلسفة وليس العكس، وتخضع فيه التقنية للإنسان وليس العكس، المطلوب هو أن يصحح مسار العلم والتقنية، بأن يطرح سؤال **لماذا** بدلاً من سؤال **كيف**، لأن الغاية من العلم هي تسهيل حياة الإنسان والمحافظة على الطبيعة التي هي بيئته، وليس تسخير الإنسان للسيطرة على الإنسان وعلى الطبيعة، ولا فائدة من ضخامة الثروة ورؤوس الأموال، إن تركزت في يد مجموعة من الأغنياء لتستخدمها كوسيلة ضغط على الطبقات الأخرى المحرومة من أجل زيادة فقرها ومعاناتها.

[1] أشرف منصور: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، ص218.

## المبحث الثاني: نحو عالمية الثقافة

بعدما تبين ما للعولمة من مساوئ تضرب في الصميم الحضارة الإنسانية وتسير بها نحو اللانظام واللاسياسة وتحيل التفكير إلى المادة والربح، وجب البحث عن ما يقابلها ويسير بعكس اتجاهها، والذي يقابل عولمة الثقافة هو عالميتها.

يقصد **بالعالمية** التعبير عن التنوع الثقافي، أو الاعتراف المتبادل بالأدوار، بحيث يكون العالم منفتحًا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، وهي ضرورة إنسانية من أجل التواصل الحضاري ومن أجل التراكم والتطور المعرفي والعلمي، وهي التي تحقق التلاقح الفكري الذي يولد الحركة الفكرية الثقافية، ويعزز دورتها بشكل سليم[1]، ويقصد بالفكر العالمي ذلك الفكر الذي ينساب انسيابًا بين الناس لا قهر فيه ولا سيطرة، ولا يفرضه أصحابه على الآخرين بالقوة[2]، ولذلك فإن نشدان الفكر العالمي في المجال الثقافي كما في غيره من المجالات، طموح مشروع، ورغبة في الأخذ والعطاء، في التعارف والتلاقح، إنها طريق (الأنا) إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة[3]، فإذا كانت الاقتداء بالفكر العالمي يضمن صيانة مختلف الثقافات وحماية مختلف الهويات، فالأجدر أن تكون **العالمية** هي ثقافة العالم، وعندئذ يصبح السؤال المطروح هو: كيف السبيل للوصول إلى **عالمية** الفكر والثقافة؟.

[1] أسعد السحمراني: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، ص ص 16، 18.
[2] عبد القادر تومي: **الفكر العالمي والفكر العولمي**، ص23.
[3] أسعد السحمراني: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، ص18.

**المطلب الأول: حول إمكانية الحوار بين الثقافات**

يعني **الحوار** بين الحضارات التبادل الثقافي، أي الاعتراف المتبادل بين الحضارات بأن كل حضارة قائمة بذاتها لها ما تقدمه للحضارات الأخرى، على اعتبار أن **الحوار** يقتضي أن يعترف كل أطرافه بالنقص حتى يتسنى لهم الاستفادة بالأخذ والعطاء، والحوار الذي نحن بصدد التعرض إليه هو الفكرة التي جاء بها الفيلسوف الفرنسي **روجيه غارودي** حول إمكانية قيام حوار بين حضارات الشرق والحضارة الغربية، وقيام تلاقح حضاري يتيح إخصابًا متبادلاً تفيد منه الإنسانية جمعاء، وهذا ما يصب في **عالمية** الثقافة، فإلى أي مدى يمكن أن ينجح هذا المشروع الكوني؟.

يقترح **روجيه غارودي** حلاً لمشكلة القطيعة والتصادم بين حضارات العالم، يتمثل في تغيير نظرة الغرب تجاه (الآخر) أي شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من كونها سوقا للربح وساحات للحروب إلى حكمة يمكن الأخذ منها في سبيل الإفادة من تجربتها، يقول روجيه غارودي:"**إن فهم ثقافة أخرى يستلزم تحولاً كبيرًا في عقليتنا الغربية، وجهدًا كبيرًا في التواضع الفكري وفي القبول..، فلئن كان الواقع يؤلف كلاً، فلا يمكن أن نجد لحرية الإنسان معنى بالانطلاق من الفرد بوصفه معزولاً عن سواه، إن الحرية وعي الانتماء إلى الكل**"[1]، ولا يكون ذلك إلا بالتخلص من الأنا الفردية والذوبان في الجماعة الإنسانية، وإعطاء معنى آخر للحرية، يعمل على التقارب وليس التباعد بين حضارات العالم، "**إن حوار الحضارات وعي بأن العمل ليس وحده ينبوع جميع القيم، وأن وراءه يوجد العيد، والحب، اللعب، والرقص بوصفه رمز فعل الحياة..، لعلنا نتعلم من جديد على هذا النحو حرية جديدة، حرية لا تتحقق إلا مع الآخرين في الحب، لا في مجرد المطالبة الفردية، حرية أساسها تفضيل القصيدة والإبداع على مجرد**

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص ص107،108.

**المشروع التقني والمفهوم المجرد**"[1]، وهنا يرفض **غارودي** تعريف الحرية على أنها النزوع إلى الفردية والتحرر من الآخرين ومن المجتمع، مثلما هو الحال في النزعة الليبرالية التي تهدف إلى ضرب الوحدة، وإلى رفض الآخر وإحالة العلاقات بين البشر إلى علاقة ربح قائمة على المصلحة والمنفعة.

وبالإضافة إلى تغيير النظرة نحو الآخر ينبغي أيضًا تغيير النظرة نحو الطبيعة من كونها ملكية يجب السيطرة عليها إلى كونها البيئة التي تحوي الإنسان، يقول **غارودي**:"**إن المشكلة هي مشكلة إحداث تغيير جذري في الأنموذج الغربي لعلاقاتنا مع الطبيعة بفضل حكمة الصين وأفريقية والهند والإسلام؛ مشكلة إقامة توازن في مفهومنا ذي النزعة التقنية بالإفادة من تجربة حية، شعرية وصوفية، هي تجربة اتصالنا ومشاركتنا في طبيعة لا نملكها، بل تملكنا، وفي اكتشاف غائيات أخرى للتنمية، وفي الوصول إلى تعريف آخر لمعنى التطور والنماء**"[2]، كما أن **غارودي** مقتنع أيضًا بأن عالمنا (الإسلامي) تلزمه صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديد للدين يتطابق تمامًا مع أصول العبادة والصلاة ، ويطلعنا على مسؤولية البعض تجاه البعض الآخر، ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً، ففي ديننا الجديد هذا سيكون على القادر والثري والعالم مسؤولية، وللفقراء حقوق، وهذا هو الدين والاقتصاد والنظام الاجتماعي والحياة الخلاقة للفنون والتعليم[3] وبذلك تصبح الأزمة الحاصلة هي أزمة مفاهيم والحل يكمن ي تغيير هذه المفاهيم، وهي المفاهيم التي تعبر عن علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالله، فإذا تجاوزنا المفاهيم السائدة كان هناك إمكانية لقيام **الحوار**.

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص216.

[2] المرجع نفسه ، ص215.

[3] مصطفى النشار: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، دار قباء، القاهرة، ط1، 2003، ص ص115،116.

وكمثال عن **العالمية** التي يتصف بها **حوار** الحضارات، يذكر **روجيه غارودي** ما تميز به فكر **غاندي*** من تسامح، إذ يقول:"**لقد كتب غاندي من قبل: إذا جاءني مسيحي وقال لي بأنه تحمس عند قراءة (بغافاد_جيتا) وأنه يريد أن يعتنق الهندوسية أجبت: أن التوراة تستطيع أن تمدك تمامًا بما يمدك به(بغافاد_جيتا)، ولكنك لم تكتشف ذلك حقًا، قم بهذا الجهد وكن مسيحيًا حقًا. وذاكم هو روح حوار الحضارات الحقيقي الذي أسعى إلى المضي به قدمًا في كتابي وفي مشروعي**"[1]، **فحوار الحضارات** هذا يهدف إلى بناء ثقافة **عالمية** تعترف بالاختلاف وتضم كل الثقافات دون تمييز ودون استعلاء ثقافة على أخرى أو غزوها ومحاربتها.

إن **حوار الحضارات** الذي يقصده **روجيه غارودي** هو **حوار** بين الغرب الذي يملك الجانب العلمي والتقني، والشرق الذي يملك الجانب الروحي المعنوي، والإنسان لا يكتمل إلا إذا تكافأ فيه كلا الجانبين، إلا أن الدعوة إلى **الحوار** هي دعوة موجهة للغرب باعتباره هو من يرفض الحوار ويرفض الآخر، أما الإنسان الشرقي فليس لديه أي مشكلة مع الآخر، بل إنه هو من يسعى إلى الحوار بصفته الطرف الأضعف، فهل من سبيل إلى **الحوار** مع من يرفض الحوار؟

إن الحوار الحضاري في نظر المفكر المصري **مصطفى النشار**** أمر مستحيل حسب معطيات الواقع، والتي تقول بأن نظرة الإنسان الغربي لإنسان الشرق لن تتغير، وهي نظرت قوامها أن إنسان الشرق كائن بربري لا يصلح إلا للرق والعبودية، وأنه عقيم فكريًا وفلسفيًا وغير قادر على التحدي الحضاري، بالإضافة

* **غاندي موهانداس كرمشاند**: المعروف بالمهاتما، سياسي وفيلسوف هندوسي (1867-1948)، أبرز شخصية في التاريخ المعاصر للهند التي هيمن على مسرحها السياسي والاجتماعي والفكري على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، فقد كان زعيم الحركة القومية في الهند ووجهًا متألقًا من وجوه الزهد الهندوسي وكان الحب سلاحه السلمي، من مؤلفاته "قصة تجاربي مع الحقيقة" و"الرسائل إلى الأشرم"، زعيم الحركة القومية في الهند (جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص422).

[1] روجيه غارودي: **في سبيل حوار الحضارات**، ص222.

** **مصطفى النشار**: واحد من أهم المفكرين المصريين المعاصرين، ولد في 1853 حصل على الدكتوراه في الفلسفة اليونانية عن نظرية العلم الأرسطية، ترأس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة بين عامي 2002 و2014، كما تولى عمادة كلية التربية بين عامي 2002 و2005.

إلى أن الغرب بشهادة **غارودي** لم يعد يملك حضارة بل هي مدنية بلهاء تقودها قوى الدمار والفتك والعنف، لا قوى التفكير العقلي والمنطقي[1]، وهذا ما يظهر في خطابات الغربيين على لسان مفكريهم، وخاصة في المؤلف الشهير **صدام الحضارات** لمؤلفه الأمريكي **صامويل هنتنجتون**، الذي يحرض على العداوة والقطيعة مع الشعوب الغير أمريكية وخاصة الإسلامية، إذ ورد في الكتاب:"**طالما أن الإسلام يظل وسيظل كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإن الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل**"[2]، ويقول **هنتنجتون** في موضع آخر على لسان غازي بن عبد الرحمن القصبي:"**إن المشكلة الأساسية التي تواجه الغرب ليست الأصولية الإسلامية ولكنها الإسلام نفسه الذي يمثل حضارة مختلفة يؤمن أبناؤها بسمو حضارتهم ويسكنهم هاجس تخلفهم المادي**"[3]، وفي نفس السياق قسم (غراهام فولر) وهو باحث مرموق في مؤسسة (راند) (RAND) الأمريكية شعوب العالم إلى مؤيدين للرؤية الغربية ومعارضين لها، حيث أن الرؤية الغربية تقوم جوهريًا على ثلاث مبادئ أساسية: الرأسمالية والسوق الحرة، حقوق الإنسان **والديمقراطية الليبرالية العلمانية**، الدولة الأمة كإطار للعلاقات الدولية. وهكذا فإن الغرب يتحدد هنا بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان...، أما خصوم الغرب أي بقية العالم، فهم المعارضون لهذه القيم[4]، وهذه الآراء كلها لا توحي بأي نية في **الحوار** أو التبادل الحضاري، بل إنها تبدو وكأنها تحظر لمستقبل سيكون فيه العداء للشعوب الغير غربية أكثر من ذي قبل.

[1] مصطفى النشار: **ضد العولمة**، دار قباء، القاهرة، ط1، 1999، ص ص185_188.

[2] صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ص343.

[3] غازي بن عبد الرحمن القصيبي: **العولمة والهوية الوطنية**، ص17.

[4] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص130.

ويعرض مصطفى النشار صورة للوضع الراهن للعلاقة بين الشرق والغرب، من خلال تعاقب السلم والحرب تعاقب الخير والشر في نفس الإنسان بين طرفين، أحدهما قوي يلوح أحيانًا باستخدام القوة، ويستخدمها أحيانًا أخرى، فلا يعير اهتمامًا لكل دعاوى **الحوار** والإصلاح، وطرف آخر ضعيف لا يجد أمامه الدعوة إلى **لحوار** بعد أن فقد كل مظاهر القوة[1]، ما يجعل العلاقة القائمة الآن بين الغرب من جهة، والعرب والمسلمين والعالم الثالث كله من جهة أخرى، هي من جنس علاقة السيد بالعبد؛ السيد يستغل العبد وهو يحتاج إليه إذ تتوقف عليه كثير من شؤونه، والعبد يعاني من السيد ولكنه هو الآخر محتاج إليه، وبما أن تغيير هذه العلاقة لم يعد ممكنًا عن طريق (ثورة العبيد)، على الأقل في الظروف الراهنة لأن الغرب مستعد لأن يكرر في أي مكان ما فعله في العراق، فإن ما تسمح به الظروف الآن هو العمل على تحقيق نوع من توازن المصالح يحد من هيمنة السيد وغلوائه[2]، وبما الإنسان الغربي الآن في منزلة السادة وفي موقف القوة، فإنه من الطبيعي أن لا يركن إلى **الحوار** والصلح، فمن غير الممكن إقامة **حوار** مع من هو ليس بحاجة إلى **حوار**،كونه يملك كل مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، التي تمكنه من أن يصل إلى أي شيء يريده، سواء عن طريق السياسة الخارجية أو القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية أن اقتضى الأمر، وما نشهده اليوم من تحكم الغرب في اقتصاد وسياسات الدول النامية خير دليل على ذلك.

وبما أن الغرب لا يريد أن يسمع كل أصوات المطالبة بحوار سلمي بين الطرفين، فليس أمامنا نحن أبناء الشرق إلا العودة إلى الذات واستلهامها، العودة إلى الاستمساك بكل قيمنا الأصيلة وبديننا الحنيف وبكل ما يدعو إليه من قوة وترابط وتراحم وحب وتعاون وإعمال فكر وإبداع، العودة إلى الإمساك بعناصر

[1] مصطفى النشار: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، ص ص118،119.

[2] محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر**، ص132.

حضارتنا الإيجابية التي افتقدناها في غمرة التباهي بالفرنجة والتغريب، ولعل العودة إلى الذات تكون بداية وأداة للتغيير نحو الأفضل والأقوم والأقوى بعون من الله وبمساندته وإرادته التي ليس فوقها إرادة[1].

إن إمكانية قيام حوار بين حضارات الشرق والحضارة الغربية أمر غير ممكن في ظل الهيمنة التي تمارسها الدول الغربية القوية على الدول الشرقية الضعيفة في مختلف المجالات، والتي وصلت إلى حد محاولة طمس ومحو ثقافات هذه الدول وإعلان الحرب على الإسلام والمسلمين، وذلك لأن **الحوار** على ما يبدو يتطلب أن يكون المتحاورون متكافئين في القوة، وهذا ما لا يوجد حاليًا، وبالتالي ليس من الممكن أن يدخل العالم النامي في حوار مع الغرب قبل أن يحقق شروط النهضة، ويكون قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية بإمكانها أن تحد من طغيان الغرب، وعندها فقط يكون **حوار** الحضارات ممكنًا.

[1] مصطفى النشار: **ضد العولمة**، ص191.

**المطلب الثاني: عالمية الإسلام بدل عولمة الاستهلاك**

بعدما كشفت العولمة الغربية عن وجهها الحقيقي وتبين أنها ليست عولمة للعلم ولا عولمة لمقومات الحضارة ولا عولمة لحرية الإنسان وحقوقه، بل مجرد عولمة للهيمنة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا على دول العالم وفرض قيمها الاقتصادية والسياسية والثقافية، أصبح من الضروري التساؤل حول مصير العالم في الزمن القادم، هل ستكون **نهاية التاريخ** فعلاً على يد **الإنسان وحيد البعد** كما روج له المفكر الأمريكي **فرانسيس فوكوياما**، أم أن هناك أمل في وجود ثقافة **عالمية** يمكن أن تضم جميع الثقافات الأخرى على اختلافها وتنوعها؟، إن كل معطيات الواقع (البشري) تؤيد الرأي الأول، أقول الواقع البشري لأن غير الغربيين في الوقت الراهن لا يمتلكون الفكر الذي يواجهون به زحف الثقافة الغربية، لكن الحل لا يكمن في إيجاد ثقافة هي بالعكس تمامًا من الثقافة الغربية، وإنما إيجاد ثقافة شاملة لكل الثقافات وفكر عالمي يسع البشر على اختلافهم وتنوع بيئاتهم، وهذا ما فشل فيه الإنسان عبر التاريخ، ودليل ذلك مجمل الحضارات التي تعاقبت على الأرض وسادت ثم بادت، وما ينفي قدرة الإنسان على إبداع ثقافة شاملة هو قصوره من جهة وذاتيته التي تمنعه من إعطاء الآخر المختلف عنه حقه من جهة أخرى، وبالتالي فإن عجز الإنسان الذي يتميز بالنقص عن إبداع شيء كامل يجعل من الرجوع إلى الحل الإلهي الرباني حتمية لا مفر منها.

وإن كانت **العالمية** المنشودة تكمن في القانون الإلهي الذي هو قانون البشر جميعًا، فإن الإسلام بصفته خاتمًا وناسخًا لكل الديانات التي سبقته، هو الأجدر بأن يكون ثقافة العالم، ومن المهم هنا التوضيح بأن الانتقال من الأبعاد الفلسفية للعولمة إلى الدعوة إلى الحل الديني، ليس تحولاً من الخطاب الفلسفي إلى الخطاب الديني، لأن الخطاب الفلسفي قائم على البرهان العقلي، أما الخطاب الديني فهو قائم على الترغيب والترهيب، وإنما المراد هنا الكشف عن مواطن الفكر العالمي في الدين الإسلامي، وتبرير **عالمية**

الإسلام بحجج عقلية منطقية، فإذا كانت الوظيفة المعاصرة للفلسفة هي البحث عن **عالمية** فكرية تكون بديلاً عن العولمة الغربية، وكان الإسلام يطرح نفسه كدين عالمي وكبديل قادر على حل مشكلات الإنسان المعاصر، فإن البحث عن مَواطن الفكر العالمي في الإسلام يقع ضمن المهام المعاصرة للفلسفة، وبالتالي فنحن الآن بصدد الجواب عن سؤال: أين تكمن **العالمية** في الدين الإسلامي؟.

إن ما يؤكد ويدعم فكرة **عالمية** الإسلام هو **عالمية** المبادئ التي يقوم عليها، وفي مقدمتها مبدأ "التوحيد" الذي قوامه فردانية الإله الواحد لجميع البشر، ومبدأ "التعارف" الذي يعترف بالاختلاف الحاصل بين البشر وعدم إلغاء خصوصيات كل منهم، ومبدأ "الوسطية" والاعتدال الذي يشمل كل شي، فلا إفراط ولا تفريط، وهو يعني التكافؤ والتكامل بين ما هو مادي وما هو روحي معنوي، بين ما هو إلهي وما هو إنساني، بين ما هو ديني وما هو دنيوي، بين ما هو فردي وما هو جماعي..، وهذه الوسطية جعلته صالحًا لكل الأمم ولكل الأزمان.

ومن عمومية الإسلام أن طبيعة دعوته ليست عربية ولا شرقية، وليست دعوة عرقية ولا إقليمية بحال، بل دعوة للعالمين، في قوله تعالى: ﷻ ﴿**قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعًا**﴾ (الأعراف:158)، و**العالمية** في الإسلام تقوم على تكريم بني آدم جميعًا، على أساس المساواة بين الناس في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية، وأنهم شركاء في العبودية لله تعالى وفي النبوة لآدم، لكن الإسلام الذي يقرر المساواة العامة بين البشر، لا يلغي خصوصيات الشعوب، فهو يعترف بأن الله جعلهم(شعوبًا وقبائل) ليتعارفوا[1]، ومبدأ التعارف تؤكده الآية الكريمة: ﷻ ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**﴾ (الحجرات: 13)، وهذا

[1] يوسف القرضاوي: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2004، ص ص ص120،122،123.

ما جعل مفكرًا غربيًا مثل **روجيه غارودي** ينبئنا بأننا سوف نتتبع بحلقات تتجه إلى المركز، تزداد أكثر فأكثر اتساعًا، مثل حلقات المسلمين في العالم بأكمله، المتحولين بأبصارهم نحو الكعبة ساعة الصلاة، المدارات المتتابعة لتوسع الإسلام ولرسالته **العالمية**[1]، وهذه الحلقات المتحدة المركز تشير إلى الاقتداء بفكر عالمي يرتكز على فكرة التوحيد لله.

والتوسع في الإسلام وانتشار رسالته لم يأخذ في غالب الأحيان شكل الاجتياح، وأقل من ذلك أيضًا شكل الاستعمار، وإنما كان مجتمعًا جديدًا تتنامى جذوره نشيطة من كل جانب، وكان العرب حريصين على مبدأ حرية الاعتقاد، حجر الزاوية الذي ترتكز عليه العظمة الحقيقية لجميع الأمم[2]، بل نجد الإسلام يعترف باختلاف الأمم وحق كل أمة في البقاء حتى في عالم الحيوان، وكما جاء في حديث النبي:"**لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها**"، وهو يشير إلى ما قرره في القرآن في قوله تعالى: ﴿**وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم**﴾ (الأنعام:38)، فإذا كان هذا في شأن الأمم الحيوانية، فما بالك بشأن الأمم الإنسانية؟[3]، وهذا يتطلب منظومة أخلاق شاملة لكل مناحي الحياة، وإذا كانت الأخلاق في الإسلام شاملة، فهي كذلك عامة، لا تقتصر على المسلمين وحدهم، بل هي تعم الناس جميعًا، فالعدل مطلوب ومفروض للمسلم وغير المسلم، والرحمة مطلوبة بالمسلم وغير المسلم، والوفاء مطلوب للمسلم وغير المسلم، وكل الفضائل يجب أن تكون مع الناس جميعًا، ومثلها الرذائل لا تتجزأ[4]، بحكم الجماعة الإنسانية التي يضمها الجنس الواحد، ويجمعها التوحيد لله تعالى، والغاية المشتركة للبشر جميعًا وهي إعمار الأرض التي استخلفهم الله فيها.

---

[1] روجيه غارودي: **وعود الإسلام**، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار الرقي، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1985، ص25.

[2] المرجع نفسه ، ص43.

[3] يوسف القرضاوي: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، ص124.

[4] يوسف القرضاوي: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، ص97.

ويقع ضمن المبادئ التي يقوم عليها الدين الإسلامي مبدأ الوسطية والاعتدال الذي يتجلى في كل أحكام الشرع، بل إن الوسطية هي الدين كله، "بحيث يصلح أن نقول: الإسلام هو الوسطية ما دامت الوسطية لا تخرج عن العدل والخيار والاستقامة والاتزان والقصد، وهل هذه إلا المبادئ التي جاء الإسلام من أجلها"[1]، وتتجلى الوسطية والتوازن والتناسق في الإسلام كبديل يوتوبي في أنه يجمع بين العقيدة الدينية الصافية النقية المؤكدة المصدر، وبين التصريف الأمثل لشؤون الدنيا بكل ما فيها من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعلى أساس التوازن الأمثل بين تحقيق مطالب الفرد وتحقيق مطالب المجتمع في ظل علاقة مثلى بين الفرد والله من جهة وبين الفرد وغيره من البشر من جهة أخرى[2]، ومن خصائص الخطاب الإسلامي أنه يدعو إلى الإيمان بالله وحده، ولكنه لا يكفر بالإنسان، ولا يزدريه ولا يغفل شأنه، بل إن الدين الذي جاء بالإيمان بالله وحده، جاء ليحرر الإنسان من العبودية لكل ما سوى الله، فالدعوة إلى الإيمان بالله وتوحيده تثمر دعوة تكملها وهي: الإيمان بالإنسان، الذي كرمه الله واستخلفه، وأسجد له ملائكته، وفضله بالعلم ، وسخر له جميع خلقه[3]، والعبودية التي يشهدها الإنسان اليوم هي عبودية الإنسان للربح المادي ولحب السيطرة والتملك، وهي ثقافة أخذت تسيطر على تفكير الإنسان، منذ عصر النهضة، وساعدها في الانتشار آليات العولمة ومؤسساتها.

وفي الشورى تحقيق للتكامل بينما هو إلهي وما هو إنساني، فالشورى مبدأ وفريضة إلهية لتحقيق أقصى ما يستطيع أن يحققه الإنسان من المشاركة في إقامة العمران وتقويم الاجتماع، أما الآليات أو المؤسسات (أي النظام) الذي ينظم ويحقق المشاركة، فهو الاجتهاد الإسلامي الذي يتطور عبر الزمان والمكان، ليواكب ويلاحق المصالح المتغيرة، ويلائم المختلف من الأعراف والعادات في المجتمعات، فالله هو مصدر التكليف

[1] عبد القادر تومي: **الفكر العالمي والفكر العولمي**، ص42.

[2] مصطفى النشار: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، ص208.

[3] يوسف القرضاوي: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، ص ص56،58.

بالحق، والأمة مستخلفة عن الله في إقامة هذا الحق[1]، وعليه يحرم الإسلام بالنظر إلى المساواة التي يتطلبها بين جميع الذين يؤمنون بالعقيدة، نظامًا من **الديمقراطية** على النمط البرلماني، مبنية من جهة على فردانية المواطنين الذين لا غايات لهم إلا مصلحتهم الخاصة، ومن جهة أخرى على تفويض السلطة واستلابها (كما كان يقول **روسو**)، يؤسس وساطات بين الله وجماعة العقيدة، إن كل نيابة عن الشعب تضليل، فالديمقراطية تكون مباشرة أو لا تكون، والأمة ليست ثمرة "عقد اجتماعي"، إنها أمة عقيدة، مبنية على يقين كل فرد بوجود غاية تتجاوز مصالح الأفراد وحتى مصالح الجماعة[2]، فما يحقق التوازن في الشورى هو (إشراك الإنسان في الحكم) ، بالمشاركة في إنضاج الرأي وفي صنع القرار، إنها حكم الله وليس (حكم الشعب) أو حكم الإنسان، "وهي تحدد للإنسان ميادين سلطته وحاكميته، وميادين سلطة الشريعة وحاكميتها، ومن ثمة آفاق حريته في صنع القرار، ونوع القرارات التي هي من صنع الإنسان، فالخلافة الإنسانية هي المكان الوسط بين (السيادة) في الكون وبين (الجبر والتهميش)"[3]، مما يعني أن الدين الإسلامي لا يهمل جانب العقل في الإنسان، وإنما يسعى لإحداث التكامل بين العقل والنقل، وبين الفلسفة والشريعة من أجل تحقيق غاية إلهية هي إقامة العمران وتقويم الاجتماع في الأرض.

وفي جانب الاقتصاد يمنع الإسلام الطبقية الناتجة عن الملكية الخاصة وحرية الفرد في التصرف في أملاكه، فكل ملكية هي ملك لله، وكل إنسان لا ينال منها بعمله إلا حق الانتفاع، فإن التصور القرآني والنبوي للملكية هو على العكس من التصور الغربي البرجوازي، ففي الحق الإسلامي، ليست الملكية خاصية من صفات الفرد ولا من صفات الجماعة وإنما هي وضيفة اجتماعية، مرتبة لتلبية مقتضيات الإرادة الإلهية في

[1] محمد عمارة: **هل الإسلام هو الحل لماذا وكيف؟**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1998، ص ص66،67.

[2] روجيه غارودي: **وعود الإسلام**، ص ص81،82.

[3] محمد عمارة: **هل الإسلام هو الحل لماذا وكيف؟**، ص76.

(الأمر بالمعروف)[1]، وغاية الاقتصاد الإسلامي، التي تصب في مقتضيات الإرادة الإلهية، تجعله على النقيض من النموذج الغربي للنمو الذي يكون فيه الإنتاج والاستهلاك معًا غايات بذاتها: إنتاج متزايد أكثر فأكثر واستهلاك متزايد أسرع فأسرع، لأي شيء مفيد أو غير مفيد، ضار أو حتى قاتل دون النظر بعين الاعتبار غلى المقاصد الإنسانية، فالاقتصاد الإسلامي في مبدئه القرآني لا يستهدف النمو ولكنه يرمي إلى التوازن[2]، التوازن يكون بين الغايات المادية والغايات الإنسانية التضامنية التعبدية، في التكافل الاجتماعي وتوجيه رأس المال لخدمة أهداف المجتمع قبل خدمة مصالح الأفراد الذين يمتلكونه، "هذا التوازن الذي افتقده الغربيون في ظل حضارة مادية أنهكتهم بالتركيز على الإشباع المادي الغرائزي، وهو تركيز مهما حقق الإنسان فيه من شهوات فإنه لابد طامع إلى المزيد، والمزيد في هذا الجانب يؤدي إلى حتمًا إلى ما لا نهاية له من المطالب حتى يتحول المرء إلى حيوان نهم أو يكاد"[3]، وينسى مهمته السامية التي خلق من أجلها، ومسؤوليته تجاه الكون وتجاه غيره من البشر، المسؤولية التي هي دليل حرية الإنسان وحرية العقل في الدين الإسلامي، ومسؤولية الإنسان هي حمل الأمانة التي أوكلت إليه وهي توحيد الله في الأرض.

ومن وسطية الإسلام وعدم إغفاله لأي جانب من جوانب الحياة أن مبدأ التوحيد الذي هو قفل القنطرة في التجربة الإسلامية لله، يستبعد الفصل بين العلم والإيمان، فبالنظر إلى أن كل شيء في الطبيعة هو (أمارة) على الحضور الإلهي، تصبح معرفة الطبيعة كالعمل، ضربًا من ألوان الصلاة، منفذًا إلى الاقتراب من الله، لذا لا يكف القرآن والحديث عن تمجيد البحث العلمي[4]، وأول ما نزل به الوحي من القرآن الكريم هو سورة تحث على طلب العلم، وذلك في قوله تعالى:ﷺ ﴿**اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم**

[1] روجيه غارودي: **وعود الإسلام**، ص36.

[2] المرجع نفسه ، ص72.

[3] مصطفى النشار: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، ص208.

[4] روجيه غارودي: **وعود الإسلام**، ص89.

**الإنسان ما لم يعلم**﴾ (العلق: 3،4،5)، وما القفزة النوعية التي حققتها الحضارة الإسلامية في ميدان العلوم في العصر الوسيط، وأخذت منها الحضارات الأخرى ومن بينها الحضارة الغربية، إلا نتيجة للدعوة في القرآن إلى تمجيد العلم، "فالإسلام هو ذلك الانفجار العلمي المذهل الذي كان عند الخروج من العصور الوسطى قد فتح الطريق ببساطة للعلوم الحديثة، إنما الإسلام هو تلك الرؤية لله وللعالم وللإنسان، التي تنيط بالعلوم وبالفنون وبكل إنسان وبكل مجتمع مشروع بناء عالم إلهي وإنساني لا انفصام فيه باقتضاء البعدين الأعظمين المفارقة والجماعة، التسامي والأمة"[1].

إن التوفيق بين العلم والإيمان، وبين الفكر والعمل هو ما جعل العديد من المفكرين الغربيين يعترفون **بعالمية** الحضارة الإسلامية، إذ يعتقد **أرنولد توينبي*** أن الاتساق بين الفكر والعمل بصدد المساواة، الذي تتميز به الحضارة الإسلامية ، مكنها من أن ترتفع في أزهى عصورها فاستطاع أن يصل إلى مراكز السلطة فيها الرقيق والعبيد، على عكس الحضارة الغربية التي تحمل في طياتها التناقض بين أفكار المساواة والإخاء والحرية التي ورثتها من الثورة الفرنسية، وبين التفرقة العنصرية التي تمارسها بالفعل والتي تشكل خطرًا عليها بزيادة وعي الشعوب الملونة[2]، يقول **توينبي**:"لقد كرس محمد حياته لتحقيق رسالته في كفالة مظهري الوحدانية والسلطة التنفيذية في صورة عربية فغدت للإسلام بفضل ذلك قوة دافعة جبارة لم تقتصر على كفالة احتياجات العرب ونقلهم من أمة جهالة إلى أمة متحضرة، بل تدفق الإسلام من حدود شبه الجزيرة، واستولى على العالم بأسره من سواحل الأطلسي إلى شواطئ السهب الأوراسي"[3] وإن هذا التكامل الذي

[1] المرجع نفسه ، ص22.

* **توينبي أرنولد**: مؤرخ وفيلسوف تاريخ إنجليزي (1889-1975)، أكد في مؤلفه الرئيسي "دراسة في التاريخ"، إرادته في بناء فلسفة في التاريخ انطلاقًا من دراسة إحدى وعشرين حضارة، قال بدورية الحضارات وبتوالدها من بعضها بعضًا (جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص246).

[2] مصطفى النشار: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، ص204.

[3] أرنولد توينبي: **مختصر دراسة للتاريخ**، الجزء الأول، ترجمة فؤاد محمد شبل، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، (د ط)، 2011، ص381.

يطبع الدين الإسلامي، والذي لا يغفل أي جانب من الجوانب، جعلت منه دينًا عالميًا، يستحق أن يكون المنهاج الصحيح الذي فيه حل لمشاكل الإنسانية، وتقدم للحضارة الإنسانية.

إن ما يميز الإنسان عن غيره هو شخصيته التي تضم العديد من الجوانب، منها ما هو جسمي وهو الجانب الظاهر من الإنسان، ومنها ما هو نفسي ميتافيزيقي يمثل باطن الإنسان ورغباته وطموحاته، ومنها ما هو اجتماعي يظهر في علاقة الإنسان مع غيره، وتكامل هذه الجوانب ينتج إنسانًا سويًا لديه غاية نبيلة في الحياة، ومشكلة الفكر العولمي تكمن في أنه لا يقيم التوازن بين هذه الجوانب المشكلة لشخصية الإنسان، فينتج إنسانًا "وحيد البعد"، لا يتكلم إلا بلغة الاقتصاد والربح والمال، ولا يرى إلا ما يحقق مصلحته الخاصة، والمبالغة في حب "الأنا" والمصلحة الخاصة قد توصل الإنسان إلى درجة محاربة "الآخر" وإقصائه ومحاولة السيطرة عليه، وهذا ما لا يجعل لوجود الإنسان معنى سوى أنه يسعى لتحقيق جملة من مطالب الجسد وهو التصور الذي نما واتسع ليصبح فيما بعد عولمة للاستهلاك، وعولمة الاستهلاك تعني أن الثقافة التي تسعى العولمة الغربية إلى نشرها وتعميمها على شعوب العالم، هي ليست طريقة في الحياة أو أسلوبًا في التحضر أو التمدن، وإنما هي مجرد ثقافة استهلاكية صرفة، الغاية منها هي إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج المتزايد للشركات العملاقة.

إن هذه المشكلة السائدة أو (المعولمة)، التي يعاني منها إنسان هذا العصر تحتاج في حلها إلى منهاج يقوم على قاعدة الجنس الواحد للبشر، وعلى الفطرة الإنسانية التي تقتضي الاجتماع وتقبل الاختلاف وترفض كل سبل الشقاق والصدام بين بني الإنسان، هذا المنهاج يراعي كل جوانب الحياة الإنسانية ويقيم التوازن بينها، من أجل تحقيق **عالمية** في القيم وفي الفكر وفي الغايات والمقاصد، تضم كل الثقافات والنحل

والأجناس، إن المشكلة السائدة تحتاج إلى حل يحمل كل هذه المؤهلات وهذه المؤهلات موجودة في الدين الإسلامي، وهذا ما يؤكد على أن **عالمية** الإسلام هي البديل لعولمة الاستهلاك.

إن وظيفة الفلسفة كما هو معروف؛ الإجابة عن الأسئلة المتجددة والمتعلقة بحياة الإنسان ونظرته إلى الكون والطبيعة والوجود، غير أن السبب في استفحال مشاكل الفقر والحروب والطبقية والصراعات وإتلاف البيئة الطبيعية للإنسان ليس قصورًا في الفلسفة أو عدم قدرتها على إيجاد الحلول، وإنما السبب هو تغييبها من طرف الإنسان، واعتماده فقط على العلوم والتقنيات دون إدراك لعواقب التقدم التكنولوجي، وهذا ما نتج عنه تضييع الإنسان للغاية الرئيسية من وجوده وهي تعمير الأرض وتعميم الأمن والسلام والاستقرار، وانشغاله في البحث عن غايات أخرى لا تختلف غن الغايات التي يبحث عنها غيره من المخلوقات، ولا تليق بمن كرمه الله تعالى وفضله بنعمة العقل، فإذا كانت الفلسفة تعني العقل فإن غيابها يعني غياب العقل، ولذلك فإن نمو العلوم واتساع مجالها لا يعني أن مهمة الفلسفة قد انتهت، فمهما كانت كثرة العلوم وشموليتها تبقى دائمًا محتاجة إلى من يوجهها إلى الغايات التي يجب أن تسلكها، كما أن إجابة الدين على الكثير من الأسئلة التي تراود الإنسان، لا يعني أنه لا مكان للفلسفة في وجود الإيمان، بل تبقى الفلسفة التي مصدرها العقل الإنساني دائمًا طريقًا إلى فهم الخطاب الديني الموجه للعقل نفسه، وتفسيره وإدراك معانيه.

## خـاتمة:

بفضل العقل الإنساني الذي لا يعرف الحدود، وطبيعة الإنسان الباحثة دائمًا عن الإشباع لرغبات تزداد كلما تحقق جزء منها، استطاع الإنسان أن يطور حياته من خلال ما توصل إليه من علوم وتكنولوجيا قربت المسافات وألغت الفواصل بين البشر، ومن هنا ظهرت فكرة توحيد النظم السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية، وفق أفكار مستمدة من مذهب فلسفي ظهر في العصر الحديث، يعظم الإنسان ويجعله مركزًا للكون، ويؤمن بضرورة منح الحرية المطلقة للعقل من أجل أن ينتج ويبدع من دون الحاجة إلى أي سلطة تحكمه، وهو مذهب الحرية أو الليبرالية، لكن الفكر التنويري الحديث الذي كان في البداية تعبيرًا عن فكرة التقدم الإنساني وتحرير الإنسان سرعان ما تحول إلى أسطورة تخفي السيطرة والهيمنة.

لقد وصل تعظيم العقل الإنساني والحرية الفردية التي يتمتع بها إلى درجة وضع الإنسان في مركز الكون واعتباره قادرًا على أن يحكم الكون وأن يصبح سيدًا للطبيعة، غير أن هذه ليست هي المشكلة الرئيسية، لأن الإنسان راح يسيطر حتى على من هم بنو جنسه، وبدلاً من أن يكون الهدف من تطور الإنسان سعادة الإنسان، أصبح الهدف من التطور العلمي والتكنولوجي هو تحقيق الإشباع لمجموعة من الرغبات، ولو على حساب الغير أو على حساب البيئة الطبيعية، وأصبح العالم يتجه نحو نظام قائم على فكرة السادة والعبيد، يكون فيه السادة أقلية تملك كل شيء والعبيد أكثرية لا تملك أي شيء، تحت مسمى الحرية الإنسانية التي تتيح لأي فرد الحق في امتلاك أي شيء، وفي تنمية ملكيته قدر ما يشاء والتصرف بها كيفما يشاء، وكأن الإنسان هنا ليس الكائن العاقل بل الكائن الجامع للأموال، وبهذه الأموال يتحدد مصير المجتمعات، فمصير المجتمع اليوم مرهون بالاستثمار الخاص الذي يعتمد عليه كل من ميزانية الدولة ومجال التوظيف الذي يتوقف عليه المصير المعيشي للمجتمع كله، وبهذا يمكننا القول إن رجل الأعمال الذي

يبحث عن زيادة ثروته المالية، هو نفسه الذي يتحكم في سياسات الدولة ومصير المجتمع، مع العلم أنه لا ينتمي إلى هذا المجتمع.

لقد أحيلت كل شؤون الإنسان إلى سلطة المال والاقتصاد، وأصبح العلم في خدمة المشاريع الخاصة، وكل ما لا ينتج المال أصبح لا قيمة له، فبعدما عرف الإنسان أنه إنسان رجع إلى سابق عهده وصراعه مع أقرانه في العصور القديمة التي كان يحكمها قانون وحيد هو قانون البقاء للأقوى، غير أن الصراع لم يعد من أجل تأمين لقمة العيش بل من أجل اكتساب الأموال الطائلة وتكديسها واستثمارها لتنمو أكثر فأكثر، ولو تطلب ذلك أن يعيش النصف الأكبر من سكان العالم تحت طائلة الفقر والحرمان والجوع، وفي ظل الحروب والنزاعات، تحت مسمى "حرية الإنسان"، النظام السياسي الاقتصادي الذي يراد له أن يعمم ويشمل كافة الشعوب، وأن يطبق على جميع البلدان بطريقة لا تراعي "حريتهم"، عن طريق التدخل في شؤونهم الداخلية، وتدبير أمورهم وفق سياسة تكيل بمكيالين، وحق النقض أو (الفيتو) الذي تتمتع به الدول العظمى في الأمم المتحدة خير دليل على ذلك، وأيضًا عن طريق سلب حرية الاختيار والرأي بتعميم ثقافة استهلاكية تضرب في الصميم الهوية الثقافية وتجعل من الإنسان مجرد مستهلك من دون كيان، يلبي حاجيات الإنتاج المتزايد للشركات الغربية المتنامية، وهذا ما يجعل الهدف من العولمة ككل ليس إلا المصالح الاقتصادية.

إن الوضع الراهن يحتاج إلى إعادة صياغة للمفاهيم وأولها مفهوم الحرية، وتغيير نظرة الإنسان إلى الآخر وإلى الطبيعة كما يحتاج إلى تصحيح مسار العلم بوضع معنى جديد للتطور والنماء، وهذا يحتاج حسب **روجيه غارودي** إلى حوار بين الحضارة الغربية وحضارات الشرق وفي مقدمتها الحضارة الإسلامية، من

خلاله يجد الإنسان الغربي ذو البعد الواحد بعده الآخر، وتستفيد الحضارات الشرقية من التقدم التكنولوجي الغربي، غير أن المشكلة هنا أن من هو مطالب بالحوار أي (المجتمعات الغربية) يرفض الحوار.

إذا كان الحوار بين الحضارات من أجل التبادل والتلاقح بين حضارة تملك المقومات المادية للحضارة وتفتقر إلى المقومات المعنوية، وحضارة أخرى هي بالعكس منها، فهذا يعني أن الحضارة الإسلامية تفتقر وبشدة إلى المقومات المادية، لكن هذا ليس نتيجة نقص في موروثهم الثقافي أو شيئًا أصيلاً في تراثهم الإسلامي أو حضارتهم، لأن التاريخ يشهد بغير ذلك، وإنما هو نتيجة عجز في العقل وخلل في التوفيق بين الفكر والعمل، فمشكلة العالم الإسلامي ليست مشكلة ضعف في النظريات، فالمنهاج الرباني الذي لديهم خال تمامًا من أي نقص، وإنما المشكلة هنا مشكلة تطبيق لهذا المنهاج، وما أريد قوله هنا هو أن الدين الإسلامي الذي هو متمم وناسخ وجامع لجميع الأديان الأخرى، لا يحتاج إلى حوار مع من يسعى إلى محاربته بشتى الوسائل والطرق، لكي يكمل نقصًا به، وإنما يحتاج أولاً إلى العمل الجاد به وبتعاليمه بالتخلص من التفكير المادي المنفعي التي أغرقتنا فيه العولمة الغربية، والإسلام المقصود هنا ليس إسلام القول فقط وإنما ما نطق به اللسان وصدقه العمل، وليس العمل سوى أن يكون المرء صادقًا في معاملاته ومدركًا لحجم مسؤوليته كيفما كانت سلطته ومكانته، وأن يكون ساعيًا لخير الآخرين كما يسعى إليه لنفسه، ليس المطلوب هنا محاسبة الغير والتراشق بالمسؤوليات وسب النظام والدولة والسلطة الحاكمة، فليس من الضروري أن يكون الفرد حاكمًا أو قاضيًا حتى يحدث تغييرًا إيجابيًا، الشيء الضروري هو أن يكون للإنسان مبدأ وغاية في الحياة تتعدى مجرد جمع الأموال والتلذذ بالحياة التي تمثل مطلبًا لا يمكن إدراكه حتى وإن اجتهد طالبه، إن محاربة العولمة الغربية والأمريكية تقتضي محاربة التفكير البرغماتي المادي (الدنيوي) الذي استطاعت العولمة أن تغرسه فينا عبر شركاتها وإعلامها، كما يحتاج الإسلام ثانيًا إلى مهمة إيصال رسالته إلى كافة الشعوب التي هي مهمة واجبة على كل من ينتمي إليه، مع العلم أن الدعوة إلى الدين لن تصلح

إذا كان الذي يدعو إليه على غير تعاليمه، فما يمنع الشعوب الغير مسلمة من إتباع الإسلام هو صورته المشوهة التي يظهرها المسلمون أنفسهم.

وإن كانت محاربة العولمة تعني العودة إلى الإسلام بحكم أنهما يختلفان في الغايات والمقاصد، فهذا لا يمنع استخدام آليات العولمة نفسها لهذا الغرض، فما لا ينكره أي أحد هو أن التكنولوجيا الاتصالية الإعلامية اليوم لم تعد حكرًا على أحد، وهذا ما يمكن اعتباره من المزايا التي تحسب للعولمة وإن كانت قليلة، فلماذا لا تكون التكنولوجيا في خدمة الثقافات المستهدَفة ولو أحيانًا، بدلاً من أن تكون دائمًا في خدمة الثقافات المستبدة، صحيح أن الدول المتقدم تحتكر العلم والتقنية، لكن وسائل الإعلام والاتصال وفي مقدمتها الإنترنت والقنوات الفضائية أصبحت صوت من لا صوت له، ومنبر من لا منبر له، وهذا يشجع على نشر الرسالة الحضارية للإسلام، كما لا يمنع الحل الديني أن تكون الفلسفة وسيلة إقناع لنشر الدين، فلأن العقل الإنسان يبقى ناقصًا دائمًا فإن الله تعالى قد أحدث تكاملاً بين الحكمة والشريعة بحكم التوافق الكبير بينهما، الناجم عن كونهما خلقا من طرف نفس الخالق، وبحكم أن الشرع يحكم في الأصول ويترك الفروع للعقل البشري ليجتهد ويعمل فيها، فالمستجدات التي لم يذكرها القرآن ومن بينها العولمة هي أمور تترك للعقل للكي يفهمها ويحدد مغزاها عن طريق التحليل والنقد، وبالتالي نقول إن العقل الذي أنتج أفكار العولمة، هو نفسه الذي بإمكانه أن يستنبط الأفكار العالمية من الرسالة الحضارية للإسلام.

# قائمة المراجع:

## أولاً: الكتب


1. **القرآن الكريم**
2. الأهواني أحمد فؤاد: **نوابغ الفكر الغربي جون ديوي**، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1987.
3. أمين رضا عبد الواجد: **الإعلام والعولمة**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2007.
4. بومنير كمال: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
5. بوعزة الطيب: **نقد الليبرالية**، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 2013.
6. البنا فؤاد: **العالم الإسلامي بين التخلف الحضاري ورياح العولمة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط1، 2006.
7. بن شريط عبد الرحمن: **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011.
8. بركات محمد مراد: **ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي**، (د ن).
9. البشر بدرية: **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجًا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2008.
10. الجابري محمد عابد: **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997.
11. جلال أمين: **العولمة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2009.

12. الجنحاني الحبيب: **العولمة والفكر العربي المعاصر**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2002.

13. ديكارت رنيه: **تأملات ميتافيزيقية في الفلسفة الأولى**، ترجمة كمال الحاج، منشورات عويدات، بيروت، ط4، 1988.

14. دسوقي رأفت: **عولمة المدير في العالم النامي**، دار العلوم، القاهرة، ط1، 2006.

15. هنتنجتون صامويل: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، سطور، ط2، 1999.

16. زلوم عبد الحي يحيى: **نذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1999.

17. حاتم محمد عبد القادر: **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، (د ط)، 2005.

18. الحمد تركي: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي، بيروت، ط1، 1999.

19. حسام الدين محمد: **العولمة وصورة الإسلام دور الطبقة الرأسمالية عابرة القومية في السيطرة على الإعلام الدولي لتشكيل صورة العالم الإسلامي**، المدينة برس، القاهرة، (د ط)، 2003.

20. طشطوش هايل عبد المولى: **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، (د ط)، 2010.

21. يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة الحديثة**، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 2012.

22. كامل فؤاد: **أعلام الفكر الفلسفي المعاصر**، دار الجيل، بيروت، ط1، .1993

23. كانط إيمانويل: **الدين في حدود مجرَّد العقل**، ترجمة فتحي المسكيني،جداول، بيروت، ط1، 2012.

24. كانط إيمانويل: **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**،ترجمة عبد الغفار مكاوي، الدار القومية،القاهرة، (د ط)، 1965.

25. الكردي محمد علي: **من الحداثة إلى العولمة**،الملتقى المصري للإبداع والنشر، الإسكندرية، ط1، 2001.

26. كوتنغهام جون: **العقلانية فلسفة متجددة**، ترجمة: محمود محمد الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1997.

27. لوك جون: **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، (د ط)، 1959.

28. مونتسكيو: **روح الشرائع**، الجزء الأول، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، 1953.

29. محمد سماح رافع: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، مكتبة مدبولي، ط1، 1973.

30. محمود زكي نجيب: **حياة الفكر في العالم الجديد**، دار الشروق، بيروت، ط2، 1982.

31. محمود زكي نجيب: **من زاوية فلسفية**، دار الشروق، بيروت، ط4، 1993.

32. مطر أميرة حلمي: **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1995.

33. المنجرة المهدي: **عولمة العولمة**، منشورات الزمن،الرباط، ط2، 2011.

34. منصور أشرف: **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 2008.

35. النشار مصطفى: **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه**، دار قباء، القاهرة، ط1، 2003.

36. النشار مصطفى: **ضد العولمة**، دار قباء، القاهرة، ط1، 1999.

37. سبيلا محمد: **زمن العولمة فيما وراء دوائر الوهم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2006.

38. السحمراني أسعد: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، دار النفائس، بيروت، ط1، 2000.

39. السيد محمد بدوي: **الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، 2000.

40. سميث آدم: **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2007.

41. العالم محمد أمين: **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل مساهمة في المشروع النهضوي العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 2000.

42. العاني خليل نوري مسيهر: **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية**، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط1، 2009.

43. عبد السلام رضا: **انهيار العولمة**،(د ن).

44. عبد الفتاح سيف الدين: **العولمة والإسلام رؤيتان للعالم**، دار الفكر، دمشق، (د ط)، 2009.

45. عمارة محمد: **هل الإسلام هو الحل لماذا وكيف؟**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1998.

46. فارنيي جان بيير: **عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2003.

47. فوكوياما فرانسيس: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين،مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993.

48. الفراهيدي الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، الجزء الثاني، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د ن).

49. القرضاوي يوسف: **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2004.

50. الرازي محمد بن أبي بكر: **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، (د ط)، 1988.

51. رايت وليم كلي: **تاريخ الفلسفة الحديثة**، ترجمة محمود سيد أحمد، دار التنوير،بيروت، ط1، 2010.

52. روسو جان جاك: **العقد الاجتماعي**، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1995.

53. الرماني زيد بن محمد: **اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2003.

54. الشيخ محمد: **نقد الحداثة في فكر هيدغر**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008.

55. توينبي أرنولد: **مختصر دراسة للتاريخ**، الجزء الأول، ترجمة فؤاد محمد شبل، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، (د ط)، 2011.

56. تشومسكي نعوم: **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 2007.

57. تشومسكي ناعوم: **السيطرة على الإعلام الانجازات الهائلة للبروباجندا**، ترجمة أميمة عبد اللطيف، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2003.

58. تومي عبد القادر: **من حكم الفلاسفة**، دار كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011.

59. تومي عبد القادر: **الفكر العالمي والفكر العولمي**، كنوز الحكمة، الجزائر، (د ط)، 2011.

60. تشوسودوفسكي ميشيل: **عولمة الفقر**، ترجمة:محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 2012.

61. الخراشي سليمان بن صالح: **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، (د ن)، 1429هـ.

62. غازي بن عبد الرحمن القصيبي:**العولمة والهوية الوطنية**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 2002.

63. غارودي روجيه: **وعود الإسلام**، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار الرقي، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1985.

64. غارودي روجيه: **في سبيل حوار الحضارات**، ترجمة: عادل العوا، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت،ط4، 1999.

65. غربي عبد الحليم عمار: **العولمة الاقتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، دار أبي الفداء، سوريا، (د ط)، 2013.

**ثانيًا: المعـاجم:**

1. جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1982.

2. جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1982.

3. طرابيشي جورج: **معجم الفلاسفة**، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006.

4. موني انابيل وبيتسي إيفانر: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ترجمة: آسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009.

5. سعيفان أحمد: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية**،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2004.

6. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح: **معجم مصطلحات عصر العولمة**، (د ن).

**ثالثًا: المجـلات والدوريات**

1. أحمد علي الحاج محمد: العولمة والتربية آفاق مستقبلية، **سلسلة كتاب الأمة**، قطر، العدد145، 2011.

2. البلاوي حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،**سلسلة عالم المعرفة**، الكويت،العدد257، 2000.

3. جالبريت جون كينيث: تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد261، 2000.

4. جفال سامية: التحديات الإعلامية العربية في عصر العولمة الثقافية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، بسكرة، العدد06، جانفي2010.

5. الدقس محمد عبد الولي: العولمة والهوية الثقافية الهوية العربية مثالاً، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، البليدة،العدد07،جوان 2012.

6. هانس بيترمارتن وهارالد شومان: **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**،ترجمة:عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد238، 1998.

7. هيرست بول وجراهام طومبسون: ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد273، 2001.

8. زديك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي: العولمة وتفويض مبدأ السيادة،**مجلة الباحث**، ورقلة،العدد02، 2003.

9. حسن سمير إبراهيم: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد18، العدد01، 2002.

10. المنصور عبد العزيز: العولمة و الخيارات العربية المستقبلية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد02، 2009.

11. مساعدة وليد أحمد وعماد عبد الله الشريفين: العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، الأردن، المجلد18، العدد01، يناير2010.

12. مرسي فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت،العدد147، 1990.

13. مخلوفي زكرياء: واقع اللغة العربية في عصر العولمة، **مجلة الأثر**، العدد21، ديسمبر 2013.

14. عبد العزيز أحمد وآخرون: العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول العربية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد86،2011.

15. عبد العزيز أحمد وآخرون: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد،85، 2010.

16. العولمة: **سلسلة كراسات ثقافية**، المركز المصري لحقوق المرأة، العدد05.

17. عزيز خليل إسماعيل وسامر محمد فخري: جذور العولمة وأثرها في الاقتصاد العالمي، **مجلة جامعة تكريت**، المجلد 14، العدد08، 2007.

18. الرفاعي عبد الهادي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، **مجلة جامعة تشرين**، المجلد 27، العدد 01، 2005.

19. تومي عبد القادر: المجتمع المعرفي أو قراءة في الثورة المعلوماتية في زمن العولمة، **مجلة rist**، المجلد19، العدد01، 2010.

20. غربي محمد: تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الشلف، العدد06.

## فهرس الأعلام والمصطلحات:


- الأداتية 61، 96، 105، 106.
- أدورنو ثيودور 105، 106.
- الإيديولوجيا 17، 65، 89، 90، 92، 94.
- الإنسان وحيد البعد 91، 92، 93، 104، 116.
- الأمركة 16، 33.
- الإمبريالية 19، 37، 71، 74، 96.
- الاختراق الثقافي 17، 89، 90، 91، 98.
- باسكال بليز 49.
- بوش جورج 24.
- بيكون فرانسيس 47.
- بيرس تشارلز ساندرز 55، 56.
- الجابري محمد عابد 9، 17، 38، 96، 103.
- جيدنز أنتوني 12، 41، 47.
- جيمس وليم 56.
- جلال أمين 15.
- الجميل سيار 24.
- دوركايم إميل 107، 108.

- ديوي جون 56، 57.
- ديكارت رنيه 46، 48، 49، 54.
- الديمقراطيــة الليبراليــة 10، 11، 33، 35، 57، 58، 60، 64، 65، 68، 69، 95، 113، 120.
- هوركهايمر ماكس 105، 106.
- هجوت ريتشارد 14.
- هيوم ديفيد 54.
- الهيمنة 14، 17، 22، 24، 26، 36، 43، 98، 105.
- هنتنجتون صامويل 12، 93، 94، 95، 113.
- الحداثة 12، 46، 47، 48، 51، 53، 54، 57، 60، 63، 73، 106، 107.
- الحوار 11، 17، 43، 97، 110، 112، 113، 115.
- حرية التجارة 52، 70، 71، 73، 74، 76، 78، 81.
- كانط أمانويل 47، 49، 99.
- الكونية 8، 43، 60.
- كينز جون ماينارد 80.
- لوك جون 51، 54، 61، 62، 107.
- مالبرانش نيكولاس 49.
- مارشال ماك لوهان 8، 24.
- مونتسكيو شارل لوي دي سوكوندا 63.

- ناصر الدين الأسد 12.
- نهاية التاريخ 11، 65، 66، 94.
- السيادة 32، 33، 34، 38، 58، 61، 64، 67، 120.
- السيد ياسين 11.
- السيطرة 53، 68، 69، 91، 92، 93.
- سميث آدم 76، 77، 78، 85، 91.
- سقراط 48.
- العالمية 17، 43، 109، 110، 112، 116، 117، 124.
- عبد الله إسماعيل صبري 24.
- عبد الفتاح سيف الدين 13.
- العَلمَنة 8.
- فوكوياما فرانسيس 10، 11، 61، 65، 66، 116.
- فيبر ماكس 57.
- صدام الحضارات 17، 93، 94، 95، 113.
- القومية 21، 22، 32، 34، 38، 67، 71، 83، 95.
- الرأسمالية 16، 26، 36، 41، 46، 60، 73، 74، 80، 93، 106.
- روبرستون رونالد 21، 23.
- روسو جان جاك 50، 51، 68، 120.
- ريكاردو ديفيد 78، 79، 91.

- الشمولية 8، 38، 59.
- الشركات متعددة الجنسيات 30، 31، 71، 78، 83.
- تايلور إدوارد 87.
- توينبي أرنولد 122، 123.
- تيودور ليفت 7.
- تلي تشارلز 22.
- التنميط 13، 17، 67، 87، 98.
- تشومسكي ناعوم 37، 68.
- ثقافة الاستهلاك 14، 41، 92، 99، 107.
- الثقافة الغربية والأمريكية 90، 92، 97.
- الخوصصة 8، 53.
- غاندي موهانداس كرمشاند 112.
- غارودي روجيه 90، 97، 99، 105، 106، 110، 111، 118.
- غليون برهان 9.

# الفهـرس:

**مقدمة** .....أ_ج

**الفصل الأول: في مفهوم العولمة ومظاهرها** .....4_43

**المبحث الأول: مفهوم العولمة** .....6_17

المطلب الأول: لغةً .....6_9

المطلب الثاني: اصطلاحًا .....10_16

المطلب الثالث: الفرق بين العولمة والعالمية .....17

**المبحث الثاني: الجذور التاريخية لظاهرة العولمة** .....18_25

المطلب الأول: العولمة ظاهرة قديمة .....19_20

المطلب الثاني: العولمة ظاهرة بدأت في العصر الحديث .....21_23

المطلب الثالث: العولمة ظاهرة معاصرة .....24_25

**المبحث الثالث:مظاهر العولمة** .....26_43

المطلب الأول: تحرير التجارة وعالمية الأسواق .....26_32

المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد .....33_38

المطب الثالث: ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال .....39_43

**الفصل الثاني: العولمة وأبعادها الفكرية** .....44_99

**المبحث الأول: البعد القيمي: القيم الكونية للحضارة الغربية** .....46_57

المطلب الأول: مبدأ العقلانية .....48_49

المطلب الثاني: مبدأ الحرية .....50_52

المطلب الثالث: مبدأ الفردية .....53_54

المطلب الرابع: مبدأ المنفعة (البراغماتية) .....55_57

**المبحث الثاني: البعد السياسي: النظرية السياسية الليبرالية** .....58_69

المطلب الأول: العولمة السياسية .....58_59

المطلب الثاني: الديمقراطية الليبرالية كمرجعية لعولمة السياسة .....60_64

المطلب الثالث: الديمقراطية الليبرالية كنهاية للتاريخ .....65_66

المطلب الرابع: نتائج ومخلفات عولمة السياسة .....67_69

**المبحث الثالث: البعد الاقتصادي: النظرية الاقتصادية الليبرالية** .....70_86

المطلب الأول: عولمة الاقتصاد .....70_72

المطلب الثاني: المذهب الرأسمالي كمرجعية لعولمة الاقتصاد .....73_81

المطلب الثالث: نتائج ومخلفات عولمة الاقتصاد .....82_86

**المبحث الرابع: البعد الثقافي: العولمة والنمذجة الثقافية** .....87_99

المطلب الأول: مفهوم الهوية الثقافية .....87_88

المطلب الثاني: عولمة الثقافة .....89_92

المطلب الثالث: حتمية الصدام الحضاري .....93_96

المطلب الرابع: نتائج ومخلفات عولمة الثقافة .....97_99

**الفصل الثالث: الفلسفة وتحديات العولمة** .....124_100

**المبحث الأول: الفلسفة كآلية لمواجهة العولمة** .....108_102

المطلب الأول: الوظيفة المعاصرة للفلسفة .....104_102

المطلب الثاني: الفلسفة وتجاوز أبعاد العولمة .....108_105

**المبحث الثاني: نحو عالمية الثقافة** .....124_109

المطلب الأول: حول إمكانية الحوار بين الثقافات .....115_110

المطلب الثاني: عالمية الإسلام بدل عولمة الاستهلاك .....124_116

**خاتمة** .....128_125

**قائمة المراجع** .....137_129

**فهرس الأعلام والمصطلحات** .....141_138

**الفهرس** .....144_142

وما توفيقي إلا بالله